الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف

الموضوع:

ترقية القطاع السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب: حيرش زكرية **تحت إشراف: د. مسموس رضوان**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوحرب حكيم	أستاذ	البليدة 2	رئيسا
مسموس رضوان	أستاذ محاضر أ	البليدة 2	مقررا
بوخاري سمية	أستاذ محاضر أ	البليدة 2	ممتحنا
بوكريف زوهير	أستاذ محاضر أ	البليدة 2	ممتحنا
علوطي لمين	أستاذ	المدية	ممتحنا
جنان أحمد	أستاذ محاضر أ	بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكــر وعـرفان

الحمد والشكر لله تعالى أولا وآخرا

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وإخراج هذا البحث إلى النور سواء من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر المشرف، الأستاذ الدكتور: مسموس رضوان على قبوله الاشراف على هذا البحث، وعلى كل توجيهاته العلمية والمنهجية ونصائحه القيمة دون كلل أو ملل لإثراء أطروحتي وتثمينها

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة والإداريين وعمال وعاملات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدة الكريمة حفظها الله

عائلتي الصغيرة زوجتي وابنتاي

"صارة" و"بتول"

كل الإخوة والأخوات

كل الأهل والأقارب

كل ما ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الملخص:

تسعى السلطات الجزائرية إلى ترقية القطاع السياحي حتى يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والرفع من مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات وتخفيف حدة البطالة، والعمل على تقليص هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني باعتباره المصدر الأساسي والدائم للحصول على العملة الصعبة.

وهذا بسبب تمتع الجزائر بإمكانيات سياحية جد معتبرة وبخاصة ما تعلق بالجانب الطبيعي التاريخي والثقافي، وهي تعتبر موارد خام وجب تعزيزها بمقومات مادية تتلائم مع حجمها، وهذا بهدف الإسهام في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي الذي تسعى السلطات الجزائرية لتحقيقه، وبخاصة خلال فترة الثمانينات وما خلفته سياسة الاعتماد على مورد إقتصادي واحد من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى الوضعية الاجتماعية لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري، خاصة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية أو مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق.

هذا ما أدى الى البحث عن بدائل في الوقت الحالي يمكن إعتبارها حلولا مستقبلية تتبناها الجزائر لجعل القطاع السياحي يلعب دورا فعالا في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

Abstract:

Algerian authorities seek to develop the tourism sector so that its plays a pivotal role in the national economy, through its contribution to national product creation, raising its contribution to the balance of payments, alleviating unemployment and the endeavor to reduce the hydrocarbons sector dominance over the natinal economy as the main and permanent source of hard, currency.

This fact is attributable to algeria rejoicing a very significant tourism potential, especially with regard to the natural, historical and cultural aspect, wich are the considered raw ressurces that must be enforced with material components in line with their size, with the aim of contributing to acheiving the economic deversification policy pursered by algerian authorities, especially during the eighties and the negative impact inflicted by the unique economic resource dependency on the national economy and the social status of a large segment of algerian society, mainly during the period of economic reforms or market economy adoption.

This has led to the ongoing search for alternatives that can be considered as future solutions for algeria to adopt in order to make the tourism sector play an effective role in acheiving economic deversification in algeria, within the framwork of the national orientation plan for tourism development over the 2030 horizon.

Keywords : tourism, economic diversification, the orientation plan for tourism development over 2030 horizon.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	أ
إهداء	ب
ملخص	ت
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول والأشكال	ذ
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري لمدى مساهمة السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي	14
تمهيد	15
المبحث الأول: ماهية القطاع السياحي	16
المطلب الأول: تعريف السياحة وخصائصها	16
المطلب الثاني: أنواع السياحة	24
المطلب الثالث: أهمية السياحة	33
المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي	42
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه	43
المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي وخصائصه	46
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	51

المبحث الثالث: علاقة السياحة بالتنويع الاقتصادي	57
المطلب الأول: دور السياحة في توليد الناتج المحلي الإجمالي	58
المطلب الثاني: دور السياحة في رفع معدلات التشغيل	60
المطلب الثالث: دور السياحة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات	64
خلاصة	68
الفصل الثاني: واقع قطاع السياحة في الجزائر	69
تمهيد	70
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	71
المطلب الأول: المقومات الطبيعية	71
المطلب الثاني: المقومات التاريخية، الثقافية والدينية	80
المطلب الثالث: المقومات المادية	88
المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر	94
المطلب الأول: المرحلة الأولى (مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية 1966)	94
المطلب الثاني: المرحلة الثانية من (1967-1989)	101
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من (1990-2019)	111
المبحث الثالث: أهمية السياحة في الجزائر	118
المطلب الأول: مؤشرات السياحة في الجزائر	119
المطلب الثاني: تنافسية السياحة الجزائرية على الساحة الدولية	125

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في تشكيل (الناتج المحلي الاجمالي، العمالة، الميزان التجاري)	129
خلاصة	131
الفصل الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	132
تمهيد	133
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية سنة 1966	134
المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي قبل إكتشاف البترول	134
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي بعد إكتشاف البترول	136
المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (1962-1966)	140
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة النظام الإشتراكي	146
المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي	147
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط اللامركزي	157
المطلب الثالث: إنعكاسات سياسة التخطيط اللامركزي على التنويع الاقتصادي في الجزائر	165
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق	167
المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (1990-1999)	168
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (2000-2009)	181

المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (2010-2019)	190
خلاصة	201
الفصل الرابع: الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	202
تمهيد	203
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع السياحي في الجزائر	204
المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للقطاع السياحي في الجزائر	204
المطلب الثاني: المؤسسات العمومية السياحية في الجزائر	215
المطلب الثالث: مقدمو المنتجات السياحية في الجزائر	223
المبحث الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	226
المطلب الأول: ماهية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	227
المطلب الثاني: مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	235
المطلب الثالث: تقييم المؤشرات المحققة للقطاع السياحي في الجزائر وفقا لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	248
المبحث الثالث: آليات تطوير القطاع السياحي في الجزائر	254
المطلب الأول: النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر	255
المطلب الثاني: سبل تحقيق اقتصاد سياحي بديل للاقتصاد الريعي	258
المطلب الثالث: مجالات ترقية قطاع السياحة في الجزائر مستقبلا	266
خلاصة	277
خاتمة	278
قائمة المراجع	286

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	إرتباط السياحة بالقطاعات الاقتصادية	37
2	مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2019)	59
3	مساهمة قطاع السياحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة (2010-2019)	64
4	بنود الميزان السياحي	66
5	أهم الأعياد والمناسبات في الجزائر	86
6	مراكز الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2015 -2019)	89
7	عدد الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	90
8	توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962	96
9	هياكل الاستقبال السياحي حتى سنة 1966 وتوزيعها الجغرافي	99
10	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)	102
11	تقييم حصيلة المخطط الثلاثي (1967-1969)	103
12	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	105
13	عدد الأسرة المنجزة خلال برنامج الرباعي الثاني (1970-1973)	105
14	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	106
15	تقييم حصيلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	107
16	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	109
17	طاقات الاستقبال نهاية سنة 1989	110

18	حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (1993-2000)	113
19	تطور عدد الأسرة حسب الدرجة خلال الفترة (1990-2000)	114
20	حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2001-2010)	115
21	توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة (2001 -2010)	116
22	توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع خلال الفترة (2010-2019)	117
23	عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	120
24	عدد السياح المقيمين بالجزائر والمتوجهين للخارج خلال الفترة (2010-2019)	121
25	المقارنة بين السياحة الوافدة والسياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	122
26	عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	123
27	حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019)	123
28	واقع الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019)	124
29	تنافسية صناعة السياحة والسفر لعام 2019	128
30	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم) خلال الفترة (2010-2019)	129
31	مساهمة السياحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة (2010-2019)	129
32	وضعية الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	130
33	نسب الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 1952	136
34	حصة القطاع البترولي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1958-1962)	138
35	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1959-1962)	139
36	بنية الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1959-1962)	140
37	التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة	143

	(1966-1963)	
38	التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1963-1965)	145
39	المخصصات المالية لمرحلة التخطيط المركزي خلال الفترة (1967-1979)	148
40	توزيع القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1969-1979)	149
41	حجم الاستثمارات الخاصة المعتمدة خلال الفترة (1967-1978)	151
42	تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة خلال الفترة (1963-1978)	153
43	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-1979)	153
44	حصة القطاعات في التشغيل خلال الفترة (1969-1979)	155
45	تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي خلال الفترة (1967-1977)	156
46	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1979)	156
47	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة ببعض القطاعات الصناعية	159
48	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1989)	165
49	الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-1989)	166
50	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-1999)	179
51	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)	180
52	مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة خلال السنوات (1994-1996-1999)	181
53	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	183
54	البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)	187
55	مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2009)	188
56	الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2009)	189

57	حصة القطاع الخاص والقطاع العام من القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2009)	190
58	توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي خلال الفترة (2010-2014)	192
59	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2019)	195
60	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات خلال الفترة (2010-2019)	196
61	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (2010-2019)	197
62	مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2019)	198
63	قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل الانتاج خلال الفترة (2010-2019)	199
64	قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل الصادرات خلال الفترة (2010-2019)	199
65	قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل التشغيل خلال الفترة (2010-2019)	200
66	إمتيازات الاستثمار السياحي الممنوحة حسب قانون 1993	206
67	برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لآفاق 2030	232
68	الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	235
69	السيناريوهات المتوقعة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	236
70	شروط نجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر	238
71	القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	247
72	تقييم خطة أعمال المرحلة (2008-2015) من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	249
73	المؤسسات والمشاريع السياحية المنخرطة في مخطط الجودة السياحية نهاية (2015-2019)	250
74	وضعية استغلال المنابع الحموية نهاية سنة 2020	252

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	علاقة المفهوم السياحي بالزمن	19
2	مفهوم السياحة	21
3	أنواع السياحة	32
4	الأهمية الاقتصادية للسياحة	34
5	الأهمية الاجتماعية للسياحة	39
6	آليات خلق السياحة لفرص العمل	63
7	معايير التصنيف المتبعة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي وفق تقرير 2019	127
8	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	229
9	مراحل إعداد SDAT2030	230
10	العناصر السياحية الهامة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030	241

مقدمة

مقدمة

مع التطور الاقتصادي الكبير الذي عرفه العالم منذ بدايات القرن العشرين وبخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عرف الاقتصاد العالمي في نفس الوقت ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعديد الدول وبخاصة النامية منها، وهذا نظير الاعتماد على مورد إقتصادي واحد ألا وهو الثروات الطبيعية وفي مقدمتها البترول كأداة ووسيلة واحدة ووحيدة، وكمصدر رئيسي لدخلها الوطني وكمصدر للحصول على العملة الصعبة لتطوير إقتصاداتها ومحاولة التخلص من التبعية للاستعمار.

هذه الحالة الصعبة والهشة التي أصبحت تعاني منها البلدان ذات المورد الاقتصادي الوحيد دفعتها إلى البحث عن حلول للخروج من التخلف الاقتصادي، وحالة التبعية للدول الاستعمارية الرأسمالية في كافة المجالات وبخاصة الاقتصادية منها، عن طريق استغلال كافة الإمكانيات التي تتوفر عليها سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مادية، هذه الأخيرة المتأتية من صادرات العوائد النفطية، كل هذا لأجل هدف واحد وهو تنويع مصادر الدخل الوطني والبحث عن موارد اقتصادية جديدة تعمل بها على تحقيق استقرارها الاقتصادي، وهذا في إطار سياسة التنويع الاقتصادي التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وهذا جراء الفوائد والمميزات العديدة التي يمنحها لأي اقتصاد والتي من أهمها تعدد الموارد المالية، مما يخلق حيوية وديناميكية للاقتصاد وقوة على مجابهة الأزمات الاقتصادية أيا كان نوعها وهذا بسبب توفر البدائل والحلول الناجعة، على عكس الاقتصاد الريعي الذي يرتبط إرتباطا مطلقا بأسعار صادرات الموارد الطبيعية التي تتحكم فيها الدول المتقدمة.

وبما أن حالة الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من المعضلة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النفطية، فقد سعت إلى محاولة التخلص من حالة التبعية لقطاع المحروقات وبخاصة مع بداية

ظهور الأزمات النفطية العكسية والتي كانت أهمها أزمة 1986، التي أدخلت الاقتصاد الجزائري في دوامة من المديونية، هذه الأخيرة التي كانت آثارها وخيمة على الجانب الاجتماعي للمواطن الجزائري، كذلك الخصائص السلبية للموارد الطبيعية والتي من أهمها خاصية النفاذ، هذه الآثار السلبية للموارد الاقتصادية الناضبة دفعت بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن بدائل اقتصادية فعالة، تعمل على تقليص هيمنة واحتكار الصادرات البترولية على تكوين المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني والتي من أهمها الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات، ومن أهم هذه البدائل الفعالة هو تطوير القطاع السياحي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي وهذا نظير الخصائص العديدة التي يتمتع والتي من أهمها، الصداقة للبيئة والاستمرارية في حالة الاستغلال السليم للموارد السياحية بما يتماشى مع الضروريات البيئية، في ظل عالم ينادي بضرورة تقليص حدة التلوث في إطار ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة كهدف تعمل دول العالم إلى الوصول إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية.

وعليه ونظرا للإمكانيات السياحية المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر على سبيل العد لا الحصر نجد أهمها: وقوع الجزائر ضمن دول الواجهة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، هذا الأخير الذي شهد نشوء أغلب الحضارات التي عرفها الإنسان منذ القدم، وعديد هذه الحضارات مرت من القطر الجزائري سواء كانت موطنا لها أو إمتدادا لحدودها الجغرافية، وهو ما خلف مقومات سياحية تاريخية وثقافية متنوعة داخل حدود القطر الوطني، كما تساهم شساعة مساحة الجزائر التي تعتبر الأولى عربيا وإفريقيا في تنوع الأقاليم المناخية الذي يؤدي بدوره إلى تنوع في الغطاء النباتي والمصطحات المائية، كل هذه العوامل دفعت بالسلطات الجزائرية إلى محاولة إستغلال كافة

الإمكانيات السياحية المتاحة، وهذا لمحاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تطوير القطاع السياحي والعمل على الرفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة الموارد من العملة الصعبة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتحقيق تنويع إقتصادي قدر الإمكان.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع السياحي كآلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية إرتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو واقع القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي في الجرائر؟
- ما هي الإجراءات المتبعة في الجزائر لتطوير القطاع السياحي؟
- ما هي الإستراتيجية المسطرة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تلعب ترقية الإمكانيات السياحية دورا فعالا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر،

الفرضية الثانية: تعتبر مساهمة القطاع السياحي جيدة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر،

الفرضية الثالثة: تعتبر الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي آفاق 2030، إستراتيجية شاملة لتطوير وتنويع القطاع السياحي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي قطاعا خدميا استراتيجيا، وهذا نظير الخصائص الكبيرة والمتعددة التي يتمتع بها والتي من أهمها أنه مورد اقتصادي دائم، يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر في الوقت الراهن ومستقبلا، وتحقيق الهدف الأسمى الذي سعت إليه السلطات الجزائرية، ألا وهو تخفيف التبعية للقطاع النفطي من خلال استغلال كافة المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية التي تتوفر عليها الجزائر، وتدعيمها بمجموعة متكاملة من المقومات المادية تستجيب لشروط ومعايير السياحة الدولية، كما لا ننسى تأهيل العنصر البشري وبخاصة الكفاءات، حتى نصل إلى قطاع سياحي له دور بارز في تركيبة الاقتصاد الوطني، ومنافسا على الساحة العربية والإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي:

- إظهار كافة المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر،
- تقييم لواقع القطاع السياحي في الجزائر،
- تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر،
- تقييم الإستراتيجية الوطنية المستقبلية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيارنا لهذا الموضوع بسبب:

أهمية موضوع التنويع الاقتصادي في رسم النموذج الاقتصادي الجديد في الاقتصاد الجزائري النفطي، والرغبة في تحليل واقعه في الجزائر، مع محاولة معرفة دور القطاع السياحي في تحقيقه.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدنا على المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة والتنويع الاقتصادي، وفي تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

حدود الدراسة:

إن الإحاطة بموضوع الدراسة يتطلب حصرا لجملة من الحدود على النحو التالي:

الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري باعتباره نموذج من الاقتصاديات الريعية، يعمل على الخروج من سياسة الإعتماد على مورد إقتصادي واحد.

الحدود الزمانية: تم التركيز على الفترة (2010-2019) من خلال معرفة مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني ودورها على المستوى العالمي، مع محاولة معرفة مستقبل تطور القطاع السياحي الجزائري وتأثيره على التنويع الاقتصادي، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات والبحوث، التي تناولت الموضوع من زاوية من الزوايا، يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1- عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014: تمحورت إشكالية الباحثة حول محاولة معرفة دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة الزمنية

1995-2015، وهذا عن طريق إبراز واقع القطاع السياحي الجزائري وذلك بتثمين مميزات المزيج السياحي المتنوع الذي تزخر به الجزائر والذي يشكل العرض السياحي لها، مع مقارنة هذا الأخير بالطلب السياحي وذلك حتى يمكن وضع تصور لتنمية وتطوير السياحة الجزائرية مبني على أساس التحسين المستمر في مستوى الخدمات السياحية، مما يعني تفعيل النشاط السياحي والإرتقاء به على مستوى المنافسة العالمية وبالتالي إمكانية توفير العملة الصعبة وزيادة الدخل الوطني والتأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، وهذا بتطبيق أحد البدائل الإستراتيجية المتمثلة في إستراتيجية الترويج السياحي، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج مرتبطة بإستراتيجية العرض السياحي بالجزائر متمثلة في مختلف الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر من تنوع في المقومات الطبيعية الثقافية والمادية، أما إستراتيجية الطلب السياحي فتعد ضعيفة في الجزائر وهذا بالنظر لارتباطها بعديد المتغيرات على الصعيدين الداخلي والعالمي، كالاستقرار والأمن، ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

كما قامت الباحثة بتقديم مجموعة من الاقتراحات لتطوير المنتوج والتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري، من خلال إقامة المعارض الدولية، المهرجانات الثقافية والرياضية والفنية، وإقامة المسابقات الدولية أو عن طريق نشاطات أخرى من شأنها زيادة الطلب السياحي، ودعم استراتيجيات الترويج السياحي وتسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب ومستلزماتهم.

2- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، 2012-2013: تمحورت الإشكالية الرئيسية للباحث حول الآليات

والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة، في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، إذ تطرق الباحث إلى واقع القطاع السياحي الجزائري من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، كما تطرق إلى التطور التاريخي والإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي منذ الاستقلال، وإلى التجربة المصرية والتونسية والمغربية في مجال السياحة باعتبارهم من أنجح التجارب عربيا، كما قام بإجراء مقارنة بين السياحة في الجزائر والدول العربية محل الدراسة، كما نوه الباحث إلى الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها السياحة على المستوى العالمي.

أما من حيث الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT، فقد تطرق الباحث إلى محتوى الإستراتيجية متمثلة في: تثمين وجهة الجزائر، أقطاب الإمتياز السياحية، مخطط الجودة السياحية، مخطط الشراكة وتطوير إستراتيجية التمويل في القطاع السياحي.

وفي الأخير توصل الباحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات تمحورت أساسا حول ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل، وتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعنا فيها بعد الاستقلال من خلال:

– إحترام مدة إنجاز البرامج المسطرة وفق الفترة المحددة لها، حتى لا يتم تأخيرها وبالتالي إنجاز مشاريع على حساب مشاريع أخرى،

– إحترام المقاييس المسطرة في تنفيذ المشاريع السياحية، وجعلها تتماشى والمقاييس العالمية،

– تذليل كل العقبات التي تقف أمام إنجاز مشاريع هذا المخطط، كمشكل العقار ومشكل التمويل،

– فرض رقابة صارمة ومتابعة مستمرة من قبل الهيئات المختصة والمسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع، تفاديا للإهمال والتقاعس في التطبيق الفعلي للأهداف المسطرة في هذا المخطط،

– ضرورة السهر على إنجاز الأقطاب السياحية للإمتياز والقرى السياحية المقررة في هذا المخطط، باعتبارها الدعامة الأساسية والرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا ومقصدا للسياح من كل الاتجاهات والبلدان،

– ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة وجعلها ملموسة وجدية.

3- أوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019: حسب الباحثة تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكييف قاعدة إقتصادية صلبة، هذه القاعدة تكون قادرة على التكيف مع متطلبات التنمية، وللقطاع السياحي عموما قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات كالنشاطات الإنتاجية، بسبب إمتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر فروع قطاعات الاقتصاد الوطني، وتساهم في قيام العديد من الصناعات الثانوية والجانبية التي تتصل بأكثر من مائة وخمسين صناعة مختلفة، وبناء على ذلك فإن آثار السياحة تمتد إلى القطاعات الأخرى، وبذلك تكون محركا قويا للاقتصاد وبديلا استراتيجيا لتحقيق تنويع إقتصادي حقيقي.

كما قامت الباحثة بدراسة الواقع الاقتصادي للدول محل الدراسة (الجزائر، تونس، مصر) والتركيبة الهيكلية المكونة لها، ومختلف الموارد الاقتصادية التي تحتوي عليها كل دولة للتعرف على الميزة النسبية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى رصد أهم نقاط القوة و الضعف لديها ومنها يمكننا معرفة مختلف مجالات التنويع الاقتصادي الممكنة في كل دولة، واستنتاج أكثر الاقتصاديات تنوعا من بين الدول المدروسة من خلال أحد المؤشرات المعروفة لقياس درجة التنويع الاقتصادي والذي يعرف بمؤشر "هيرفندال هيرشمان"، حيث أثبتت الدراسة غياب إستراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس ومصر، بالإضافة إلى تذبذب في المؤشرات السياحية على الرغم مما تتمتع به هذه الدول من خصائص وموارد إقتصادية تمكنها من تنويع مداخيلها والخروج من مصادر الدخل الوحيد والإعتماد المفرط على قطاع إقتصادي واحد.

4- جحنين كريمة، نحو سياسات إقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 -2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر3، 2021/2020: يتعلقّ موضوع الأطروحة حول السياسات الاقتصادية البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، لأن حدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو الاقتصاد العالمي عموما سيكون لها إنعكاسات سلبية مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وبهذا الصدد إنتهجت السلطات الجزائرية سياسة مالية توسعية على شكل برامج تنموية قدر المبلغ المخصص لها ب 286 مليار دولار، لكن سرعان ما أثر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في سنة 2014 على هذه البرامج

التنموية التي اتبعتها الحكومة للتخلص من التبعية للمحروقات وبناء إقتصاد متنوع، ما جعل السلطات الجزائرية تفكر في وضع استراتيجيات وسياسات بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

كما إعتبرت الباحثة القطاع السياحي بأنه من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها في تخفيف التبعية لقطاع المحروقات، حيث تم إعتماد الأسلوب التحليلي لمعرفة مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، التشغيل، وجذب الاستثمارات، كذلك التطرق إلى السياسات والإجراءات الحكومية لتطوير قطاع السياحة، كما تطرقت الباحثة إلى المعوقات التي تحول دون تطوير القطاع السياحي الجزائري، مع إقتراح مجموعة من الحلول الناجعة للنهوض بقطاع السياحة، وفي الأخير تم التطرق إلى الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة مطلع 2030.

5- قرارية فتيحة، الصناعة السياحية في الدول المغاربية (حالة: الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018: تطرقت الباحثة إلى أهمية السياحة في الدول المغاربية الثلاثة، إذ بينت الباحثة نجاح التجربة السياحية في كل من الجارتين تونس والمغرب من خلال الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، كما أكدت الباحثة على أن القطاع السياحي الجزائري يمتلك عوامل جذب هامة تؤهله لاحتلال المرتبة الأولى بالمقصد السياحي المغاربي، بالإضافة إلى المساحة الشاسعة للجزائر التي يمكن إعتبارها قارة، بمساحة تعادل مساحة أوروبا الغربية بأكملها، يجعلها تقدم عرضا سياحيا متنوعا وثريا جدا، وهي تملك مقومات خام كبيرة ترشحها لكي تكون من بين البلدان السياحية الكبرى في العالم، إلا أنه لا يمكن

تحقيق صناعة سياحية قائمة بذاتها مؤثرة في الاقتصاد الوطني، إذا لم يتم تدعيم المقومات الخام بمقومات مادية تشمل البنى التحتية المتطورة إضافة إلى الكادر البشري الكفؤ.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة: رغم تقاطع وتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة، إلا أن دراستنا تختلف عن هاته الدراسات من ناحية طريقة التحليل المتبعة، حيث إعتمدنا في دراستنا على متغيرين إثنين هما: قطاع السياحة والتنويع الاقتصادي، حيث قمنا بدراسة تطورهما التاريخي منذ الفترة الاستعمارية، مع إبراز تأثير السياحة على التنويع الاقتصادي نظريا بواسطة الأدبيات الإقتصادية، وتطبيقيا من خلال التطرق لحالة الجزائر.

صعوبات الدراسة: تمثلت أهم الصعوبات التي صادفناها خلال إعداد هذه الدراسة في الآتي

– المدة الزمنية الطويلة التي شهدتها الدراسة، مما خلق للباحث صعوبة في الحصول على الإحصائيات من المصدر، وهو ما دفع بنا إلى الاستعانة بالدراسات السابقة،

– متابعة بدقة التسلسل الزمني لتطور قطاع السياحة والتنويع الاقتصادي في الجزائر منذ فترة الإستعمار الفرنسي.

هيكل الدراسة: لضمان الإحاطة بجوانب الموضوع جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وأربع فصول تعقبهم خاتمة متضمنة نتائج الدراسة وجملة من التوصيات مستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان "**الإطار النظري لمدى مساهمة السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي**"، تم التطرق إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع السياحة والتنويع الاقتصادي، مع تحديد العلاقة بين السياحة والتنويع الاقتصادي من خلال التأثير على الناتج والعمالة وميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: بعنوان "**واقع قطاع السياحة في الجزائر**"، تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، كذلك معرفة التطور التاريخي لقطاع السياحة الجزائري منذ المراحل الأولى لتكوين الظاهرة السياحية بالجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى معرفة واقع السياحة في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة تتماشى والنهج الاقتصادي المتبع في الجزائر، وهو ما أدى إلى تحديد أهمية السياحة محليا ومدى تنافسيتها على المستوى الخارجي.

الفصل الثالث: بعنوان "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الملامح العامة للاقتصاد الجزائري قبل إكتشاف البترول، والتغيير الجذري لهيكلة الاقتصاد الوطني بعد إكتشاف البترول الذي أصبح الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، وهو ما دفع بنا الى معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة النظام الاشتراكي ثم بعدها مرحلة إقتصاد السوق.

الفصل الرابع: بعنوان "**الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع السياحي في الجزائر، كما تناولنا في المبحث الثاني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، من خلال التطرق الى ماهية المخطط ومضمونه وتقييم للمؤشرات المحققة للقطاع السياحي، وفي الأخير تم تقييم واقع السياحة في الجزائر من خلال التطرق إلى المشاكل التي يعاني منها، مع إقتراح سبل تحقيق إقتصاد سياحي بديل للاقتصاد الريعي، واقتراح لأنواع سياحية مهمشة في الجزائر الإهتمام بها يعود بالنفع على قطاع السياحة الوطني وعلى التنويع الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري لمدى مساهمة السياحة

في تحقيق التنويع الاقتصادي

تمهيد:

تسعى كافة دول العالم إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين وتفادي الوقوع في أزمات اقتصادية حادة، تكون آثارها وخيمة خاصة على الطبقات الاجتماعية الأكثر انكشافا، وهذا من خلال وضع خطط وبرامج تهدف من ورائها إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية تنعكس إيجابا على ميادين التنمية بكل أنواعها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية، أو بيئية.

ومن المعروف والمتفق عليه أن تنفيذ كافة البرامج الاقتصادية التي تتبناها الحكومات يوجب عليها إستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وجعلها أداة بيد الدولة تمكنها من إستغلال كل ما هو متاح من إمكانيات سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية، الغرض منها هو تحقيق التجانس والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، صناعية، زراعية، خدمية، وجعلها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة للوصول إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

وباعتبار السياحة من القطاعات الاقتصادية التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم، نظير الإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع تجعله يساهم في عملية التنويع الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تعدد الأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع السياحة والتنويع الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق سنحاول تقسيم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية القطاع السياحي

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: علاقة السياحة بالتنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية القطاع السياحي

عرف الإنسان الترحال والتنقل منذ القدم، إذ ارتبطت هذه العملية في بادئ الأمر بالبحث عن المراعي الخصبة لتوفير الكلأ للماشية التي اعتبرت عصب الحياة عند الإنسان القديم، هذا الأخير الذي سرعان ما أدت عملية التنقل الدائمة إلى إكتشافه لعادات وتقاليد تختلف عن ما هو موجود في بيئته، وأدت إلى ظهور أنشطة جديدة ساهمت في تغيير وتطوير نمط الحياة الخاصة به والتي كان أهمها التجارة، هذه الأخيرة ساهمت في زيادة الترابط بين الشعوب القديمة وأدت إلى زيادة الاتصال فيما بينها، مما ولد حب الاكتشاف والمغامرة التي تطورت شيئا فشيئا لتصبح في الوقت الحاضر سياحة.

ومع التطور التكنولوجي الذي شهده الاقتصاد العالمي خاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وتطور وسائل النقل والاتصال، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به أغلب دول العالم، كل هذا ساهم في تطور السياحة من خلال تفرعها إلى أنواع مختلفة ذات خصائص معينة، جعلتها قطاعا اقتصاديا مهما يساهم في التطور الاقتصادي من خلال تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الأهمية الاجتماعية والبيئية التي أصبحت عنصرا مهما لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياحة وخصائصها

للسياحة تعاريف عديدة تبعا للزاوية التي ينظر إليها منها، فالبعض يعتبرها ظاهرة إجتماعية والبعض الآخر يتأثر بها كظاهرة إقتصادية، ومنهم من يركز على أهميتها في تنمية العلاقات الدولية، أو تنمية العلاقات الاجتماعية أو التنمية الثقافية، هذا التعدد في الزوايا التي ينظر منها

للسياحة أدى إلى تعدد التعريفات الخاصة بها، وفيما يلي نورد بعض التعريفات الوضعية الخاصة بالسياحة.

1- تعريف الخبراء للسياحة:

تعددت التعاريف الخاصة بالخبراء للسياحة ومنها ما يلي:

1-1 تعريف الألماني frolar عام 1905: يعتبر أول تعريف للسياحة، واعتبرها ظاهرة من ظواهر العصر الحديث، أساسها الحاجة المتزايدة إلى الاستجمام وتغيير الجو، وتذوق الجمال من الطبيعة والاستمتاع بها.[1]

1-2 تعريف شوليرن شراتنهوفن shulern schratenhoven عام 1910: عرفها تعريفا إقتصاديا بأنها عبارة عن تفاعلات الأنشطة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، الناتجة عن وصول زوار إلى إقليم دولة بعيدا عن موطنهم الأصلي، والتي توفر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع رغباتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم.[2]

1-3 تعريف جوير فرولر: السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام، وتغيير الجو، والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق جمال المشاهدة الطبيعية.[3]

1-4 تعريف مؤسس البحث السياحي hunziker: السياحة مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه

---

[1]- محمد الفاتح محمد بشير المغربي، تسويق خدمات السياحة، دار الجنان، عمان، ط1، 2016، ص9.

[2]- مرتضى بشير الأمين، وسائل الاتصال والترويج السياحي، دار أمواج، عمان، الأردن، 2016، ص20.

[3]- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ط1، 2009، ص14.

الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.[1]

1-5 تعريف صلاح عبد الوهاب: هي مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان، تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية.[2]

1-6 تعريف علي أحمد هارون: السياحة مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان، ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد.[3]

2- تعريف السياحة وفق المنظمات والمؤتمرات الدولية:

2-1 تعريف السياحة وفق منظمة السياحة الدولية: هي إنتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة، ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة، وبناء على هذا التعريف فإن المعايير التي حددتها منظمة السياحة العالمية لإكتمال ونضوج هذا التعريف هي:[4]

2-1-1 الإنتقال: إذ يشترط في العملية السياحية الإنتقال من مكان لآخر وبناء على ذلك يمكن تقسيم السياحة إلى:

- سياحة داخلية،
- سياحة خارجية،

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار مكتبة الحامد، عمان، ط1، 2016-2017، ص17.

[2]- محمد أحمد العمري، الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص26.

[3]- حمزة درادكة وآخرون، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2014، ص18.

[4]- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات، دار الراية، عمان، الأردن، 2009، ص19.

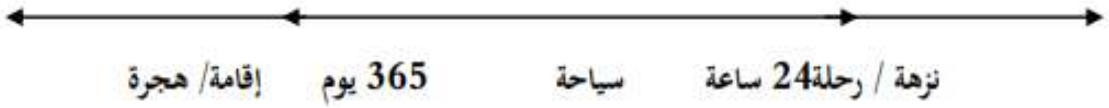
- سياحة قادمة،
- سياحة مغادرة،

أما بالنسبة لمسافة الإنتقال التي يشترط قطعها ليعد السائح سائحا، فقد حددتها اللجنة السياحية الدولية بخمسين ميلا، أما اللجنة الكندية فقد حددتها بخمسة وعشرون ميلا.

2-1-2 الهدف: يعد هدف الرحلة هو المحدد لنوع السياحة، فهناك سياحة دينية، سياحة رياضية، سياحة المغامرة، والسياحة الثقافية، والسياحة البيئية، ...الخ.

2-1-3 المدة الزمنية: وحتى تتحقق السياحة فلا بد أن تمتد كما يشير التعريف من 24 ساعة إلى أقل من سنة، ولكن ماذا لو قلت المدة عن 24 ساعة؟، وماذا لو زادت عن سنة، للإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن يوضحها المخطط التالي:

الشكل رقم (1): علاقة المفهوم السياحي بالزمن



المصدر: أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص19.

2-2 تعريف السياحة وفق الأكاديمية الدولية للسياحة: هي إصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح.[1]

[1]- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان، ط1، 2015، ص34.

2-3 تعريف الجمعية البريطانية للسياحة: تعريف هذه الجمعية الذي ظهر عام 1981، مفاده أن السياحة هي مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل، وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل.[1]

2-4 تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: عرفت السياحة بأنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع.[2]

2-5 تعريف مؤتمر أوتادا بكندا: عرف السياحة بأنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية، دون أن يكون غرضه من السفر داخل مكان الإقامة الكسب، ويستبعد الهجرة المؤقتة لممارسة أنشطة الكسب.[3]

من خلال التعاريف الوضعية السابقة يمكن إستنتاج تعريف شامل للسياحة التي هي عبارة عن ظاهرة إقتصادية إجتماعية وبيئية أساسها هو التنقل لتحقيق غايات وأهداف متعددة، أهمها الترويح عن النفس وحب الاكتشاف والمغامرة، في مدة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز سنة.

والشكل الموالي يوضح لنا مفهوم السياحة من خلال التعرف على أهم الأسباب المحفزة على تكوين ظاهرة السياحة:

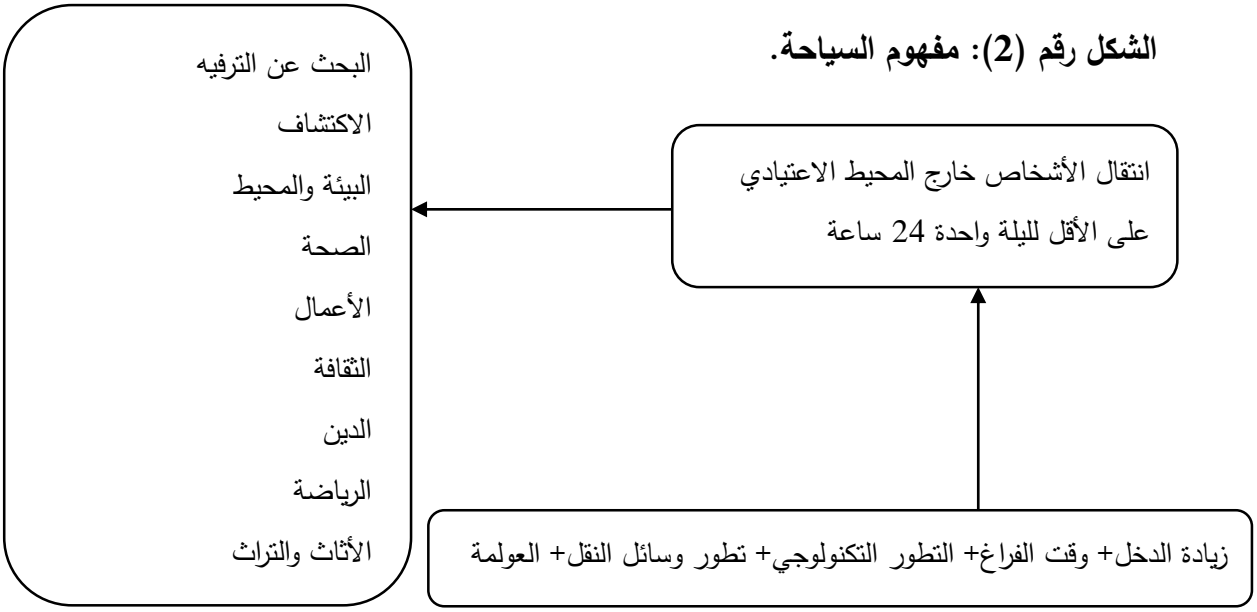
---

[1]- عميش سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014، ص21.

[2]- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص31.

[3]- محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص11.

الشكل رقم (2): مفهوم السياحة.



المصدر: قرارية فتيحة، الصناعة السياحية في الدول المغاربية حالة (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018، ص10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تكون ظاهرة السياحة في الوقت الحاضر ناتج عن العوامل التالية: زيادة الدخل وتوفر أوقات الفراغ بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتوفر وسائل النقل وظهور العولمة، هذه العوامل أدت بالإنسان إلى الإنتقال خارج مكان إقامته على الأقل لليلة واحدة بحثا عن الترفيه والإكتشاف والتعرف على بيئات أخرى، بالإضافة إلى العلاج وسياحة الأعمال، والثقافة والدين كذلك ممارسة الرياضة والتمتع بمشاهدة الآثار والتعرف على عادات وتقاليد المقصد السياحي.

3- خصائص السياحة:

تتميز السياحة بعدة خصائص تتمثل في:

- هي حركة إجتماعية تتم إختياريا، وتهدف إلى الترفيه، والاستمتاع الذهني والعقلي والبدني،
- هي المحور الرأسمالي والاجتماعي، وفيها تتسع آفاق الأفراد والجماعات وتتنوع أنشطتهم وتتجدد طاقتهم،

– السياحة غريزة نفسية واجتماعية، فإحدى الطبائع النفسية الإنتقال من المكان الأصلي إلى آخر والعودة إليه مرة أخرى،

– الدوافع هي السبب الرئيسي لقيام ظاهرة السياحة وانتشارها وهي دوافع (نفسية، إجتماعية وإنسانية)،[1]

– السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد لها نشاطات كثيرة ومتنوعة، وتسهم كل منها في خدمة شاملة للسائح، وتتطلب بالضرورة جهد وتعاون وسياسة مشتركة بين المراكز السياحية وأصحاب الفنادق ومنظمي الرحلات السياحية،

– تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة، ويتحكم في أوضاعها العملاء (السياح)، ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم لكي تواكب طبيعة ظروف العملاء القادمين من أجل المتعة والترويح،[2]

– تتميز الخدمات السياحية بالتشعب وتعدد مكوناتها وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية (صناعية، خدمية)،

– تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها،[3]

– الإقامة وقتية والحد الأدنى لها أربع وعشرون ساعة والحد الأعلى لها سنة واحدة، أما الأنشطة التي تترتب على إقامة الأفراد لفترة تقل عن أربع وعشرين ساعة يعد نشاطا ترويجيا وليس سياحيا،

---

[1]– مرتضى البشير الأمين، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]– محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]– أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، 1999، ص15.

– يجب أن تكون عملية إنتقال السياح بطريق مشروع ويستثنى من كان خلاف ذلك،[1]

– تعتبر السياحة منتوج غير مادي وبالتالي لا يمكن نقله من مكان لآخر،

– المنتوج السياحي غير قابل للتخزين إذ أنه مزيج من مجموعة عناصر مع بعضها البعض وتتشابك مع قطاعات أخرى، حيث أن السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام، ويستهلكون كذلك سلع وخدمات تقدمها منشآت أخرى، مع العلم أن هذه العناصر متكاملة من حيث جلبها للسياح،

– تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة ولهذا وجب توفير كل شروط الطلب السياحي لإرضاء الزبون،

– يعتبر المنتوج السياحي منتوجا غير قابل للتصدير ولهذا فهو يتأثر بالعوامل الخارجية، وهي بذلك تمثل عرضا للخدمات وليس منتوجات مادية يمكن نقلها من مكان لآخر، أي أن المستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتوج السياحي للحصول عليه،

– تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط،[2]

– الأنشطة التي يمارسها السائح في أماكن القصد السياحي تختلف عن الأنشطة التي يمارسها في موطن إقامته الأصلي،

– السياحة نشاط يتولد عن حركة الأفراد إلى مناطق غير موطن إقامتهم الدائمة، وبذلك تحتوي على عنصر حركي هو الرحلة، وعنصر ثابت هو الإقامة المؤقتة،

---

[1]– نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]– عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، 2012–2013، ص32.

– يجب ألا يكون القصد من السفر والإنتقال المؤقت الحصول على عمل بأجر مدفوع من داخل البلد المزار.[1]

المطلب الثاني: أنواع السياحة

بسبب الأهمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، التي أصبحت تتمتع بها السياحة وما صاحبها من تعدد التعاريف المتعلقة بها من طرف علماء الاقتصاد والمنظمات الدولية، والتي أجمعت على أن السياحة هي عملية الانتقال من مكان الإقامة إلى وجهة أخرى، إلا أن تقسيم السياحة تعدد واختلف حسب معايير معينة والتي من بينها عمر السائح، مدة السياحة، الدافع أو الغاية،...الخ.

1– حسب عمر السائح: ونجد فيها:[2]

1–1 سياحة الصغار: وتتعلق بالأطفال من عمر 7سنوات إلى عمر 14سنة، وتعتبر السياحة في هذه المرحلة تعليمية يتم من خلالها إكساب الطفل مجموعة من المعارف والمهارات والسلوكيات التي يحتاج إليها، إلا أن السياحة الخاصة بهذه الفئة تنجح أكثر حين تأخذ شكل مخيمات صيفية تعليمية، أو تقنية أو سلوكية، مثل: معسكرات الكشافة، وتعليم الكمبيوتر، وتعليم اللغة، واكتشاف الطبيعة.

1–2 سياحة الشباب: وتتعلق بالمرحلة العمرية من 15 سنة إلى 21 سنة، وأبرز ما يميزها الإنطلاق والحيوية، وحب المغامرة، والبحث عن الإثارة، وتكوين المعارف والصداقات، وخلق الروابط الإجتماعية.

---

[1]– حيمور مصطفى، تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 2000–2017)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد03، مارس 2017، العدد01، ص38.

[2]– خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص30.

1-3 سياحة الناضجين: وتتعلق بالمرحلة العمرية من 21 سنة إلى 60 سنة، وأبرز ما يميزها الانطلاق والحيوية، وحب المغامرة، والبحث عن الإثارة وتكوين المعارف والصداقات، وخلق الروابط الإجتماعية.

1-4 سياحة كبار السن من المتقاعدين أو الشيوخ: وهي أكثر أنواع السياحة التقليدية إنتعاشا ومصممة خصيصا لكبار السن، وتشمل على برامج.

2- حسب المدة: تبعا لهذا المعيار، يمكن أن نميز بين شكلين من السياحة:[1]

2-1 سياحة مؤقتة (إنتقالية): حيث يقيم السائح فترة سياحة في التنقل من موقع سياحي إلى آخر أو من بلد إلى آخر.

2-2 سياحة دائمة: حيث يقوم السائح باختيار موقع سياحي واحد أو بلد واحد لقضاء كل وقته فيه.

3- حسب الدافع أو الغاية: ونميز فيها ما يلي:

3-1 السياحة العلاجية: يهدف هذا النوع من السياحة إلى إمتاع النفس والجسد معا بالعلاج، أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس، ويقسم هذا النوع من السياحة إلى قسمين:[2]

3-2 السياحة العلاجية (الحديثة): وتعتمد على إستخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة، ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز.

---

[1]- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2]- أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص26.

3-3 السياحة الإستشفائية: وتعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم، مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال، والشمس بهدف الإستشفاء من الأمراض الجلدية والروماتيزم.

وقد يعد النوع الأول أكثر حراكا من النوع الثاني، لأن ثقة المريض به أكثر من النوع الثاني، ويتميز كلا النوعين من السياحة بما يلي:

- مدة الإقامة طويلة نوعا ما،

- يتطلب السائح فيه خدمات سياحية، منها الشقق المفروشة لإسكان ذويه في حالة مرافقته،

- تعتمد مدى جاذبية المقاصد السياحية لهذا النوع على سمعة المقصد طبيا، أو ما يتوفر به من مياه معدنية.

4- الساحة الدينية: هو السفر من دولة لأخرى أو الإنتقال داخل حدود دولة بعينها بهدف زيارة الأماكن المقدسة، لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان، فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة، أو من أجل القيام بعمل خيري.[1]

5- السياحة الرياضية: هذه السياحة تعتبر قديمة، والتي كانت تشمل رحلات الصيد، وفي الوقت الحاضر أصبحت السياحة لصيد الأسماك، وركوب الخيل، كما أصبحت كثير من الدول العالمية تتنافس لإقامة مباريات لكأس العالم، أو دورة الألعاب الأولمبية، وذلك للحصول على المكاسب التي تحققها هذه المباريات الرياضية.[2]

6- السياحة البيئية: عرف البعض السياحة البيئية على أنها السفر لزيارة المواقع الطبيعية من أجل الاستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية البيئية، التي تضمن

---

[1]- عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص223.

[2]- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان،2007، ص38.

المحافظة على المواقع الطبيعية وعدم المساس بها، وتقلل من التأثيرات السلبية للزيارة وفرص للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين،[1] وحتى تضمن البيئة الطبيعية فعاليتها يجب توفر مايلي: [2]

- ضمان الحد الأدنى من الآثار الطبيعية (الفيزيائية) والاجتماعية على المنطقة الهدف،
- تقديم ثقافة وتعليم بيئي للسائح في الموقع الطبيعي،
- الشراكة والمساهمة الاقتصادية في السياحة من قبل السكان المحليين.

7- السياحة الاجتماعية أو سياحة الإجازات: يمكن تعريف السياحة الاجتماعية بأنها كافة الأنشطة والممارسات الهادفة للتعرف على قيم وعادات وتقاليد المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال سفر أو إنتقال الأفراد إلى البلدان التي تشكل بالنسبة إليهم مجتمعات ذات ثقافات حضارية، تتميز عن مجتمعاتهم وتستحق الزيارة والإهتمام بها، وذلك لتحقيق المزيد من المعرفة بها والتعايش معها.[3]

8- سياحة المعارض: من أنواع السياحة الحديثة التي تنمو بسرعة كبيرة، ويرجع ذلك إلى تطور العلاقات الدولية، الاقتصادية، والتجارية، والصناعية، والفنية، فضلا عن الإنجازات والإكتشافات والإختراعات العلمية والتكنولوجية، وحاجة الدول والمنظمات والشركات الكبرى إلى عرض ما توصلت إليه في مختلف المجالات الحضارية على الشعوب الأخرى.[4]

---

[1]- زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية، المفاهيم والأسس والمقومات، عمان، 2013، ص13.

[2]- أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]- محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص173.

[4]- طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2010، ص74.

9- سياحة الآثار والأماكن التاريخية: يعتبر هذا النوع من السياحة من أهم أغراض السياحة ومن السياحة التقليدية وتتميز به دول معينة في العالم، ويعتبر هذا النوع من السياحة من أرقى أنواع السياحة، ويستقطب أعداد ضخمة من السواح، وتستطيع الدول المضيفة أن تحدد نوعية السياح ومستواهم، كما يتميز هذا النوع من السياحة باحتكارها من طرف دول لا يمكن منافستها فيها، مثل أهرامات مصر، الجرش في الأردن، تدمر في سوريا، بعلبك في لبنان، والحدائق المعلقة، والحضر، ونينوى في العراق، وكذا إيطاليا واليونان،....الخ.[1]

10- سياحة الحوافز: نشأت سياحة الحوافز كنظام لرفع مستوى التدريب والأداء وكمكافأة للعاملين بالشركات الكبرى في مجالي التسويق و البيع في التدريب والعمل، تدل المشاهد والدراسات الميدانية على النمو المطرد للطلب على سياحة الحوافز، ويواكب ذلك بطبيعة الحال إتجاه صناعة السياحة نحو التألق والإزدهار، وأصبح تنظيم سياحة الحوافز يسوده تنوع المستويات واختلاف أحجام المجموعات، وتعدد المقاصد السياحية المزارة، سواء كانت مناطق داخلية أو دولا أجنبية، وهذا التطور في سياحة الحوافز من الأسس التي يرتكز عليها نجاح الطاقات الإنتاجية داخل الشركات، وتغيير الكثير من الإتجاهات إلى القيادة الإبتكارية والإبداعية.[2]

11- سياحة الاستجمام: وهي السياحة التي يقصد بها أوقات إستمتاع السائح، وذلك من خلال إنتقاله إلى أماكن طبيعية جذابة.[3]

---

[1]- علاء إبراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي، التاريخ، المخاطر، المهددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص48.

[2]- عبد الفتاح مصطفى غنيمة، التخطيط السياحي لأقاليم مصر المعاصرة، دار الفنون العلمية، الإسكندرية، ط3، 2003، ص122.

[3]- أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008، ص26.

12- السياحة الثقافية: الهدف منها إكتساب المعلومات والحصول على ثقافة واسعة، ولها منابع عديدة في المعارض والمتاحف والأسواق والمعابد والمناسبات الثقافية والأماكن الأثرية والقبائل القديمة وغيرها، مما يكسب ثقافة جديدة تضاف إلى المعرفة، ويكون إنتقال السائح هنا بهدف التعرف على الأمور السابقة، وتنشط هذه السياحة في معظم بلدان العالم.[1]

13- سياحة المؤتمرات: إرتبط هذا النوع من السياحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم، ويعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توافر عوامل عديدة منها: إعتدال المناخ، ووجود الفنادق، والقاعات المجهزة لعقد الإجتماعات والمطارات الدولية.[2]

14- السياحة حسب وسيلة النقل المستخدمة: حيث يستخدم في السياحة والنقل وسائل عديدة يتم إعداد برامج سياحية خاصة بها متمثلة في:[3]

14-1 السير على الأقدام: وهي سياحة فعالة من أجل التمتع بجمال وهدوء المقصد السياحي وممارسة نوع من الرياضة البدنية الجبلية، وتستخدم سياحة السير على الأقدام في كل المعسكرات الشاطئية والجبلية، وكذا في الغابات والمناطق الريفية، وهي سياحة يمارسها كافة السياح من أجل إستعادة الحيوية والإحساس بالمشاركة مع الآخرين وزيادة الألفة بينهم.

14-2 سياحة الدراجات: ويستخدم هذا النوع من السياحة في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا و النمسا، وهي سياحة متنوعة، حيث يكون هناك أنواع عديدة من الدراجات مصممة لفرد واحد أو لاثنين، أو لثلاثة، كما هناك الدراجات الحاملة للركاب والحقائب (التريسيكل)، وهناك الدراجة التاكسي التي تستخدم لتوصيل السياح من مكان إلى آخر (الريكشوا).

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- عويناں عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مرجع سبق ذكره، ص38.

14-3 سياحة السيارات: يقصد بسياحة السيارات التنقل باستخدام السيارات بين جنبات الطبيعة بدون عوائق طبيعية، وتتطلب سياحة السيارات مستلزمات يجب توافرها كالطرق الممهدة والخدمات مثل وحدات الإسعاف، ومحطات التموين بالوقود والإصلاح والإستراحات والمعسكرات والقرى السياحية وتسهيلات الجوازات والجمارك لدخول وخروج السيارات.[1]

15- السياحة العلمية: أو السياحة البحثية وتشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية، وكذلك دراسة حركة الطيور وهجراتها العالمية.[2]

16- السياحة حسب الجنسية: فيما يتعلق بتصنيف السياحة وفق جنسية السائح فنميز ما يلي:[3]

16-1 السياحة المحلية: وتشمل الأشخاص المقيمين في البلد المعني ومسافرين داخل هذا البلد فقط.

16-2 السياحة الوافدة: وتشكل الأشخاص غير المقيمين المسافرين إلى البلد المعني.

16-3 السياحة الخارجية: وتشمل السكان المسافرين إلى بلد آخر.

17- السياحة حسب الفصول والمواسم: يمكن أن تقسم السياحة حسب الفصول والمواسم إلى:[4]

17-1 السياحة الشتوية: هي السياحة التي تقع بين ديسمبر ومارس، وهي تشمل نوعين مختلفين كل الإختلاف من أنواع السياحة تبعا للباعث على كل منهما، سياحة الثلج وسياحة الشمس.

17-2 السياحة الصيفية: هي السياحة التي تقع أثناء أشهر الصيف، والشمس هنا ترتبط بالسياحة والإستجمام في البحر كعامل أساسي، وتتميز بضخامة حجم السياح الذين يمارسون

---

[1]- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2003، ص61.

[2]- فريد كورتل، تسويق الخدمات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ط1، 2009، ص279.

[3]- حمزة درادكة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23.

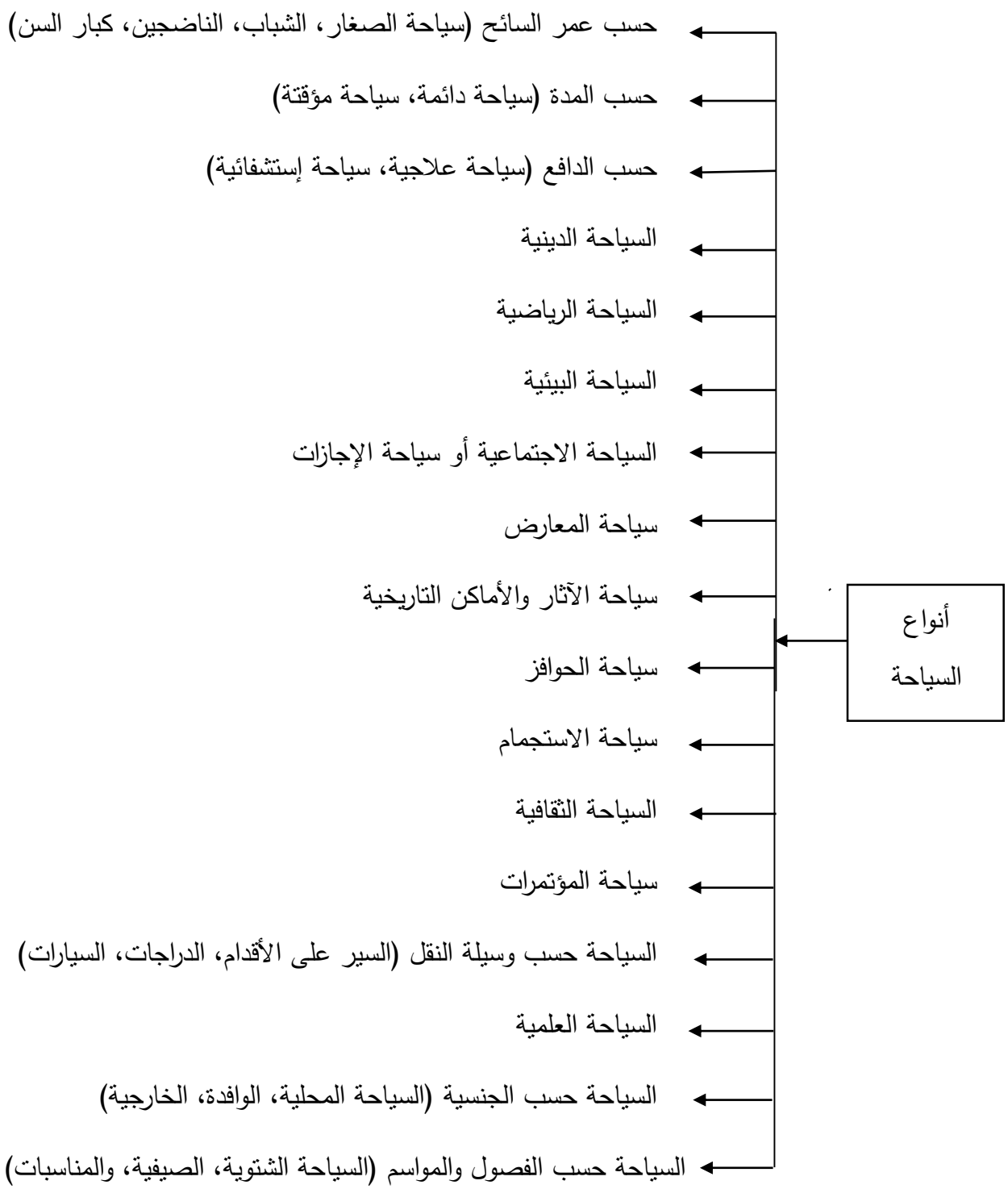
[4]- عبد الفتاح مصطفى غنيمة وآخرون، تنشيط السياحة، الأمل المرتجى، مطابع جامعة المنوفية، العراق، 2010، ص43.

السياحة، وعليه فان نتائج إجمالي صناعة السياحة إجمالا تتوقف بصفة رئيسية على هذه السياحة الصيفية.

17-3 سياحة المناسبات: وهي السياحة التي تقوم على الإحتفال بأعياد معينة ذات نمط خاص ذات طابع ديني، أو فني أو رياضي، أو فلكلوري، ومن الواضح أن هذا النوع من السياحة يغلب أن يمارس في نطاق زمني ضيق.

من خلال ما تم عرضه للأنواع المختلفة للسياحة نجد أن تقسيم السياحة يخضع لمعايير عديدة ومختلفة بعضها مرتبط بالهدف من قضاء أكثر من 24 ساعة خارج مكان الإقامة، والتي تعتبر من أهم العوامل لتشكيل ظاهرة السياحة كالسياحة الدينية التي هدفها ممارسة الشعائر الدينية، السياحة الرياضية التي هدفها ممارسة الرياضة....، كما هناك تقسيم مرتبط بوسيلة النقل المستخدمة، والبعض الآخر قسمها وفق عمر السائح .....، والشكل الموالي يلخص لنا الأنواع المختلفة للسياحة:

الشكل رقم (3): أنواع السياحة.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على محتويات المطلب الثاني

المطلب الثالث: أهمية السياحة

لقد أدى الإهتمام المتزايد بقطاع السياحة إلى تنوع وتعدد الدراسات التي إهتمت بتحديد المفاهيم الأساسية للسياحة، بالإضافة إلى معرفة الأهمية التي تتمتع بها من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

1- الأهمية الاقتصادية للسياحة: الأهمية الاقتصادية للسياحة هي نتيجة للمصروفات المباشرة للسياح على وسائل الراحة، التسوق، الطعام والشراب، ...الخ، وكذلك ما يسمى بتأثير المضاعف السياحي، أو تأثير تداول النقود في عدة دورات لتوليد الدخل،[1] هذه المصروفات من الناحية الاقتصادية تؤدي إلى توفير العملات الصعبة، فالسياحة تعتبر من المصادر المباشرة والرئيسية لتوفير العملة الصعبة، من خلال إنفاق السياح على تذاكر الطيران ووسائل النقل والإيواء والطعام والشراب والضرائب الحكومية،[2] بالإضافة إلى مصادر العملة الصعبة التي يمكن تحصيلها من خلال الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، وفروق تحويل العملة الصعبة إلى العملة الوطنية.[3]

كما ترتبط الأهمية الاقتصادية للسياحة من حيث كونها أداة ووسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تشمل جوانب أخرى بالغة الأهمية لما لها من تأثير إيجابي مضاعف على قطاعات إقتصادية وخدمية عديدة مرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يظهرها لنا الشكل الموالي:

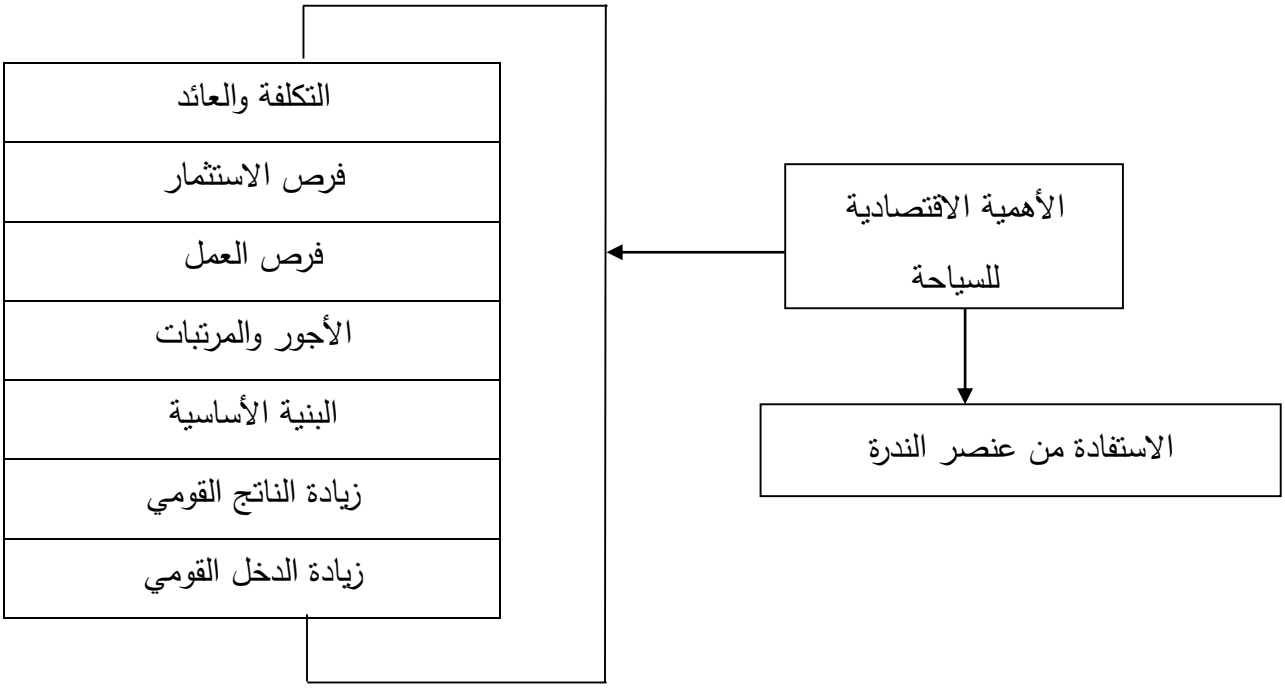
---

[1]- خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، دار وائل للنشر، ط2، 2003، ص25.

[2]- محمد أحمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص34

[3]- عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص134.

الشكل رقم (4): الأهمية الاقتصادية للسياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مرجع سبق ذكره، ص40.

من خلال الشكل أعلاه تظهر الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال الإستفادة من عنصر الندرة الذي يعتبر أساس المعضلة الاقتصادية، فقطاع السياحة يعمل على محاولة تجاوز مسألة الندرة من خلال عديد الخصائص التي يتميز بها، والتي من أهمها صفة الاستمرارية بشرط المحافظة وحماية كافة المقومات السياحية خاصة الطبيعية والتراثية، هذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي نظير إنخفاض التكاليف وزيادة العوائد المتأتية من الاستثمار فيه، مما يؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة تنعكس إيجابا على الرفع من معدلات المرتبات والأجور وتطوير البنية الأساسية من فنادق وتحسين شبكة الطرقات، بالإضافة إلى المساهمة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي ينعكس إيجابا على تحسين الدخل القومي وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للفرد.

كما يؤدي إزدهار قطاع السياحة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع باقي القطاعات الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى:[1]

– نمو المناطق السياحية وتطورها وانتعاشها الاقتصادي، نتيجة لما ينفقه الزوار بها،

– إيجاد فرص عمل مختلفة ما يخفف من أزمة البطالة، ويرفع مستوى المعيشة،

– زيادة الاستثمار في المشروعات السياحية، واستقطاب رؤوس الأموال لتنفيذ خطط التنمية المختلفة،

– رفع معدلات الأشغال الفندقية على مدار العام، بما يساعد على تجاوز الفترات غير موسمية للسياحة،

– تنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالسياحة، مثل: النقل، البناء والأثاث، والصناعات الغذائية والبيئية،...الخ.

بالإضافة إلى:[2]

– تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في مشاريع جديدة،

– إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدولة،

– جذب الاستثمارات الأجنبية.

كما يتميز القطاع السياحي بتشعب علاقاته مع القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، الخدمات، المرافق العامة، المال والتمويل، التجارة)، إذ أن للسياحة علاقة وطيدة بكافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بداية بالقطاع الزراعي الذي يسوق منتجاته الحيوانية متمثلة في اللحوم بمختلف أنواعها، إضافة إلى المنتجات النباتية من

[1]– عبد الكريم حافظ، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2]– عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص141.

خضر وفواكه، كذلك منتجات الألبان بمختلف أنواعها، كذلك القطاع الصناعي بمختلف أنواعه الذي يعمل على توفير المعدات والأدوات اللازمة التي تحتاجها السياحة.

كما تعمل السياحة على تحريك وتنشيط هذه القطاعات الاقتصادية من خلال حركة السياح، وتوفير ما يحتاجونه من مأكل وملبس ومأوى، هذا ما يؤدي إلى إنتعاش كافة القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة بدءا بقطاع المباني والتشييد الذي يعمل على توسيع وتطوير البنية التحتية، وقطاع النقل والمواصلات الذي يعمل على تسهيل حركة السياح، وقطاع الخدمات الذي يعمل على ترقية المظهر السياحي العام من خلال ترقية الأنشطة السياحية كالمعارض، أما قطاع المرافق العامة فيعمل على توفير للسائح كافة ضروريات الحياة اليومية من صرف صحي، مياه صالحة للشرب....، أما قطاع المال والتمويل فيسهل عمليات تداول النقود، التي يحتاجها السياح من أجل إقتناء كافة البضائع التي يرغب السياح في الحصول عليها من خلال قيام قطاع التجارة بتوفير مختلف أنواع البضائع، وتسهيل إجراءات التصدير، وترقية نقاط البيع، والجدول الموالي يبين لنا العلاقة الوطيدة بين القطاع السياحي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الجدول رقم (1): إرتباط السياحة بالقطاعات الاقتصادية

القطاع	النشاط القطاعي	إحتياجات السياحة من النشاط القطاعي
الزراعة	الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الأراضي، الغابات والأحراش	خضر وفواكه، زهور، حبوب، مواد أولية، أعشاب، لحم، سمن، زبدة، حيوانات الزينة، حليب، لبن، حدائق، مناطق خضراء، منتزهات، نباتات الزينة، أخشاب، منتزهات طبيعية، مناطق خلوية،...
الصناعة	صناعة خفيفة، صناعة ثقيلة، صناعة استراتيجية، صناعة يدوية ومهن	سلع استهلاكية، مستلزمات تشغيل، مواد ومعدات خفيفة، آلات، سيارات، كهربائيات وسائل نقل، نفط، معادن، مصادر الطاقة، منتجات حرفية، أقمشة، تذكارات، سلع محلية،...
البناء والتشييد	الأبنية السكنية، السدود، الجسور والمعابر، المواقع الأثرية	فنادق، شاليهات، دور الاصطياف، مراكز خدمات، بحيرات، تخزين، طاقة، مناطق سياحية شعبية، مواصلات، تسهيلات نقل، ترميم، إعادة الاستثمار، توظيف سياحي
النقل والمواصلات	الطرق والخطوط ووسائل المواصلات والاتصالات	طرق مناسبة، تنظيم المرور، خدمات الطرق، نظام النقل: نقل جوي وبري وبحري بوسائل مناسبة، تأجير سيارات، نظام الاتصالات: بريد، برق، هاتف، فاكس
الخدمات	التعليم العام والسياحي، الصحة والبيئة، الرعاية الاجتماعية، الأنشطة الاجتماعية	مستوى ثقافي وحضاري، تخصصات مهن سياحية، خدمات صحية، تعليمات بيئية، المظهر العام للبلد مكافحة الظواهر السلبية، حماية السائح والمواطن، معارض، مهرجانات، فولكلور، رياضة، حفلات
المرافق العامة	الماء، الكهرباء، المرافق الصحية	الماء الصالح للشرب وللسقاية والاستعمالات الأخرى، الطاقة الكهربائية، الإنارة التزيينية، معالجة المياه المالحة، الصرف الصحي العام
المال والتمويل	النظم النقدية، تشريعات الاستثمار، النظم الجمركية	تعليمات تداول العملات، الصرافة، الحوافز والتسهيلات والإجراءات للمستثمرين
التجارة	التجارة الداخلية، التجارة الخارجية	توفير المواد، مراكز البيع، إجراءات التصدير، المناطق الحرة

المصدر: وزاني محمد، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر "دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي–"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص47.

2- الأهمية الإجتماعية للسياحة: السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافات بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة،[1] وبالتالي فالسياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد،[2] هذا ما يؤكد على وجود إرتباط وثيق بين السياحة والمجتمع، حيث يتفاعل السائحون مع البيئة الاجتماعية في الدولة المضيفة، إذ تتقارب فيه الطبقات الاجتماعية مع بعضها نتيجة لزيادة مداخيل الأفراد والمشتغلين بالحقل السياحي بشكل تلقائي وغير تلقائي، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن الإجتماعي.[3]

كما تعد السياحة صديقة المجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع من موارد أو من أفراد، وهي سياحة مؤثرة في المجتمع ومتأثرة به بشكل واضح وصريح،[4] فالسياحة أصبحت تعبيرا عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للشعب والقضاء على التلوث البيئي بانتشار المصطحات المائية والمساحات الخضراء، كما أصبح للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة فإذا كانت الصناعة (تحريك آلات، معدات، خبرة) فإنها في النهاية تستهدف الاستجابة لمطالب الإنسان، أما السياحة فهي حياة الإنسان نفسه لأنها تستهدف إستعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج، فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى وتحقق الرفاه للمجتمع، من خلال تأكيدها على حق الإنسان في الإستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل

---

[1]- نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]- حمزة درادكة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص41.

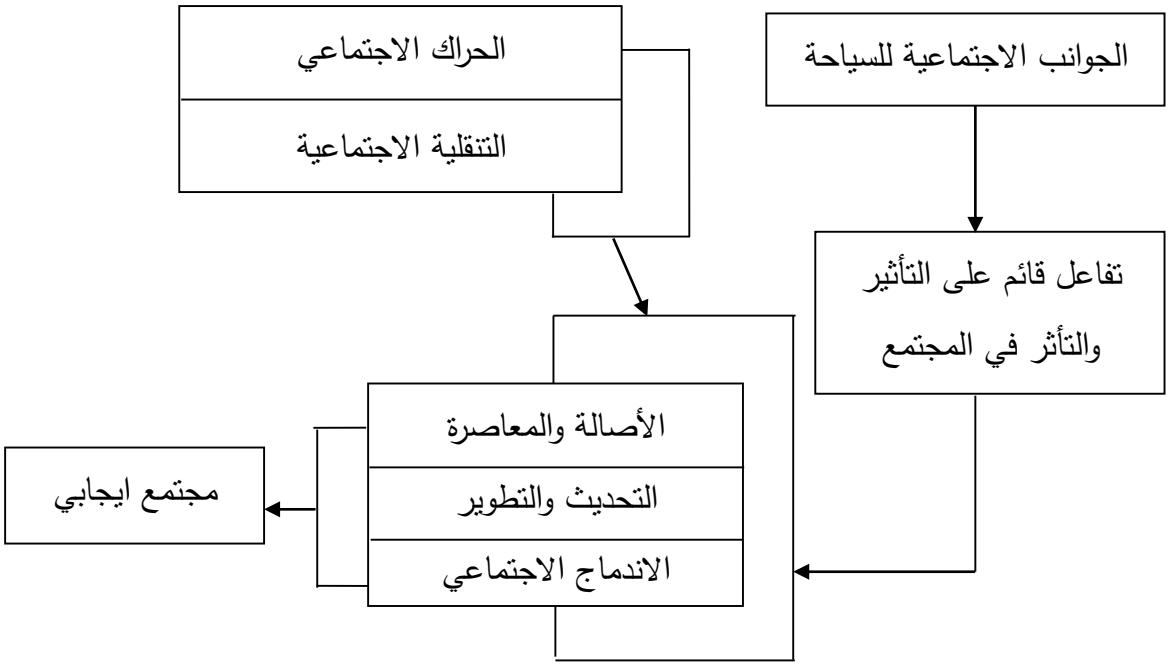
[3]- خالد بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4]- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مرجع سبق ذكره، ص42

لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية، فالسياحة أصبحت أكثر من أداة لتحقيق التنمية لأنها دائما تختار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم وأخلاقيات المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد ممكن من المواطنين داخل المنشآت السياحية، بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي، وبالتالي يمكن إعتبار أن السياحة هي أداة لتعميق الإنتماء والوعي القومي والإعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية.[1]

وعليه ومن خلال ما سبق تعتبر السياحة صديقة المجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع من موارد أو من أفراد، وهي سياحة مؤثرة في المجتمع ومتأثرة به بشكل واضح وصريح، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (5): الأهمية الاجتماعية للسياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[1]– نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص85.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا الدور الذي يساهم به قطاع السياحة في التطور الاجتماعي للشعوب، إذ تعمل السياحة من خلال حركة السياح الأجانب على إحداث تفاعل قائم على التأثير والتأثر في المجتمع، إذ تعمل الدول المضيفة على التعريف بأصالتها للأجانب في المقابل يعمل الأجانب على عصرنتها وتحقيق التحديث والتطوير، مما يحقق لنا إندماج اجتماعي مبني على الحراك والتنقلية الاجتماعية للوصول إلى مجتمع إيجابي.

3- الأهمية البيئية للسياحة: قبل التحدث عن أهمية السياحة على الصعيد البيئي وجب تحديد العلاقة بين السياحة والبيئة، والتي يمكن أن نحددها في المستويات التالية:[1]

- الأنشطة السياحية التي تقوم تعتمد على الطبيعة، والتي لا تقوم بدون وجود المقومات الطبيعية كسياحة تسلق الجبال التي يعتبر فيها تواجد السلاسل الجبلية العالية شرطا لقيامها،

- الأنشطة السياحية التي تزداد أهميتها وجاذبيتها بالطبيعة كالتخييم الذي يفضل السياح إقامته في أماكن طبيعية جذابة،

- الأنشطة السياحية التي تتواجد وسط مقومات طبيعية دون أن يكون ذلك شرطا لقيامها، كوجود القلاع الأثرية في أماكن طبيعية،

- السياحة والبيئة وجهان لعملة واحدة وتنمية الموارد البيئية يؤدي إلى إستمرار ونمو النشاط السياحي، فعدم المحافظة على البيئة يسيء إلى سمعة المقصد السياحي،[2]

من خلال العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة يمكن لنا تحديد أهمية السياحة على المستوى البيئي:

---

[1]- زياد عيد الرواضية، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2]- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط2، 2016، ص200.

– تعتبر السياحة على الصعيد البيئي عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها،[1]

– السياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة لحماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية، وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الأولين من إنشاء وتنمية الحدائق الوطنية، وأنواع أخرى كثيرة من المناطق المحمية،[2]

– تعمل السياحة على المحافظة على التوازن البيئي، ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة،

– توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر، بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة غير المعقدة،[3]

– يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مريحة للسكان المحليين، مما ينمي الوعي للحفاظ على بيئتهم لمزيد من المكتسبات بالإضافة إلى تعميق الإنتماء،

– تساعد السياحة في المحافظة على البيئة من خلال المحافظة على نمو الصناعات والحرف اليدوية والتذكارية المميزة والمهددة بالإنقراض، من خلال إستغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة

---

[1]- خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الالكتروني، مارس 2012، ص21.

[2]– عصام حسن السعيدي، الدلالة والإرشاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص139.

[3]– مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2014، ص50.

بالتوارث الأمر الذي يساهم في إستغلال الموارد الطبيعية البيئية إستغلالا أمثلا (خشب، صدف، جلود)،

– تدفع السياحة إلى إقامة مراكز ومعارض بيع التحف والهدايا والصناعات الوطنية للسياح، خاصة وأن البلد السياحي يعتبر معرضا مفتوحا دائما أمام السياح،

– تعمل السياحة إلى إعمار البيئة المحيطة لإنشاء الفنادق والمطاعم والإستراحات والمنتجعات الصيفية والشتوية والنشاطات السياحية، على أن يتزامن ذلك مع تدفق السياح بأعداد مدروسة وبصورة مخططة ومنظمة، يحقق إيرادات ودخول هامة لها آثارها التنموية الايجابية للمناطق وبالتالي تنعكس على تفعيل الهيكل الاقتصادي ورفاهية الإنسان وتطوير الجهود للمحافظة على البيئة.[1]

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي من المسائل الهامة التي تولي لها حكومات العالم المتقدم والمتخلف أهمية بالغة في الوقت الحالي، وهذا نظرا لما يحققه من مزايا عديدة، من أهمها الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يعني تجنب الهزات والأزمات الاقتصادية التي قد تنجر عن التبعية لمورد إقتصادي واحد، وخير مثال على ذلك في الوقت الحالي الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط كمحرك أساسي لاقتصادها والذي أدى تراجع أسعاره إلى التأثير على الحالة الاقتصادية الخاصة بها، من خلال الانكماش الاقتصادي الذي عرفته عديد الدول ذات المورد الاقتصادي الوحيد، وما سببه من تراجع في الناتج المحلي الاجمالي، وعجوزات حادة في موازين مدفوعاتها، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع إحتياطات الصرف من العملة الصعبة بسبب تراجع حصيلة

[1]– خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان2010، ص230.

الصادرات السنوية، هذا ما يدفع بهذه الدول إلى محاولة تنويع اقتصاداتها من خلال البحث عن بدائل إقتصادية أخرى لتحقيق أهداف مرجوة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو بيئية، تنعكس إيجابا على مؤشرات التنويع الاقتصادي.

وعليه ونظرا للمكانة التي يتمتع بها التنويع الاقتصادي عند فقهاء الاقتصاد، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى كثرة الكتابات التي تطرقت لموضوع التنويع الاقتصادي، وهو ما سنحاول التطرق الى البعض منها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه

يعتبر التنويع الاقتصادي من المسائل الهامة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين، وهذا بالرغم من الاختلافات في توجهاتهم، وهذا بسبب أهميته الاقتصادية ودوره في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، وتأثيره الايجابي على الجانب الاجتماعي والبيئي.

1- تعريف التنويع الاقتصادي: قدمت للتنويع الاقتصادي تعاريف عديدة يمكن أن نوجز بعضها من خلال ما يلي:

1-1 التعريف الأول: ترجع أولى التعاريف التي تطرقت لمفهوم التنويع الاقتصادي خلال أزمة الكساد الاقتصادي الكبير عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغرين mac laughlin، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركيز عال، هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين.[1]

[1]- عبد المنعم دفرور، إلياس شاهد، محمد الخطيب نمر، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار الصرف، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد12، 2007، ص368.

1-2 التعريف الثاني: هو العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تتشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات، أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة، كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحد مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط، ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم إستخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق، حيث يعد التنويع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تميل إقتصاداتها بشكل عام إلى الإفتقار.[1]

1-3 التعريف الثالث: يعرف خبراء الاتحاد الأوروبي التنويع الاقتصادي على أنه العملية التي يتم من خلالها إنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية، بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية.[2]

1-4 التعريف الرابع: التنويع الاقتصادي بشكل عام هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد، والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[3]

---

[1]- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد05، ديسمبر 2016، ص135.

[2]- حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة (2000-2016) لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص143.

[3]- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد9، العدد02، 2016، ص637.

1-5 التعريف الخامس: التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو إستراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية إستغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[1]

وعليه من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو عبارة عن عملية تهدف من ورائها الدولة إلى تمتين القاعدة الصناعية والزراعية والخدمية، بغية تحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي، ومن ثم فتح أسواق جديدة للتصدير بغية الحصول على العملة الصعبة لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار للعملة الوطنية، والاقتصاد الوطني ككل.

2- أنواع التنويع الاقتصادي: يتضمن التنويع الاقتصادي أنواع متعددة تسمح للاقتصاد بالاستقرارية وهي:

2-1 التنويع الأفقي: أو التكامل الأفقي، يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مرتبطة، أو غير مرتبطة بقطاع النفط.

2-2 التنويع الرأسي: أو التكامل العمودي يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة.[2]

---

[1]- محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص638.

[2]- محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد وادارة الأعمال، جامعة حمه لخضر، الوادي، المجلد12، العدد2، أفريل 2017، ص78.

2-3 التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.

2-4 التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

2-5 التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، كما له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن إنهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[1]

2-6 التنويع الشامل: الغرض منه دخول أسواق جديدة مع توسيع منتجاتها الحالية.[2]

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي وخصائصه

تتميز ظاهرة التنويع الاقتصادي بمجموعة من الأهداف والخصائص التي تميزه عن غيره من المصطلحات الاقتصادية يمكن أن نوجز بعضها من خلال ما يلي:

1- أهداف التنويع الاقتصادي: تتمثل أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي:

---

[1]- نورالدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، العدد الثاني عشر، سبتمبر 2020، ص11.

[2]- ذراع مسعودة رضا، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد1، العدد1، مارس 2020، ص36.

– التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار البترول، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية،[1]

– تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنويع الاقتصادي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه،[2]

– تحقيق إستدامة وتنويع النمو فارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى إستقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة،[3]

– إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات ومتشابكة النشاطات، ومتكاملة الوحدات،[4]

– توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أو خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة لإيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد

---

[1]– شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، سياسة التنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد09، العدد16 مكرر، جانفي2019، ص240.

[2]– ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد14، العدد19، 2018، ص22.

[3]– عصماني رفيقة، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد09، أفريل 2018، ص300.

[4]– هامل دليلة، دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد11، سبتمبر 2016.

من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية، وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى،[1]

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.[2]

2– خصائص التنويع الاقتصادي: تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي في:[3]

2–1 التنويع الاقتصادي "التحرر من الإعتماد على سلعة واحدة رئيسية" : إن إعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصير الإقتصاد، سيما إذا كان هذا الإقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها أو أجل نضوبها محسوب، أو أن سعرها وعوائدها عرضة باستمرار للتقلبات وللتذبذبات الحادة (النفط على سبيل المثال)، وبالتالي التنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الإعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة للتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

2–2 التنويع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل": يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة إقتصادية صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات

---

[1]– مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة1، المجلد أ، عدد48، ديسمبر 2017، ص75.

[2]– أوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018–2019، ص50.

[3]– أوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، مرجع سبق ذكره، ص52.

ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للسكان، ومتمكنة من إنتاج احتياجاتهم أو توفيرها في الحياة، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لإستمرار عملية التنمية.

2-3 التنويع الاقتصادي "عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي": يتكون الاقتصاد القومي من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما على صعيد آخر تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح مع النمط الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث في كل مرحلة من التطور يتطلب ذلك المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها (أي الأجزاء)، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ (التكامل) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي.

2-4 التنويع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية": إن التنويع هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكلة الاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تساهم في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بحيث تساهم من خلاله

معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية، لذلك يعتبر التنويع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي، والذي يتجلى في إرتفاع المساهمة النسبية لقطاعات محددة وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاعات إقتصادية حيوية ذات أهمية بالغة.

2-5 التنويع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية": تضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك (تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد) من خلال إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية التي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على الدخل، وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهونان بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي.

2-6 التنويع الاقتصادي "توسيع المشاركة في جهود التنمية": التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتيح مجال واسع لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقر وكفؤ ويتضمن مبادئ وأهداف تعمق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية سواء على المستوى القطري أو الإقليمي،

وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أوسع نطاق ممكن وفي كل المجالات، تناسب العديد من النشاطات مع جهد وقدرات هذا القطاع (سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها ويتولى توجيهها ومتابعتها، إضافة إلى الاضطلاع بالمهام المباشرة في التنمية وتطوير المشروعات، خاصة تلك التي تتطلب قدرات إستثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يحظى قياس التنويع الاقتصادي بمؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي، وبمؤشرات كمية تتعلق بصيغ وقوانين رياضية، يمكن أن نوجز بعضها من خلال ما يلي:

1- مؤشرات متعلقة بأداء الاقتصاد الكلي: تتمثل المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي فيما يلي:

1-1 درجة التغير الهيكلي: وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع مقابل توفر البيانات،[1] أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني.[2]

---

[1]- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2017-2018، ص23.

[2]- حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص149.

1-2 درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم إستقرار سعر النفط: حيث من المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الإستقرار هذا مع مرور الزمن[1].

1-3 تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة جديدة للإيرادات غير النفطية، إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.[2]

1-4 تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبت أسعار النفط وصادراته.[3]

1-5 التوزيع القطاعي للقوى العاملة: تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية على مدى تنويع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع، فالدول النامية أحادية الاقتصاد وخصوصا النفطية منها تعاني من إختلال في نسبة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تستحوذ القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة والخدمات على النسبة الأكبر من تلك القوى، فيما تستقطب القطاعات ذات الإنتاجية العالية كالنفط

---

[1]- شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد17، عدد04، ديسمبر 2018، ص206.

[2]- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000_2012)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013-2014، ص9.

[3]- أوريسي هيبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، مرجع سبق ذكره، ص60.

نسبة منخفضة من القوى العاملة على الرغم من إرتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

1-6 نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

1-7 توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الإستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.[2]

2- مؤشرات كمية لقياس التنويع الاقتصادي: يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الإختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في إتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي، وبموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا أي (الأقل تركيزا) هو الأكثر تنافسية، وأن يملك البلد أكبر عدد من القطاعات، وأن توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع.[3]

2-1 معامل هيرفندال هيرشمان herfindal-hirshman index: يعتمد معامل هيرفندال هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيز ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس

---

[1]- حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره ، ص150.

[2]- شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص207.

[3]- مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضى، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 24، ط1، 2016، ص6.

التنويع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الإحتكار في صناعة معينة أو في قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير،[1] ويعرف (H H I) وفق الصيغة التالية:[2]

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي

تتراوح قيمة معامل هيرفندال هيرشمان بين الصفر والواحد، فإذا كان صفرا هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعدد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، أما إذا كان واحد صحيح فان مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج المحلي الاجمالي متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأي حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال هيرشمان دليلا على ضعف

[1]– محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص640.

[2]– بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تامنغست، المجلد07، العدد 01، 2018، ص333.

الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.[1]

2-2 مؤشر entropy: كان الاقتصادي attaran 1986 هو أول من استخدم مؤشر entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ويعرف وفق العلاقة التالية:[2]

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} S_i \ In\left(\frac{1}{S_i}\right)$$

حيث:

N : هو عدد القطاعات في الاقتصاد

Si : إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

Ln: اللوغاريتم

إذا كان ent=0 يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد.

2-3 مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=0}^{n} \propto_i \beta_i}{\sum_{i=0}^{n} \propto_i{}^2 \times \sum_{i=0}^{n} \beta_i{}^2}$$

---

[1]- هبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد التاسع، جوان 2018، ص695.

[2]- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2016-2017، ص75.

حيث:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة، فكلما أصبحت Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.[1]

2-4 مؤشر التنوع diversification index: يقيس هذا المؤشر إنحراف حصة الصادرات السلعية الرئيسية لدولة معينة من إجمالي الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما إقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الآتي:[2]

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

[1]- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2]- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص338.

2-5 مؤشر ogive: استخدم المؤشر لأول مرة من قبل tress في عام 1938، لقياس درجة التنويع الاقتصادي ويعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$OGV = \sum_{i=0}^{N} \frac{(s_i \ {}^{1}/_{N})^2}{{}^{1}/_{N}}$$

حيث:

N: هو عدد القطاعات في الاقتصاد

Si: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

إذا كان OGV=0 فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، وكلما ارتفعت قيمة OGV فان ذلك يدل على ضعف تنوع الاقتصاد.

المبحث الثالث: علاقة السياحة بالتنويع الاقتصادي.

تظهر أهمية ومكانة التنويع الاقتصادي من خلال قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على المساهمة بنسب متقاربة في تكوين المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها الناتج المحلي الاجمالي، التشغيل، ميزان المدفوعات، باعتبار هذه المتغيرات الاقتصادية مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد.

وباعتبار قطاع السياحة من القطاعات التي يتنامى دورها يوما بعد يوم، بسبب ما يتمتع به القطاع من مقومات طبيعية وبشرية ومادية، هذه المقومات المختلفة جعلت القطاع السياحي يحظى بأهمية ودور فعال في إقتصاد أي بلد، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال العمل على الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص معدلات البطالة، عن طريق فتح

[1]- نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص75.

مناصب شغل جديدة، والمحافظة على المناصب الدائمة، بالإضافة إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات من خلال صادرات المنتجات السياحية، التي تعمل على جلب العملة الصعبة من خلال قيام السياح الأجانب بعمليات إقتناء المنتوجات السياحية بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: دور السياحة في توليد الناتج المحلي الاجمالي

السياحة تعد أحد مصادر الناتج المحلي الاجمالي وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق)، والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد، وفروق تحويل العملة، والإنفاق اليومي للسائحين على الخدمات السياحية،[1] الذي يتميز بانعكاسين إيجابيين على الدخل القومي (إنعكاس مباشر)، وهو ما يمثله هذا الإنفاق من دخل مباشر لعناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج ببنوده المختلفة، وهو ينقسم إلى قسمين: قسم يخص عوامل الإنتاج في القطاع السياحي، والآخر يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاعات الموردة للقطاع السياحي، فقد لوحظ أن السائح ينفق في البلد المضيف ما بين 2 إلى 15 ضعف ما ينفقه في المقصد السياحي ذاته.

أما الانعكاس الغير المباشر فيتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية وهو ما يسمى بالأثر المضاعف للإنفاق السياحي والذي يطلق عليه إصطلاح (المضاعف السياحي)، ويتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك خلال دورات الإنفاق السياحي، ذلك الدخل الذي يحصل عليه الذين شاركوا في تقديم المنتج السياحي، سينفق جزء منه لتلبية إحتياجاتهم الاستهلاكية من السلع والخدمات ومن ثم دخول أخرى لمجموعة جديدة من أصحاب عناصر الإنتاج ستقوم بدورها بإنفاق

[1]– محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو، أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1997–2003، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد9، ديسمبر 2015، ص75.

جزء من هذه الدخول على إحتياجاتها الاستهلاكية، وهكذا يستمر دور الدخل والإنفاق حتى يتلاشى أثر الإنفاق الأولي.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن للسياحة طريقتين للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الطريقة الأولى هي الطريقة المباشرة، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الغير المباشرة، هاتين الطريقتين كان لهما الدور في المساهمة في تكوين الناتج الإجمالي العالمي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2): مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المولد من السياحة بترليون دولار	5.75	6.3	6.5	7	7.6	7.86	7.6	8.3	8.8	8.9
نسبة المساهمة في الناتج العالمي (٪)	9.2	9	9	9.5	10	10	10.2	10.2	10.4	10.3

Source: World travel& tourism council (wttc) https://wttc.org :على الموقع

تاريخ الاطلاع: 2020/10/10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لمساهمة قطاع السياحة في تكوين الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2019)، وهذا بسبب الأهمية الإقتصادية التي يحظى بها قطاع السياحة نظير الخصائص التي يتمتع بها والتي تتماشى مع توجهات الاقتصاد العالمي والتي من أهمها المحافظة على البيئة.

[1]- م.م، فاطمة فرح سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية "دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد19، 2015.

فمن خلال قراءة سريعة للجدول نلاحظ إرتفاع الناتج الإجمالي العالمي المولد من السياحة بما نسبته 64 ٪ خلال عشر سنوات مقارنة بسنة الأساس، إذ تم تسجيل سنة 2010 ما قيمته 5.750 تريليون دولار، ليواصل الارتفاع محققا منحى إيجابي إلى غاية سنة 2016 والتي عرفت تراجعا مقارنة بسنة 2015 ب 260 مليار دولار، لترتفع مرة أخرى لتصل إلى8.9 تريليون دولار سنة 2019، أما من حيث نسبة مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2019)، فقد بلغ ما متوسطه 10٪.

المطلب الثاني: دور السياحة في رفع معدلات التشغيل

تعتبر صناعة السياحة هي صناعة كثيفة العمالة تساهم في التخفيف من حدة البطالة لذا تلقى إهتماما كبيرا من كافة الدول السياحية المتقدمة منها والنامية بما يساهم في إمتصاص البطالة، وتشير الكثير من الدراسات إلى قدرة القطاع السياحي على توليد مناصب الشغل أكثر من القطاعات الأخرى التي تعتمد على الآلة في تحويل المواد الخام إلى سلع،[1] وهذا نظير الأسباب التالية:[2]

- كثافة إستعمال العمالة في القطاع،
- إنخفاض أجر العاملين بالقطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى،
- تشغيل أعداد كبيرة من العاملين بدوام جزئي،
- موسمية القطاع السياحي.

---

[1]- شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، 2015/2014، ص39.

[2]- جهاد عيسى الشبار، اقتصاديات السياحة والفنادق (وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية)، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2014، ص259.

كما يعتمد توليد فرص العمل في القطاع السياحي على حركة السياح ومعاملاتهم في مجالات شتى كالنقل والتجارة والإيواء...الخ، فالنشاط السياحي يقوم على العمل المكثف والمتكامل، كما أن التشغيل في المجال السياحي لا يحتاج إلى إستثمارات كبيرة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، فالسياحة تنتمي لقطاع الخدمات أي الإعتماد الكامل على العنصر البشري، إذ يبقى النشاط الخدمي يعتمد بالدرجة الأساسية على عنصر العمل،[1] ضف إلى ذلك أن الوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خاصة في المستويات الدنيا فهي لا تحتاج إلى تقنية، إنما تركز على القوى البشرية التي يمكن أن تختص في المجال السياحي وتكون مقتنعة بالعمل فيه والمؤهلة من ناحية المعلومات العامة والثقافة الوطنية واللغات، وتعمل بروح الفريق ولديها القدرة على التكيف مع الظروف المختلفة للعمل السياحي.....،[2] كما يختلف تأثير النشاط السياحي باختلاف أهميته في الدخل الوطني وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، حيث تفيد التقديرات إلى أن النشاط السياحي يمكن أن يؤثر في أكثر من خمسين نشاطا آخرا وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[3]

---

[1]– أســـــماء خليـــل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016/2015، ص13.

[2]– شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3]– ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلـــوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة الحاج لخضر، باتنـــة1، 2016 /2017، ص33.

وعليه من خلال ما سبق يمكن إستنتاج أنواع وظائف العمل التي يحدثها قطاع السياحة تتمثل في:[1]

1- العمل المباشر: وهو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل: الإيواء، المطاعم، وكالات سياحية، النقل السياحي، والتنظيم السياحي... إلخ.

2- العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث، الهياكل القاعدية... إلخ.

3- العمالة المستحثة: وهي العمالة التي تظهر في الاقتصاد، نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي، أو نتيجة لزيادة الدخول الناجمة عن الإنفاق السياحي.[2]

كما خلصت دراسة أجريت حول مدى تأثير السياحة على التشغيل إلى أن: [3]

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة،

- بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي،

- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشأ وظائف بنسبة تقارب 100 % من الوظائف التي تستحدثها الفنادق،

وعليه فإن السياحة تنشأ 2.75 وظيفة لكل غرفة فندقية.

---

[1]- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص37.

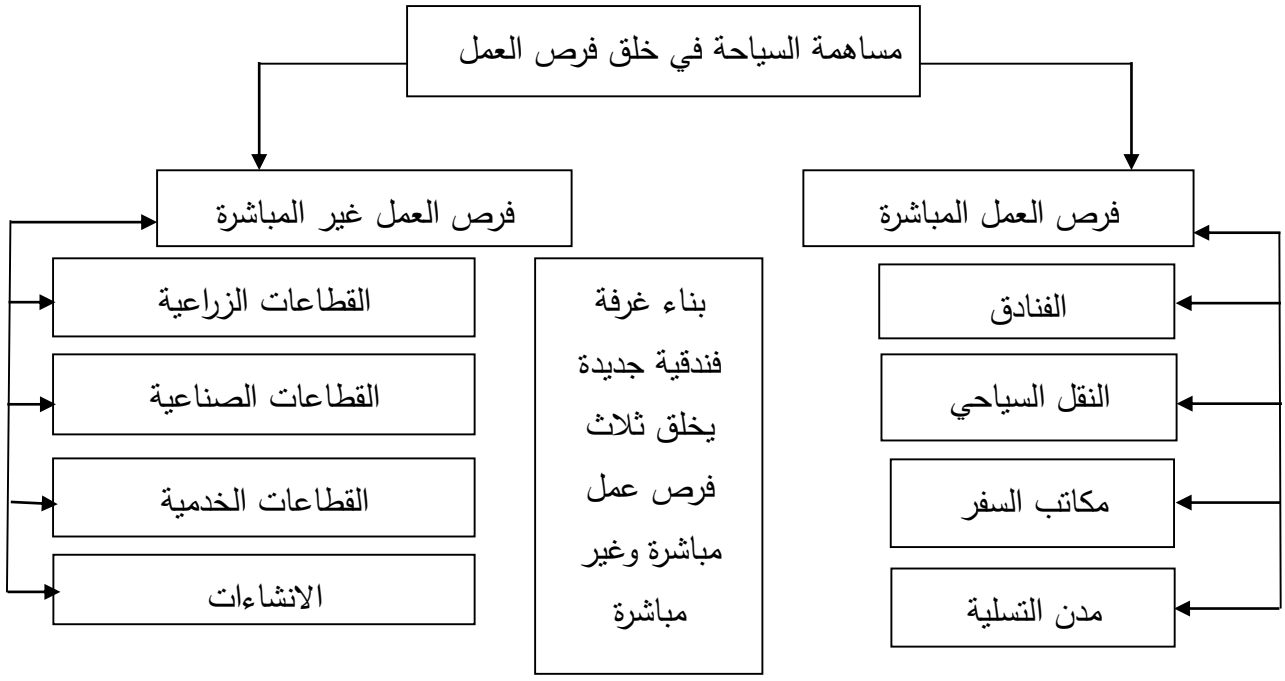
[2]- جهاد عيسى الشبار، مرجع سبق ذكره، ص258.

[3]- محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية- 1974 / 2002-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص23.

كما تبين المعدلات المتعارف عليها دوليا في مجال التوظيف في القطاعات الفرعية في مجال الخدمات السياحية، أن كل غرفة فندقية من فئة خمس نجوم تعمل على توفير 1,25 فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى 6 فرص عمل غير مباشرة، كما توفر كل غرفة فندقية في فنادق أربع نجوم فرصة عمل مباشرة و4,5 فرصة عمل غير مباشرة، أما بالنسبة للوحدات السكنية فان كل وحدة سكنية توفر 1,5 فرصة عمل مباشرة و0,5 فرصة عمل غير مباشرة.[1]

وعليه من خلال ما سبق يمكن تحديد الوظائف المولدة من القطاع السياحي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (6): آليات خلق السياحة لفرص العمل



المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص26.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن قطاع السياحة يولد في غالب الأحيان نوعين من الوظائف، هما الوظائف المباشرة والوظائف غير المباشرة، الأولى تكون من خلال أعمال الفنادق والنقل

[1]– جهاد عيسى الشبار، مرجع سبق ذكره، ص259.

السياحي إضافة إلى مكاتب السفر أما الوظائف غير المباشرة فتكون من خلال القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، وقطاع البناء والتشييد.

من خلال ما تم عرضه سابقا، يتضح لنا الدور الذي أصبح يتمتع به القطاع السياحي في التخفيف من حدة البطالة في الاقتصاد العالمي، من خلال مناصب الشغل التي يوفرها سنويا، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): مساهمة قطاع السياحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد مناصب العمل بالمليون	235	255	260	266	277	284	292	313	319	330
نسبة (٪)مساهمة السياحة من اجمالي اليد العاملة	9.2	8.3	8.3	9	9.8	9.5	10	10	10	10

Source: World travel& tourism council (wttc) https://wttc.org :على الموقع
تاريخ الاطلاع: 2020/10/12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد العمال المشتغلين بقطاع السياحة، إذ تم تحقيق منحى تصاعدي لعدد المناصب المولدة في القطاع السياحي كل سنة، إذ على سبيل المثال تم توظيف في سنة 2011 ما يقدر ب 255 مليون عامل، وهو ما يمثل 20 مليون عامل إضافي مقارنة بسنة 2010، لتبلغ الزيادة الكلية في عدد العمال خلال الفترة (2010-2019) ما مقداره 95 مليون عامل، أما متوسط مساهمة قطاع السياحة في إجمالي اليد العاملة على المستوى العالمي بلغ 9.5 ٪ من إجمالي اليد العاملة وهذا ما يعكس المكانة الهامة لقطاع السياحة في عالم الشغل.

المطلب الثالث: دور السياحة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات

إن الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين، والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية، لذا فان

السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي،[1] وعليه فالأهمية الاقتصادية للسياحة وآثارها المختلفة تقدر أو تقاس بدرجة تأثيرها على ميزان المدفوعات في الدولة ومدى مساهمتها في جلب العملات الصعبة بظروف سريعة ومستمرة ومرنة، وتؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيفة، كما تؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات عن طريق تحويلات المواطنين إلى الخارج بغرض السياحة، وذلك فضلا عما يستورده قطاع السياحة من الخارج من سلع في شكل صناعات غذائية وأثاث ومفروشات، كما تهدف أغلب الدول إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي من أجل تحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين بها في تمويل إحتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية،[2] كما تساهم السياحة باعتبارها صناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، ومن المعروف أن ميزان المدفوعات ناتج عن الفرق بين الإيرادات والنفقات ولهذا يمكن وضع للسياحة ميزان خاص بها يسمى الميزان السياحي وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات (دخول العملة الصعبة) والنفقات (خروج العملة الصعبة من المواطنين إلى الخارج).[3]

ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المضيفة وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات

---

[1]– يحيى سعيدي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص106.

[2]– زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الامارات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، 2018/2017، ص77.

[3]– خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والآفاق –دراسة حالة ولاية قالمة–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص101.

البنكية،[1] وعليه الميزان السياحي يعبر عن حركة السياحة الصادرة والواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن، أما حركة السياحة الصادرة فتظهر في الجانب المدين له، ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشرا، ويتجدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، فالسياحة تشكل مصدرا هاما لجلب العملات الأجنبية التي تستعمل في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، فهي أفضل الصناعات وأسرعها لتنمية الدخل وتحسين ميزان المدفوعات لأن عائدها أسرع وبالعملة الأجنبية، والجدول الموالي يوضح شكل ميزان السياحة متضمنا كافة المعاملات السياحية بين الداخل والخارج.

الجدول رقم (4): بنود الميزان السياحي

الدائن (التصدير)	القيمة	المدين (الاستيراد)	القيمة
– الإيرادات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة السياح الأجانب في الداخل). – تحويلات المواطنين العاملين في السياحة للداخل. – الصادرات المنظورة (السلع، البضائع، الهدايا، الآلات والمعدات السياحية). – النقل (نصيب الشركات الوطنية للطيران والملاحة من النقل السياحي الدولي). – المصروف على الدعاية والإعلان السياحي الأجنبي بالداخل. – الاستثمار الأجنبي بالداخل.		– النفقات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة السياح المواطنين في الخارج). – تحويلات العاملين الأجانب في السياحة للخارج. – الاستيرادات المنظورة (غالبا مأكولات، مشروبات، سلع، بضائع، آلات والمعدات السياحية). – النقل (نصيب الشركات الأجنبية للطيران والملاحة من نقل السياح المواطنين في الخارج). – المصروف على الدعاية والإعلان السياحي الوطني بالخارج. – الاستثمار السياحي الوطني بالخارج.	

المصدر: صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2019/2018، ص198.

[1]– علي رحال، عامر عيساني، التنمية السياحية المستدامة، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01، 2012، ص136.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الميزان السياحي يتكون من جزئين، الجزء الأول دائن أما الجزء المقابل فهو مدين، إذ نجد في الجزء الدائن كافة العمليات السياحية المتعلقة بتصدير المنتوج السياحي الوطني وبالتالي دخول العملة الصعبة، متمثلة في إنفاق السياح الأجانب بالداخل وتحويلات المواطنين العاملين في قطاع السياحة بالخارج، إضافة إلى الصادرات السياحية المنظورة من آلات وهدايا تم إقتناؤها من طرف السياح الأجانب، بالإضافة إلى مداخيل شركات الملاحة والطيران من النقل السياحي، وإنفاق شركات السياحة الأجنبية على الدعاية والإعلان بالداخل، كذلك الاستثمار الأجنبي بالداخل وما يولده من دخول رؤوس الأموال.

أما الجزء المقابل وهو الجزء المدين فهو يمثل خروج العملة الصعبة وما تمثله كافة العمليات المرتبطة باستيراد المنتوج السياحي، متمثلة في إنفاق السياح المواطنين بالخارج إضافة إلى عمليات الاستيراد المنظورة من بضائع مرتبطة بالنشاط السياحي، كذلك نصيب شركات النقل السياحي الأجنبية من خلال نقل السياح المواطنين بالخارج ومصاريف الدعاية والإعلان لشركات السياحة الوطنية بالخارج، إضافة إلى خروج العملة الصعبة من خلال الاستثمار السياحي الوطني بالخارج.

خلاصة:

تعتبر السياحة قطاع متعدد ومتنوع يوفر للسائحين جميع متطلبات الترفيه عن النفس من خلال ما يحتويه القطاع من إمكانيات معتبرة تجعله عاملا مهما للتقريب بين الشعوب، عن طريق التعريف بالعادات والتقاليد والمساهمة في حوار الحضارات، كما تعتبر عاملا مهما في المحافظة على البيئة نظير المنافع التي يحققها القطاع السياحي من خلال إستعمال البيئة في السياحة، أما من الناحية الاقتصادية تعتبر السياحة من أهم العوامل في تحقيق الإزدهار والتطور الاقتصاديين، عن طريق تطوير البنى التحتية وتحسين كافة المرافق السياحية من فنادق وقرى سياحية...، مما يؤدي إلى تشجيع حركة السياح وبخاصة السياح الأجانب الذين يلعبون دورا مهما في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، من خلال تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، هذا ما يجعل من السياحة أداة فعالة في تحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق المساهمة في الرفع من الناتج الوطني الإجمالي، وتوليد فرص العمل سواء كانت مباشرة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي، أو مناصب عمل غير مباشرة، المولدة في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، كما تعمل حركة السياح الأجانب على توفير العملة الصعبة وبالتالي تحسين رصيد الميزان السياحي الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين الميزان التجاري للدولة، وهو ما يؤدي للعمل على تحسين رصيد ميزان المدفوعات، الذي يعمل بدوره على زيادة إحتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة، مما يؤدي إلى المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية وتحسينها، هذا ما يؤدي إلى إستقرار الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

واقع قطاع السياحة في الجزائر

تمهيد:

منذ إستقلال الجزائر عن المستعمر الفرنسي سنة 1962، سعت السلطات الجزائرية إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة عن طريق تسخير إيرادات العملة الصعبة المتأتية من صادرات النفط، مما أدى إلى تخصيص مبالغ مالية ضخمة لبناء الاقتصاد الوطني، من خلال محاولة إستغلال كل ما هو موجود من ثروات لتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية للبلاد.

ومن بين هذه القطاعات التي شملها الإهتمام هو قطاع السياحة باعتباره قطاع خدماتي مهم يعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال توفير العملة الصعبة المتأتية من حركة السياح الأجانب، وبالتالي العمل على تحسين وضعية الميزان التجاري، بالإضافة إلى المساهمة في الرفع من القيمة المضافة سواء المتأتية مباشرة من القطاع السياحي أو من القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالسياحة كقطاع النقل، وهو ما يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، توليد مناصب الشغل، وبالتالي تحسين الحالة الاجتماعية للسكان.

من خلال ما سبق سنحاول التعرف في هذا الفصل إلى واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال التطرق إلى المجهودات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي، وأهم الآثار المترتبة عن عمليات تطوير هذا القطاع الحيوي، وهذا عن طريق تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر

المبحث الثالث: أهمية السياحة في الجزائر

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

يتطلب القيام بمختلف الأنشطة السياحية في أي بلد ضرورة توفر مجموعة مهمة ومعتبرة من المقومات بمختلف أنواعها، تكون حافز مهم وفعال لتفعيل حركة السياح الداخليين والخارجيين على حد سواء، بداية بالمقومات الطبيعية متمثلة في التنوع في الأقاليم المناخية والتضاريس، هاذين العاملين يساهمان في التأثير على الغطاء النباتي مما يسمح بتعدد المناظر الطبيعية من غابات، وشواطئ، وأنهار، وأودية، بالإضافة إلى تعدد وتنوع في الثروة الحيوانية والنباتية، كذلك تعمل المقومات التاريخية والثقافية والدينية على إبراز الهوية الحقيقية للبلد متمثلة في العادات والتقاليد المتوارثة منذ القدم، الأعياد والمناسبات والفنون الشعبية، آثار الحضارات السابقة والمتعاقبة التي مرت وتركت معالمها شاهدة على مرحلة من مراحل التاريخ، بالإضافة إلى المعالم الدينية بمختلف أنواعها من مساجد، زوايا، وكنائس، دون نسيان المقومات السياحية المادية من بنى تحتية بمختلف أنواعها من شبكة طرقات حديثة، مطارات، خطوط سكك حديدية، موانئ، وأماكن إيواء بمختلف أنواعها، مواصلات واتصالات.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر مقومات جذب سياحية طبيعية تتمثل في الموقع الجغرافي الهام والشريط الساحلي وثلاث أقاليم مناخية مختلفة، بالإضافة إلى تنوع في التضاريس، وثروات حيوانية، مائية، ونباتية، كما تتمتع بعدد معتبر من الحظائر الطبيعية، والحمامات المعدنية.

1- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في وسط شمال القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12 شرقه، بين دائرتي عرض 19 جنوبا و37 شمالا، تبلغ مساحتها 2.381.741

كيلومتر مربع أكبر بلد إفريقي وعربي والعاشر عالميا، تحتل مركز محوري في المغرب العربي،[1] يحدها من الشرق تونس والجماهيرية الليبية، ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريطانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ومن الجنوب النيجر ومالي.[2]

2- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي الجزائري من "واد كنيس" ببلدية مرسى بن مهيدي "ولاية تلمسان" في الحدود الجزائرية المغربية غربا، إلى "واد سواني السبع" ببلدية "الصوارخ" ولاية الطارف في الحدود الجزائرية التونسية شرقا، مارا على 420 بلدية ساحلية، وهو مكون من حزام أرضي عرضه الأدنى 800 متر، ومن مجموعة من الجزر، والجزر الصغيرة، والأجراف القارية، وقد اكتشف بأن طول الساحل ليس 1200 كلم، وهو الرقم الموروث عن الإستعمار الفرنسي، بل تجاوزه ب 422 كلم، ليصبح طول الشريط الساحلي هو 1622,48 كلم.[3]

- على إمتداد خطي يقارب 2198,44 كلم،
- مساحته الأرضية 3929,41 كلم مربع،
- الجزء البحري منه يقدر ب 31927,41 كلم مربع.

3- المناخ: تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ هي:[4]

---

[1]- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد الثاني، ديسمبر، 2017، ص56.

[2]- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، 2004، ص216.

[3]- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، المجلد17، العدد3، 2019، ص123.

[4]- السعيد بن لخضر، شنبي صورية، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس-المغرب)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 03، مارس 2018، ص25.

3-1 مناخ البحر الأبيض المتوسط: مناخ متوسطي ممتد من الشرق إلى الغرب، بدرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من أكتوبر إلى أفريل تقارب 18 درجة، أما في جويلية وأوت تصل إلى أكثر من 30 درجة حيث يكون الجو حارا ورطبا.

3-2 مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا: يتميز بموسم طويل بارد ورطب من أكتوبر إلى ماي، تصل الحرارة فيه أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما في باقي أشهر السنة فيتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

3-3 المناخ الصحراوي في الجنوب والواحات: يتميز بموسم طويل جاف من ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ.

4- التضاريس: تختلف مظاهر السطح في الجزائر وتتنوع من الشمال إلى الجنوب، ويمكن تقسيمها من حيث المظاهر التضاريسية وملامح السطح إلى إقليمين متباينين هما: الجزائر الشمالية ذات البنية الإلتوائية حديثة التكوين، والجزائر الجنوبية الصحراوية ذات البنية القديمة.[1]

4-1 الإقليم الشمالي: تتكون تضاريس هذا الإقليم أساسا من سلسلتين جبليتين متوازيتين يمتدان من الشرق إلى الغرب على مسافة 1000 كلم، وهما السلسلة التلية في الشمال وتتخللها مجموعة من السهول الساحلية، وسلسلة الأطلس الصحراوي إلى الجنوب منها، تفصل بينهما السهول الداخلية والهضاب العليا.

4-2 السلسلة التلية: تطل هذه السلسلة مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، ويتراوح إتساعها من الشمال إلى الجنوب ما بين 70 إلى 150 كلم، وتنقسم هذه السلسلة إلى كتلتين شرقية وأخرى

[1]- الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015-2016، ص127.

غربية، فالشرقية تبدأ من الأطلس البليدي الذي يبلغ إرتفاعه 1972 متر، إلى جبال جرجرة شرقا التي تبلغ أعلى قمة بها 2308 متر، ثم جبال البابور وجبال القل وجبال إيدوغ، إلى الجنوب أهمها: جبال التيطري ثم جبال نوميديا وجبال سوق أهراس، أما الكتل الجبلية الغربية فتبدأ بجبال تلمسان، وهي إمتداد لجبال الريف بالمغرب ويبلغ متوسط إرتفاعها 1824 متر، وإلى الغرب منها جبال تسالا، وفي جنوبها جبال الضاية، وجبال سعيدة، وإلى الشرق من جبال فرندة والونشريس والظهرة وجبال زكار.

5- السهول: وتنقسم إلى سهول ساحلية ضيقة منخفضة، وداخلية أكثر إتساعا وارتفاعا، وهي متقطعة ومحصورة بين الجبال وهي:

5-1 السهول الساحلية: وتشمل سهل وهران ويمتد من عين تيموشنت جنوبا ووهران غربا إلى نهر الشلف شرقا وسهل متيجة ويعتبر إمتدادا طبيعيا لسهل وهران يفصل بينهما جبال مليانة، ويحده من الجنوب الأطلس البليدي، ويمتد من واد الناظور غربا حتى بودواو شرقا، وأخيرا سهل عنابة وتحده جبال نوميديا شرقا وجبال سوق أهراس جنوبا وجبال جرجرة غربا.

5-2 السهول الداخلية: تقع هذه السهول على إرتفاع يزيد عن 500 متر، وهي أقرب إلى الهضاب العليا منها إلى السهول، وهي تمتد من الغرب إلى الشرق، كما أنها متقطعة وأشهر السهول الداخلية بالجزائر: سهل تلمسان، سهل بلعباس، سهل تيارت، سهل عين بسام، وأخيرا سهل قسنطينة وهو أعظم سهل داخلي يمتد من غرب مدينة سطيف حتى جبال سوق أهراس.

5-3 الهضاب العليا: وهي سهول عالية يبلغ متوسط إرتفاعها 1000 متر، وتمتد في شكل طولي بين السلسلة التلية في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب متجه من الجنوب الغربي نحو الجنوب الشرقي على مسافة 700 كلم، وتنقسم الهضاب العليا إلى قسمين: الهضاب العليا الغربية

والهضاب العليا الشرقية تفصل بينهما جبال الحضنة، وأهم ما يميز هذه الهضاب هو وجود البحيرات الضحلة المالحة التي تعرف باسم الشطوط وهي أحواض مغلقة تتجمع فيها مياه الأمطار في فصل الشتاء، وأهم هذه الشطوط الشط الغربي، والشط الشرقي، وشط الحضنة.

6- الأطلس الصحراوي: يظهر الأطلس الصحراوي على كتل متلاحقة وموازية للأطلس التلي على إمتداد 700كلم، وهي تتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وهي تنقسم إلى سلسلتين من الجبال هما: السلسلة الأطلسية الغربية المكونة من جبال القصور والعمور وأولاد نايل، والسلسلة الأطلسية الشرقية المكونة من جبال الحضنة وجبال الأوراس، وجبال النمامشة.

7- الإقليم الصحراوي: تبلغ مساحة الصحراء 2 مليون كلم مربع، وهي هضبة عظيمة الإتساع، يتميز سطحها باستوائه وقلة إرتفاعه في معظم المناطق، ويمكن تقسيم الصحراء الجزائرية إلى 4 مناطق وهي:

- المنخفض الشمالي الشرقي، الذي تظهر به بعض الشطوط مثل شط ملغيغ،
- منطقة الهضبة الصخرية على الأطراف الشمالية وفي الوسط كهضبة تادمايت،
- سهول تحاتية تغطيها الرمال، وهي التي تحتل أكبر مساحة في الصحراء،
- الكتل الجبلية المرتفعة في الركن الجنوبي الشرقي، وهي جبال الهوقار التي تبلغ أعلى قمة جبلية بها 2918 متر، جبال تاهات.

8- المياه في الجزائر: يمكن تقسيم الثروة المائية في الجزائر إلى قسمين هما: [1]

8-1 المياه السطحية: وهي الناتجة عن تساقط الأمطار في الجزائر وبالخصوص في الشمال، وقد تم تقديره وفقا للوكالة الوطنية للموارد المائية ب 94,3 مليار متر مكعب، منها ما يعادل 12,5

[1]- زوبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمراقبة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد05، 2014، ص111.

مليار متر مكعب يشكل التدفق السنوي للأحواض المائية، يعبئ ما مقداره 5,2 مليار متر مكعب بواسطة السدود، أما 7,3 مليار متر مكعب المتبقية تتسرب الى البحر.

8-2 المياه الجوفية: يقدر حجم المياه الجوفية القابلة للاستغلال في الجزائر ب 07 مليار متر مكعب في السنة موزعة ما بين 02 مليار متر مكعب في السنة في الشمال، و05 مليار متر مكعب في السنة في الجنوب.

9- الأودية: تنقسم الأودية الجزائرية حسب مصباتها وتوازن مجاريها إلى أودية تصب في البحر المتوسط وهي الأودية التلية تتميز بوفرة المياه لأنها تقع في منطقة تعتبر الأوفر مطرا، وأودية تصب في أحواض مغلقة من سبخات أو شطوط وتسمى هذه الأودية بأودية الصرف الداخلي، وهذه الأودية أقل حظا فيما تصرفه من مياه لأن إقليم صرفها لا تتعدى أمطاره 400 ملم إلا نادرا، ثم أشباه الأودية التي تظهر بالصحراء وهي لا تتعدى حركات مياهها هذا الإقليم وليس لها مجاري مضبوطة بل كثيرا ما غيرت مجاريها وطمست معالمها، وبذلك يصعب الإستدلال عليها ولا تظهر بها المياه إلا أثناء سقوط الأمطار النادرة في هذا الإقليم، وربما جرت المياه فيها لأقل من ساعة خلال السنة كلها.[1]

10- الغطاء النباتي: إن أهمية وتنوع النباتات متوقف على الأمطار، ففي المرتفعات الساحلية نجد غابات الصنوبر البحري والصنوبر الحلبي، وشجر البلوط والفلين، وكلما تسلقنا المرتفعات وجدنا غابات الزان والبلوط الأخضر، وعلى تخوم الهضاب العليا وفي المرتفعات التي يزيد علوها على 1300 متر نجد غابات كثيفة من الأرز، أما الحلفاء فهي ملكة النباتات في المناطق السهبية

[1]- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، العدد السابع، جوان 2012، ص62.

(400) ملم، حيث تنبت تلقائيا، تتصحر السهوب عندما تقل الأمطار عن 200 ملم،[1] كما تحتوي الصحراء الجزائرية على ما لا يقل عن 200 واحة تتوزع على 12 ولاية جنوبية (الأغواط، ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار، النعامة، جانت، تمنراست، البيض، الوادي، اليزي، بشار)، كلها تشترك في لونها الأحمر العاكس لأشعة الشمس.[2]

11- الحظائر الطبيعية: أدى التنوع الجغرافي بالجزائر إلى إنشاء العديد من الحظائر يمكن ذكرها فيما يلي:[3]

- الحضيرة الوطنية تلمسان: مساحتها 8825 هكتار أنشأت في 12 ماي 1993،

- الحضيرة الوطنية جرجرة: أنشأت في 1983 وتعد من أجمل المناطق السياحية في الجزائر، تقع في قلب الأطلس التلي، تستقر فيها الثلوج لمدة 3 أشهر في السنة (ديسمبر، جانفي، فيفري)،

- قورايا: هي محمية طبيعية تقع في ولاية بجاية مساحتها 2080 هكتار، صنفتها اليونيسكو محمية طبيعية عالمية عام 2004،

- الحظيرة الوطنية لثنية الحد: تقع بولاية تيسمسيلت وهي تتربع على مساحة 3425 هكتار، تم إنشاؤها عام 1983 تكسوها غابات الأرز بنسبة 87٪،

- الحظيرة الوطنية بلزمة: تتربع على مساحة قدرها 26250 هكتار، تم إنشاؤها في 13 نوفمبر 1984،

---

[1]- خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص218.

[2]- خديجة زياني، حنان حراث، التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر، قراءة في تجارب عربية ناجحة، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص5.

[3]- حبال سهيلة، حاروش نور الدين، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي، تمنراست، المجلد 11، العدد 02، 2019، ص277.

– الحظيرة الوطنية القالة: تعتبر أكبر الحظائر الوطنية مساحتا بشمال البلاد، تتربع على مساحة 878 ألف هكتار، وهي تشكل فسيفساء إيكولوجية، بحرية، غابية، تلية،

– الحظيرة الوطنية تازة: أنشأت بولاية جيجل عام 1985، لها واجهة بحرية وهي على إمتداد 9 كلم من السواحل والشواطئ والكورنيش،

– حظيرة الطاسيلي: سلسلة جبلية تقع بولاية إليزي، وهي هضبة قاحلة وحصوية، ترتفع بأكثر من 2000 متر على سطح البحر مساحتها 1200 كلم مربع،

– حظيرة الهوقار: تقع في أقصى جنوب الجزائر على مساحة 450000 كلم مربع، قديمة التكوين، تم ترقيتها إلى حضيرة وطنية محمية سنة 1987.

12– الثروة الحيوانية: أفرزت عملية جرد الثروة الحيوانية في الجزائر إلى وجود 117 صنف من الثدييات من بينها 11 صنف بحري، و336 صنف من العصافير، و29 صنف من الزواحف، كما تتوفر الجزائر على حوالي 200000 صنف من الحشرات، وهو رقم مرتفع مقارنة بالأنواع والأصناف الحيوانية الأخرى في الجزائر، وهناك 164 نوع من الأسماك البحرية العظيمة، و30 نوع من الأسماك التي تعيش في المياه العذبة و30 نوع من العلق الحيواني.[1]

13– الحمامات المعدنية: تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية تعود إلى العهد الروماني، وقد أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982،[2] ليرتفع العدد الإجمالي للحصيلة الحموية سنة 2015 ويصبح 282 منبع

[1]– ميسوم خالد، وناس يحيى، الحماية القانونية للحيوانات البرية المهددة بالانقراض في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الثامن، 2017، ص117.

[2]– خديجة عزوزي، مرجع سبق ذكره، ص193.

حموي على شكل منابع طبيعية أو أنقاب، ذات قيمة علاجية عالية،[1] وفيما يلي أهم الحمامات المعدنية في الجزائر:[2]

13-1 حمام الصالحين: ويقع في بلدية الحامة 07 كلم عن محافظة خنشلة، ويعود نشأته إلى العصر الروماني، إذ يتميز بمياهه الساخنة 70 درجة مئوية، وتركيبة مياهه الكيميائية تعطيه الخصائص العلاجية لأمراض الروماتيزم، وأمراض الجهاز التنفسي، الأمراض الجلدية، ويقع في منطقة غابية ومناخ ملائم.

13-2 حمام قرقور: يقع على بعد 50 كلم عن عاصمة ولاية سطيف، إذ أن الظروف المناخية مواتية لعلاج بعض الأمراض، كأمراض الروماتيزم والأمراض الجلدية، ويصنف هذا الحمام في المرتبة الثالثة عالميا بعد حمامات ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية تدفقه، إذ تقدر بسرعة 8 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 48 درجة مئوية، ويعرف كذلك بحمام سيدي الجودي.

13-3 حمام السخنة: يقع على بعد 56 كلم عن مدينة سطيف و80 كلم عن مدينة باتنة، مياه الحمام تحتوي على كلوريد الصوديوم، ودرجة مياهه 42 درجة مئوية، التي تعالج أمراض الروماتيزم والأمراض الجلدية.

13-4 حمام زلفانة: تم إنشاؤه عام 1986 عندما تم إنشاء الطريق الوطني رقم 49، وبعدها أدرك سكان المنطقة أهمية حمام زلفانة من خلال الآثار العلاجية لمياهه الساخنة، ويقع بولاية غرداية، وله العديد من الينابيع الساخنة ذات صفات متميزة إلى حد ما.

---

[1]- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع: https://www.mta.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2021/02/15.

[2]- مصطفى أمقران، سليمة مباركي، السياحة البيئية في الجزائر، الواقع والإمكانيات، دراسة حالة ولاية البليدة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 33، مارس 2018، ص512.

13-5 حمام ملوان: يقع على بعد 37 كلم عن الجزائر العاصمة في منطقة تسمى بوقرة، يتميز بينابيعه الساخنة في مرتفعات جبال الأطلس ومميزاته المختلفة.

13-6 حمام ريغة: يقع بولاية عين الدفلى 170 كلم غرب العاصمة، والممتد عبر السلسلة الجبلية زكار، يعتبر من أهم الحمامات التي تزخر بها الجزائر.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية، الثقافية والدينية

تتميز الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الهام وشساعة مساحتها بتعاقب حضارات كثيرة عبر التراب الوطني، وهو ما ترك لنا معالم سياحية تاريخية وثقافية ودينية متنوعة شاهدة عليها إلى اليوم، يمكن إيجازها من خلال هذا المطلب.

1- المقومات التاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة إحتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على إنتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي والإفريقي، فعلى مر العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة منها: الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي إستقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها في المناطق الداخلية للبلاد مثل: مدينة تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيبازة، شرشال وغيرها، تليها الحضارة الوندالية والبيزنطية، وفي الأخير الحضارة الإسلامية والتي تعاقبت من خلالها في بلادنا عدة خلافات منها: الخلافة الفاطمية، بنو حماد، المرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية،[1] بالإضافة إلى المرحلة الاستعمارية التي أصبحت فيها المواقع

[1]- خديجة عزوزي، مرجع سبق ذكره، ص194.

الحربية والمعتقلات مناطق أثرية تاريخية، كذلك الفنادق التي شيدها المستعمر والتي كانت موجهة للمستوطنين الأوروبيين.[1]

2- المقومات الثقافية:

تتمثل المقومات الثقافية للسياحة الجزائرية في:

2-1 المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي: تتمثل في:[2]

2-1-1 المدن الرومانية: مدينة تيمقاد التي تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100م وهي تقع بباتنة ويقام بها أهم المهرجانات الدولية ذات الطابع الثقافي السياحي، بالإضافة إلى مدينة جميلة الرومانية التي تعد من أجمل المدن الرومانية القديمة في حوض المتوسط وصنفت من قبل منظمة اليونسكو عام 1967 كتراث عالمي.

2-1-2 الهقار والطاسيلي: وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد، وتعتبر هاتان المنطقتان متحفين طبيعيين وصنفتهما منظمة اليونسكو في قائمة التراث العالمي، ترتفع قمم الهقار إلى 3000 متر وهي مقصد رئيسي للسياح الباحثين عن متعة المغامرة بين ممراتها الصخرية الملساء، وحيث الرسوم والنقوش الأثرية التي تنبئ عن طريقة حياة إنسان تلك المنطقة قبل نحو خمسة آلاف سنة.

ومن مقاصد المنطقة السياحية المهرجان السنوي الذي تشهده الهقار وهو تقليد يبرز تراث وثقافة الصحراء، إلى جانب نشاطاته ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التبادلي بين البلدان الصحراوية

---

[1]- السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر واقع وآفاق، مارس 2021، ص36. على الموقع: http://www.cnese.dz تاريخ الاطلاع: 30 أفريل 2021.

المجاورة مثل النيجر ومالي، وأصبحت هذه المناسبة تستقطب السياح الراغبين في معايشة أجوائها الخاصة المفعمة بالنشاطات الثقافية والفنية والفلكلورية واستعراضات الليل، ويوجد في منطقة الهقار "الأسيكرام" وهو مسلك (ممر) يعتبر من أجمل مقاصد السياح للتمتع بالمشهد الفريد هناك "شروق وغروب الشمس.

2-1-3 قلعة بني حماد: تقع بالقرب من المسيلة تأسست سنة 1117م كعاصمة للدولة الحمادية.

2-1-4 المدن الميزابية : أنشت من طرف الإباضيين، تقع مدينة غرداية بعد مدينتي العطف ومليكة حيث أسسها الاباضية في القرن الثاني عشر الميلادي وذلك في العام 1153م، وتبعد عن العاصمة الجزائرية 411كم جنوبا، وعلى غرار جميع قرى وادي ميزاب يحاط قصرا مليكة وغرداية بسور يعلو كل واحد منهما مسجد يهيمن ويشرف على الحياة الروحية والاجتماعية في المدينة، كما نجد المنازل مشيدة حول المسجد بشكل هرمي بحيث توفر لكل منزل الحرية وتراعي في هندستها حقوق الجار والمنافع العامة للسكان، وقد بنيت بمواد محلية، وقد أدرجت بلدية غرداية ضمن المعالم التاريخية العالمية من جانب منظمة اليونيسكو عام 1982م، ومن أهم هذه المعالم المسجد الكبير الذي تعلوه مئذنة بها 114 درجة صعود بعدد صور القرآن الكريم.

2-2 المواقع المقترحة من الجزائر تصنيفها كتراث عالمي: إقترحت الجزائر مجموعة أخرى لمواقع تراثية قصد تصنيفها، وقد تم إدراج هذه المواقع وعددها ستة سنة 2002 في القائمة التمهيدية أو ما يسمى بالقائمة الإرشادية، وهي قائمة تحصي جميع المواقع التي ترغب الدول الأعضاء في

تصنيفها كتراث عالمي، وهذا إجراء ضروري ضمن مسار إجراءات التصنيف والولوج إلى قائمة التراث العالمي، وهذه المواقع هي:[1]

- القصور وواحات الفوقارة بالعرق الغربي الكبير،
- واد سوف بولاية الوادي،
- ندرومة وجبال طرارة بولاية تلمسان،
- الأضرحة الملكية لنوميديا وموريطانيا والمقامات الأثرية لما قبل الإسلام بولاية تيبازة،
- مواقع، أماكن، والطرق الأوغيسطينية للمغرب الأوسط بكل من عنابة وتبسة،
- حضيرة الأوراس والواحات في تضاريس الغوفي والقنطرة بولاية بسكرة.

2-3 المقومات الثقافية المدرجة ضمن القائمة التمثيلية لمنظمة اليونيسكو: تتمثل في:[2]

2-3-1 الأهاليل في قورارة: مصنفة منذ 2008، وهي نوع من الموسيقى الفلكلورية لمنطقة تيميمون، يتم إنشادها إحتفالا بالمولد النبوي الشريف.

2-3-2 الشدة التلمسانية: مصنفة منذ 2012، وهي عبارة عن لباس عروس تقليدي.

2-3-3 السبيبا: مصنفة منذ 2013، وهي عبارة عن تظاهرات نابغة من تراث منطقة الطاسيلي ناجر بأقصى الجنوب الشرقي للجزائر، وهي تمثيل نزاع بين قبيلتين دون عنف تشمل أهازيج ورقصات فلكلورية يشارك فيها الرجال بالضرب على الطبل والنساء بتأدية عروض كوريغرافية تقليدية.

---

[1]- نور الدين شارف، متطلبات تثمين مواقع التراث الثقافي من أجل تطوير السياحة الثقافية في الجزائر، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 11، العدد الثالث، سبتمبر 2020، ص43.

[2]- سعيدي كريم، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2015-2016، ص104.

2-3-4 ركب أولاد سيدي الشيخ: مصنف منذ 2013، يضم ركب أولاد سيدي الشيخ (جنوب غرب الجزائر)، الذي يجلب كل سنة آلاف الزوار لضريح الشيخ، ويشمل ألعاب الفروسية والمبارزة.

2-3-5 الأمزاد: مصنفة منذ سنة 2013، وهي آلة موسيقية تعود لعدة قرون، وهي تعد تراثا شعريا تأكيدا لتقاليد شفوية، وهي تراث مشترك بين عدة دول (الجزائر، مالي، النيجر).

2-4 الصناعة التقليدية: للجزائر مقومات حضارية متعددة ومتنوعة ثرية بالعادات والتقاليد والمظاهر الممزوجة بين الأصالة والحداثة، بالإضافة إلى إمتلاكها للحرف اليدوية والصناعة التقليدية ذات النوعية الرفيعة والمنشآت الحديثة التي تثري المعالم السياحية، حيث تناقلتها الأجيال وتوارثت تقنياتها وأشكال زخرفتها، كما وأن الصناعات التقليدية في الجزائر تعتبر فنا حضاريا وتختلف حسب المناطق وتمثل سلسلة غنية من المنتجات،[1] وتتمثل أهم هذه المنتجات في:

2-4-1 صناعة الحلي: من الذهب والفضة التي تحمل رسومات ونقوش في أشكال متنوعة تظهر غنى وخصوصية الصناعة التقليدية للمجتمع الجزائري، ومن المناطق التي عرفت بهذه الصناعة: منطقة الأوراس، القبائل الكبرى، الصحراء، قسنطينة، تلمسان.

2-4-2 فن الطرز: من الصناعات التقليدية الرائجة والمتجددة في كثير من مناطق البلاد، كالعاصمة، تلمسان، قسنطينة، وهران، إذ اشتهرت عائلات جزائرية بالطرز الجيد وتخصصت فيه، إضافة إلى أنه يعتبر مصدر رزق للكثير منها.

2-4-3 صناعة الفخار: عرف المجتمع الجزائري صناعة الفخار منذ الأزمنة البعيدة، وتتميز منتجات هذه الصناعة بتحفها ونقوشها التي تعبر عن تاريخ هذا المجتمع وعن عاداته وتقاليده، من

[1]- مراتي عمار، واقع جودة الخدمات السياحية في المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص180.

خلال أشكال هذا المنتوج وألوانه والرسومات التي يحملها، ومن أهم المناطق التي عرفت بهذه الصناعة الأوراس، القبائل الكبرى، الصحراء، شنوة، ندرومة.

2-4-4 صناعة النسيج: تعبر صناعة النسيج عن أصالة التراث الثقافي للمجتمع الجزائري، ولها أسواق رائجة في مختلف أنحاء البلاد، ومن بين هذه الصناعة "الزربية" "البرنوس" "القندورة"، التي إشتهرت بها بعض مناطق البلاد مثل: بوسعادة، السور، بسكرة، واد سوف، غرداية، منطقة الأوراس والجلفة، إذ تبرز هذه المنتجات الذوق المحلي وخصوصية كل منطقة من خلال بصمات الإبداع والألوان والأشكال المستخدمة في صناعتها،[1] ومن أجل المحافظة على عراقة وأصالة منتجات الصناعة التقليدية، تم وضع معايير مرجعية بالتعاون مع المعهد الجزائري للتقييس ومن بينها دمغ الزرابي التقليدية بهدف التحقق من مدى تطبيق معايير صناعة الزرابي التقليدية، ويتم تجسيد هذا بوضع بطاقة بلون معين تلصق على جانب الزرابي، والتي تمثل ضمان من الدولة أن السجاد تقليدي صنع باليد وباستعمال مواد طبيعية أولية.[2]

2-5 الأعياد والمناسبات: هناك أزيد من 200 عيد شعبي متجذر في حاضر الشعب الجزائري منذ سنين عديدة عبر كافة أنحاء الوطن،[3] والجدول الموالي يوضح لنا أهم الأعياد والمناسبات عبر ربوع الوطن.

---

[1]- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص91.

[2]- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

[3]- مراتي عمار، مرجع سبق ذكره، ص180.

الجدول رقم (5): أهم الأعياد والمناسبات في الجزائر

الأعياد	محتواها	مكان إقامتها	تاريخها
عيد الزربية	عيد سنوي يدوم أسبوعا كاملا ويستقطب العديد من الزوار والسياح الأجانب، يطغى عليه الفولكلور وأغاني من التراث.	غرداية	فصل الربيع
عيد تافسيت	يعكس هذا العيد خصوصية الاهقار على امتداد 3 أيام، ويستقبل فيه ضيوف العيد بفرق فولكلورية ورياضية يقومون بعروض إيقاعية، ويستعمل المتعاملون السياحيون الخيام كأجنحة لعرض المنتجات التقليدية والمنتجات الزراعية وتنظم رحلات لأعالي الأسكرام.	تمنراست	نهاية شهر أفريل
موسم تاغيت	تحتفل تاغيت بموسمها الذي يصادف جني التمور والمعروف بالفقوس ذي النوع الرفيع والذي يعد أغنى وأثمن منتج بالمنطقة، هذا الاحتفال المحلي فرصة سانحة للتلاقي بين الأهالي ولعرض مختلف منتجاتهم معبرين بذلك عن حرصهم وعزمهم على الحفاظ على هذه التقاليد المحلية الأصيلة.	بشار	نهاية شهر أكتوبر
عيد الألف قبة وقبة	هذه التظاهرة أقيمت لإعادة الاعتبار لتاريخ المدينة المميز بهندستها ومعمارها التقليدي الأصيل والمشكل من القبب، ويعد فرصة للسياح لاكتشاف ثراء المنطقة.	واد سوف	شهر مارس
عيد الفخار	انطلقت أول دورة لهذه التظاهرة سنة 1992 من طرف مجموعة من الحرفيين وأقيمت في دور الشباب بتيزي وزو، وبعد سنة 2000 أصبح تقليدا سنويا يعتمد المنظمون من خلاله إلى إعادة الاعتبار لهذا الموعد الحرفي العريق والمعبر عن ثقافة المنطقة، تعرف هذه الاحتفالات مشاركة أكثر من 150 حرفي وزيارة أكثر من 70000 زائر.	تيزي وزو	غير محدد
عيد الفروسية	يأخذ عيد الفروسية والفانتازيا بعاصمة الأوراس، طابعه الوطني وميزة خاصة لدى محبي الفانتازيا والفروسية القادمين من كل أنحاء الوطن، ويرافق هذا العيد الخاص إقامة مجالس للشعر الشعبي والشعر الملحون التي يتغنى فيها أبرز فحول الشعر الشعبي بالوطن والحماسة والبطولة والفخر.	مدينة أمدوكال بباتنة	غير محدد

المصدر: قاسم كريم، السياحة الثقافية رافد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة2، العدد التاسع، جوان 2016، ص321.

2-6 المتاحف الوطنية: المتاحف الوطنية مكرسة لتولي مسؤولية الأملاك التاريخية الوطنية وضمان إثرائها والحفاظ عليها واستغلالها من خلال عرضها للجمهور، وتتوزع هذه المؤسسات على

13 ولاية، وهي: الجزائر (06)، تلمسان (03)، قسنطينة (02)، والباقي موزعة على الولايات التالية بكل من بشار، منيعة، خنشلة، تيبازة، غرداية، الشلف، تبسة، المسيلة، وهران وسطيف،[1] ومن أهم هذه المتاحف ما يلي:[2]

2-6-1 المتحف الوطني "سيرتا": بولاية قسنطينة، ويعد من أقدم المتاحف بالجزائر حيث تم تأسيسه سنة 1852م ويضم عديد الحفريات.

2-6-2 متحف باردو الوطني: يتواجد بالجزائر العاصمة ويشمل على عديد القطع الأثرية والحفريات.

2-6-3 المتحف الوطني "زبانة": بولاية وهران ويضم كذلك الكثير من الحفريات وكذا أصول الشعوب.

2-6-4 المتحف الوطني للفنون الجميلة: يوجد بالجزائر العاصمة ويعرض فيه كل ألوان الفن العصري.

2-6-5 المتحف الوطني للفنون الشعبية: يوجد بالجزائر العاصمة ويعرض فيه عديد الأنواع من الصناعات التقليدية والفنون الشعبية.

3- المقومات الدينية:

تتمثل المقومات الدينية للسياحة الجزائرية في:

3-1 المساجد: تتمثل في أماكن العبادة المنتشرة في كافة التراب الوطني، كالمساجد المنتشرة بكثرة في الجزائر العاصمة نذكر منها: المسجد الكبير، جامع كتشاوة، مسجد عبد الرحمان الثعالبي،

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]- ماي علي، دور التسويق في تطوير القطاع السياحي، دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص83.

مسجد علي خوجة، مسجد الداي، مسجد الجيش، مسجد المصيدة، مسجد سفير، جامع القصبة البراني، جامع البحرية، مسجد الأمة، والمساجد الموجودة بولاية تلمسان ومنها مسجد سيدي بومدين، والمسجد الكبير، مسجد المشوار، مسجد أغادير وغيرها، وكذا المساجد الموجودة بمدينة بسكرة كمسجد سيدي عقبة.[1]

3-2 الزوايا: لقد كان للزوايا في الجزائر دورا هاما في الحفاظ على الهوية الدينية اللغوية والثقافية خاصة في عهد الاستعمار الفرنسي، كما كانت منبرا للدعوة للمقاومة وتحرير البلاد، ويمكن إعتبارها عاملا للجذب السياحي (السياحة الدينية)، خاصة السياحة البينية للدول المجاورة التي تمتلك نفس العادات والتقاليد.[2]

3-3 المعالم المسيحية: تتوفر الجزائر على العديد من المقدسات المسيحية والتي تعد سببا في السياحة الدينية، كالطريق الروماني، القديس أوغستين، الأب فوكولت، التي تجذب السياح غير المسلمين.[3]

المطلب الثالث: المقومات المادية

المقومات المادية للسياحة في الجزائر عبارة عن كافة المرافق التي هي مرتبطة بممارسة الانشطة السياحية بمختلف أنواعها، من مراكز إيواء، شبكة المواصلات والاتصالات، وفيما يلي سنورد المقومات المادية للسياحة الجزائرية.

1- مراكز الإيواء: يوضح الجدول الموالي عدد مراكز الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2020):

---

[1]- إيمان هنشيري، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 2017/17، ص109.

[2]- شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3]- عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص131.

الجدول رقم (6): مراكز الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2015 –2019)

	2015		2016		2017		2018		2019	
	عدد	عدد الأسرة	عدد	عدد الأسرة	عدد	عدد الأسرة	عدد	عدد الأسرة	عدد	عدد الأسرة
فندق*****	8	4242	13	6734	13	6734	13	6734	14	7243
فندق****	6	1800	12	2810	23	4508	24	4746	29	6161
فندق***	39	5829	51	7045	59	5687	62	5886	65	6427
فندق**	46	4605	46	4425	48	4565	52	5185	55	5381
فندق*	158	11295	158	11295	159	11335	162	11684	182	12612
فندق بدون *	160	8533	160	8533	160	8533	162	8590	173	9456
اقامة سياحية**	02	384	02	384	02	384	2	384	02	384
اقامة سياحية*	01	313	01	313	01	313	1	313	01	313
نزل**	02	93	02	93	02	93	2	93	02	93
نزل*	01	30	01	30	01	30	1	30	03	30
بيت الشباب **	01	16	01	16	01	16	1	16	01	16
بيت الشباب*	01	20	01	20	01	20	1	20	01	20
قرية عطل***	01	274	01	274	01	274	1	274	01	274
شقق مفروشة للسياحة (فئة واحدة)	05	91	05	91	05	91	5	91	10	205
اقامات (فئة واحدة)	10	426	10	426	10	426	10	426	10	426
نزل جبلي (فئة واحدة)	06	170	06	170	06	170	6	170	06	170
في طريق التصنيف	552	54742	566	55380	601	59713	659	64727	675	66434
هياكل اخرى مخصصة للفندقة	196	9381	195	9381	196	9381	204	9786	207	9984
المجموع العام	1195	102244	1231	107420	1289	112264	1368	119155	1417	125676

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: بيانات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء.

2- الوكالات السياحية: تلعب الوكالات السياحية اليوم دورا هاما خاصة فيما يتعلق بالسياحة الدولية حيث توفر على السائح الوقت والجهد المبذولين في البحث عن الوجهات السياحية، وكذا وسائل النقل والإيواء من خلال طرح برامج متكاملة وليس عليه إلا الإختيار، والجدير بالذكر أن الفترة الأخيرة عرفت إرتفاعا محسوسا في عدد هذه الوكالات نتيجة تنامي ثقافة السفر والسياحة لدى المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب أنشطتها موجهة نحو السياحة العكسية 80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10 % إستقبال وكالات الجنوب و10 %بيع تذاكر،[1] والجدول الموالي يوضح التطور في عدد الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020):

الجدول رقم(7): عدد الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الوكالات السياحية الناشطة	896	1199	1361	1643	2041	2220	2626	2942
عدد الوكالات السياحية فئة "أ"	315	388	415	488	552	1918	2213	2447
عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	503	675	800	913	1202			
عدد الفروع فئة "أ"	52	77	82	107	129	302	413	495
عدد الفروع فئة "ب"	26	59	64	135	158			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على

- عادل أمين مهمل، واقع وكالات السياحة والأسفار في الجزائر ودورها في التنشيط السياحي -دراسة حالة- مجلة التنمية وأداء الموارد البشرية، المجلد 06، العدد02، جامعة علي لونيسي، البليدة2، 2019، ص7.
- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الإرتفاع المستمر لعدد الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)، وقدرت الزيادة خلال ثماني سنوات فقط بحوالي 328,24 %، وهو ما يعكس النمو المستمر لعدد الوكالات السياحية بالجزائر، خاصة من طرف القطاع الخاص الذي شهد إقبالا كبيرا على الاستثمار في هذا المجال.

[1]- زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص343.

كما عرفت الوكالات السياحية نموا متسارعا سواء من فئة "أ" التي تختص بالسياحة الاستقبالية، والوكالات السياحية من صنف "ب" التي تختص بالسياحة العكسية للسياح على المستوى الدولي، إذ قدرت نسبتها من إجمالي عدد الوكالات السياحية سنة 2019 ب 83,17%، أما الباقي والمقدر ب 16,83% فهو موزع بين الفروع لفئتي "أ" و "ب".

3- وسائل النقل: تتكون شبكة الطرقات في الجزائر من:

3-1 شبكة الطرقات البرية: تتكون شبكة الطرقات البرية الجزائرية حاليا من:[1]

- 1216 كلم من الطريق السيار شرق غرب، منها 1100 كلم مستغلة حاليا لحركة المرور.
- أكثر من 127000 كلم، منها ما يفوق 96000 كلم معبدة،
- 10102 من المنشآت الهندسية نعد منها 3478 على الطريق السيار شرق غرب، كما توجد بعض المنشآت تستحق أن يشار إليها، لأنها تشكل روائع هندسية مثل: جسر صالح باي بقسنطينة، واد ديب في ميلة، ووادي رخام في البويرة.

3-2 النقل بالسكك الحديدية: يبلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 4498 كلم، منها 3845 كلم خط مستغل و2380 كلم طول آخر في طور الانجاز.[2]

- يبلغ طول الخط المزدوج: 553 كلم،
- يبلغ طول الخط الأحادي: 3217 كلم،
- يبلغ طول الخط المكهرب: 323 كلم،

---

[1]- وزارة الأشغال العمومية على الموقع: www.mtpt.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2021/10/20.

[2]- سناء بولقواس، حسين بوخيرة، تطوير وتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر وحتمية التوجه لعقد البوت لتطوير التجارة الدولية، ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة، يومي 02،03 ديسمبر 2019، ص7.

تنقسم السكك الحديدية في الجزائر من حيث التقسيم الجغرافي إلى 3 وحدات هي:

– الطريق الشمالي بخط عادي يربط عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران، مع إمتداداتها إلى الحدود الشرقية (تونس)، والغربية (المغرب)،

– خط للتعدين مع فروعه ينقل الودائع المنجمية: الحديد إلى الونزة وبوخضرة، والفوسفات إلى جبل ونك،

– إختراق نحو الهضاب العليا والجنوب، وطريق الهضاب العليا يربط بين مدينتي تبسة (عين مليلة) المسيلة، والتي ستضاف إلى التحويلات الخاصة.

3-3 النقل الجوي: تمتلك الجزائر 53 مطار منها 13 دولية، ويعتبر مطار الجزائر الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، وتعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران التي تهيمن على سوق النقل الجوي، وتتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط، وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية الملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الخطوط الجوية التركية، الإيطالية للطيران، الخطوط الجوية البريطانية.[1]

3-4 النقل البحري: تعتبر الشركة الوطنية للملاحة (CNAN)، والشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، ومعظم العبارات تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم، ومعظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري عبر 11 ميناء تجاري،[2] ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد، ميناء واحد

[1]– سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 06، جوان 2017، ص51.

[2]– نفس المرجع، ص53.

للترفيه، 2200 إشارة بحرية، أكثر من 53 كلم من الأرصفة، أكثر من 9 كلم من أرصفة الموانئ، أكثر من 1500 هكتار من مخطط مائي، أكثر من 790 هكتار من الأراضي البحرية، 31 رصيف بحري للنفط والغاز.[1]

3-5 الميترو: شهدت الجزائر إفتتاح ميترو الجزائر العاصمة بتاريخ 2012/10/31 والذي بلغ طوله 9 كلم و10 محطات، وهو ما جعل الجزائر أول مدينة في المغرب العربي مجهزة بميترو الأنفاق، وأسندت مهمة تسييره واستغلاله لشركة (RATP) لمدة 8 سنوات، كما أطلقت شركة ميترو الجزائر مناقصة وطنية ودولية بشأن تمديد الخط رقم1 لميترو الجزائر العاصمة، كما تضمن المخطط الخماسي 2010-2014 مشروعا رائدا آخر يتمثل في إنشاء ميترو وهران.[2]

4- وسائل الإتصال: من جهة أخرى تلعب الاتصالات اليوم دورا جد مهم في تدعيم وتنشيط قطاع السياحة، فبالإضافة إلى كونها أداة لربط السائح ببلده وإطلاعه على آخر المستجدات، فهي أيضا أداة للترويج السياحي من خلال المواقع التي أصبحت تلعب دور الوكالة السياحية، بحيث توفر ما يحتاجه السائح في المكان والوقت المناسبين، وعرف قطاع الاتصالات في الجزائر تطورا كبيرا، حيث تغطي الشبكة الهاتفية 75% من الطاقات المنجزة ذات الطابع الأوتوماتيكي، إلى جانب تعميم النظام الرقمي، كما تم الكشف عن الخدمة الجديدة المتمثلة في خدمة طلب الربط بالهاتف الثابت وإنتشار خدمة الانترنت وظهور خدمة الجيل الثالث والرابع.[3]

---

[1]- سناء بولقواس، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]- سمير بوختالة ، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3]- حبال سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص280، ص281.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر

تزامن تنامي وتطور القطاع السياحي الجزائري مع تغير وتطور النظام الاقتصادي المتبع، فغداة الاستقلال إتبعت الجزائر وكما هو معروف النظام الاشتراكي المبني على أسلوب التخطيط، وهو ما حتم على قطاع السياحة أن ينمو ويسير وفق ما تحدده الإدارة المركزية من خلال استراتيجية المخططات الاقتصادية.

لكن مع نهاية الثمانينات ونتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم، والتي من أهمها تراجع نفوذ النظام الاشتراكي والذي حل محله النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ما دفع بالدول الاشتراكية والتي من بينها الجزائر إلى التحول لنظام إقتصاد السوق، ما أدى إلى إلغاء نظام التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا ما دفع بالجزائر إلى أن تقوم بعدة تعديلات في قوانينها والتي من بينها التنازل عن الأملاك العمومية لصالح القطاع الخاص، ومن بين القطاعات التي شملها التغيير هو القطاع السياحي الذي عملت الجزائر على محاولة عصرنته بما يتماشى مع متطلبات السياح، ونظام الخوصصة المتبع.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية 1966)

ورثت الجزائر عن المستعمر الفرنسي قاعدة سياحية هشة، لا تعكس حجم الموارد التي تتمتع بها الجزائر، وهذا كنتيجة حتمية للسياسة الإمبريالية التي إتبعتها فرنسا في الجزائر، والتي عملت على نشر الجهل في أوساط الشعب الجزائري ومحاربة كل أشكال التنمية، وهو ما إنعكس سلبا على نمو القطاع السياحي في الجزائر.

1- فترة الاستعمار الفرنسي: يعود ظهور النشاط السياحي في الجزائر إلى نهاية القرن 19م خلال الإحتلال الفرنسي، حيث يرجع تاريخ الكتب الأولى عن السياحة في الجزائر إلى سنة 1906م وفي

الصحراء لسنة 1930، وقد أدرك المستعمر أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وأسس سنة 1897 اللجنة الشتوية الجزائرية التي تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة للأوروبيين للإستمتاع بأوقات فراغهم، تلاها بعد ذلك إنشاء الديوان السياحي من طرف ALLEXANDRE » « MILLERAND وزير الأشغال العمومية آنذاك سنة 1910، ثم تم تشكيل نقابة سياحية في وهران سنة 1914 ونقابة سياحية في قسنطينة سنة 1916، حيث تمثلت مهامها في التنسيق وتنظيم رحلات سياحية،[1] وبعد ذلك في سنة 1919 تم تشكيل فدرالية للسياحة تجمع 20 نقابة سياحية المتواجدة آنذاك، تستفيد هذه الفدرالية من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية، وفي نفس السنة تم تشكيل فدرالية خاصة بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية، وفي سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي مكلف بمنح قروض للمستثمرين في المجال السياحي وهو بمثابة بنك أنشأ من أجل تشجيع، تجديد وتوسيع الفنادق، وفي سنة 1931 تأسس الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، والذي أصبح فيما بعد مركز التنمية السياحية واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال، وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، لهذا أدرك المستعمر الفرنسي أهمية السياحة ومن ثم الموارد السياحية في الجزائر، والدليل على ذلك تخصيصه لإنجاز البرنامج الموسع الخاص بالتجهيزات السياحية المتضمن في مخطط قسنطينة سنة 1957، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، منها 17% متمركزة بالجزائر العاصمة، ويشمل هذا البرنامج أيضا إنشاء 1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية.[2]

[1]– قرارية فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2]– خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص224.

2- فترة الاستقلال سنة 1962: يوضح الجدول الموالي ما ورثته الجزائر من إمكانيات سياحية بعد الاستقلال مباشرة من المستعمر الفرنسي.

الجدول رقم (8): توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962

نوع السياحة	عدد الأسرة	النسبة المئوية
حضرية	2370	%40
صحراوية	486	%08
شاطئية	2969	%50
مناخية	90	%02
المجموع	5922	%100

المصدر: هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص146.

تركت فرنسا في الجزائر غداة الاستقلال ما مجموعه 5922 سرير، موزعة على السياحة الحضرية ب 2370 سرير والسياحة الشاطئية ب 2969، وهو ما يمثل نسبته 40% و50% على التوالي من إجمالي عدد الأسرة، وهو ما يعكس إهتمام الأوروبيين بهذين النوعين من السياحة، أما السياحة الصحراوية والسياحة المناخية فلم تترك فرنسا إلا ما مجموعه 486 سرير، و90 سرير على التوالي، وهو ما يمثل نسبته 8% و2% على التوالي من النسبة المئوية لعدد الأسرة، وهو ما يؤكد عزوف الأوروبيين على هاذين النوعين من السياحة.

3- الفترة من سنة 1962-1966:

بعد حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 وجدت نفسها أمام هياكل سياحية هشة وغير قادرة على تلبية الطلب السياحي مقارنة مع ما تزخر به من إمكانيات سياحية (أماكن طبيعية، آثار تاريخية ومناطق غابية وحمامات معدنية، شواطئ،...الخ).

لقد ركزت الدولة من خلال السياسة المنتهجة على قطاعات دون الأخرى، إذ إهتمت بقطاعات الصناعة، الفلاحة، الصحة والتعليم، وأهملت قطاعات أخرى من بينها القطاع السياحي الذي لم يكن من بين أولويات خطط التنمية، هذا بالإضافة إلى قلة الموارد المالية والإمكانيات المتاحة باعتبار الجزائر دولة حديثة الاستقلال،[1] ويمكن إرجاع عدم إهتمام الدولة بالقطاع السياحي إلى الأسباب التالية:[2]

- تخلف هيكلي مزمن وشامل، أي ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات البلاد السياحية،
- سيادة ظروف إجتماعية متخلفة، جعلت الأغلبية الكبرى من الشعب الجزائري لا تعرف معنى حتى العطل المدفوعة الأجر،
- عدم وجود عادات وتقاليد سياحية وفندقية خاصة،
- عدم توفير المستخدمين الأكفاء في مجال الفندقة السياحية،

ورغم أن هذا القطاع لم يحظ باهتمام كبير إلا أنه تم وضع برنامج في الفترة 1962 و1966 يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي من خلال:

---

[1]- بليه لحبيب، تطور السياسة السياحية في الجزائر، اليوم الدراسي الموسوم: "السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يوم 2016/11/30، ص4.

[2]- هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص147.

– إحصاء السلع والممتلكات السياحية وصيانة الإرث الثقافي، كما قامت السلطات الجزائرية آنذاك بجمع المعلومات الخاصة بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة، ووضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي، وحددت في تلك الفترة ثلاث مناطق توسع كبرى هي:

– منطقة غرب العاصمة وهي: موريتي، سيدي فرج، تيبازة،

– منطقة وهران: الأندلسيات،

– منطقة الشرق: الحماديين، سرايدي، القالة،

ولم يخف على الدولة الجزائرية الجانب التنظيمي، فأنشأت الهياكل التنظيمية الآتية:

– تم الإبقاء على الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، والذي أنشأه المعمرون في سنة 1931، وأصبح بعد ذلك مركز التنمية السياحية،

– بموجب الأمر رقم 62–27 وفي سنة 1962، تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)، يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة، والعمل على ترقية المنتج السياحي وتسيير الممتلكات السياحية الشاغرة،

– وفي سنة 1963 أنشأت لجنة تسيير الفنادق والمطاعم التابعة لنظام تسيير الممتلكات للديوان الوطني الجزائري للسياحة،

– وفي سنة 1963 تم الإعلان عن ميلاد وزارة السياحة مهمتها التنظيم والتحضير لاستراتيجية التنمية السياحية، وفي نفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية (ATA)، تابعة للديوان الوطني الجزائري للسياحة، دورها تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني،

هذه الإجراءات أدت إلى إحصاء هياكل إستقبال السياح عبر التراب الوطني، إذ قدرت عدد الأسرة في الجزائر سنة 1966 مباشرة بعد قيام السلطات الجزائرية بإجراءات صيانة وإحصاء

الإرث السياحي إلى ما مجموعه 6417 سرير، بزيادة قدرها 495 سرير عن إحصائيات المستعمر الفرنسي، موزعة على 186 فندق أغلبها في المدن الكبرى (العاصمة 53 فندق، 2261 سرير)، (وهران 46 فندق، 2030 سرير)، (قسنطينة 49 فندق، 1547 سرير)، بالإضافة إلى الصحراء (38 فندق، 579 سرير)، والجدول الموالي يبين لنا هياكل الاستقبال السياحي حتى سنة 1966 وتوزيعها الجغرافي.

الجدول رقم (9): هياكل الاستقبال السياحي حتى سنة 1966 وتوزيعها الجغرافي

المدن/الهياكل	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الجزائر	53	2261
وهران	46	2030
قسنطينة	49	1547
الصحراء	38	579
المجموع	186	6417

المصدر: رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص176.

4- ميثاق السياحة لسنة 1966:

تعتبر سنة 1966 حدثا تاريخيا هاما للسياحة الجزائرية، وذلك لأنها السنة التي تبنت فيها أول سياسة سياحية في تاريخ الجزائر، حددت فيها قواعد النشاط الاقتصادي على المدى البعيد، وكانت ترمي هذه السياسة إلى تنمية السياحة المتواجدة آنذاك، وحددت التوجهات الأساسية التالية:[1]

- يعمل النشاط السياحي على الحصول على العملة الصعبة، خلق مناصب شغل وإدماج الجزائر في السوق السياحية الدولية،

[1]- عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص116.

– مركزية الاستثمارات السياحية،

– وضع جهاز يخص التكوين السياحي والفندقي،

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي نص عليها ميثاق السياحة في الجزائر، هناك أيضا أهداف أخرى، تعد أساسية لبلوغ الأهداف السابقة، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:[1]

– التعريف بالمقومات السياحية للبلاد وتقاليده، من خلال إنشاء وتأسيس هياكل قاعدية للاستقبال،

– تنمية وتطوير المناطق النائية، لتحقيق التوازن الجهوي،

– تحديد نوع الزبائن المرغوب فيهم وبالتالي تحديد نوع وطبيعة المنتجات السياحية الواجب ترقيتها إستجابة لمتطلبات هذا النوع من السياح وشروط تنافسيته، وبناء على تلك الدراسات التي أقيمت في تلك الفترة تم التركيز على إنشاء هياكل إستقبال ذات طابع بحري بالنسبة للإقامة وطابع صحراوي بالنسبة للرحلات، ولكن رغم هذا كله فقد واجهت هذه المشاريع مشاكل في التسيير سببها عدم التوازن بين الموارد بالعملة الصعبة وسياسة إستيراد التجهيزات السياحية، وكذلك الاهتمام بالسياحة الدولية على حساب السياحة الداخلية دون مراعاة الإمكانات المتوفرة،

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فان الميثاق حدد الشروط الفورية للتنمية السياحية وهي كما يلي:[2]

– وجود مواقع طبيعية بشروط مناخية موافقة،

– توفر وسائل الإقامة والنقل والاتصالات،

– ضرورة تكوين الموظفين،

– سياسة سعرية مناسبة،

– التسهيلات المختلفة (تسهيلات إدارية، أسعار صرف موافقة،....)،

---

[1]– هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2]– سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص67.

- إتفاقيات إشهارية فعالة،

- إستقرار إجتماعي وسياسي يضمن أمن السياح،

- حسن إستقبال السكان المحليين.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من (1967-1989)

وهي مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه من طرف الحكومة الجزائرية، وهو ما أدى إلى تبني أسلوب المخططات الاقتصادية كأداة إعتبرت فعالة في ذلك الوقت لتحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني بما فيها القطاع السياحي.

1- المخطط الثلاثي (1967-1969):

1-1 حصة قطاع السياحة من إجمالي المبلغ المالي المخصص للمخطط الثلاثي (1967-1969):

في هذه الفترة إعتبر قطاع السياحة قطاعا ثانويا ولم يحض بالاهتمام المطلوب في جدول أعمال الحكومة ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969)، الذي خصص له مبلغ مالي قدر ب 11078 مليون دينار جزائري، إذ لم يحض القطاع السياحي إلا بما نسبته 2,54% من الميزانية المخصصة بما مقداره 282 مليون دينار جزائري، حيث حل الإنفاق على الاستثمار السياحي ثامنا من بين 10 قطاعات شملها البرنامج الحكومي، على عكس بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي أهمها قطاع الصناعة الذي حضي بما نسبته 48,74% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة وهذا ما يعكس التوجه الذي إنتهجته الجزائر والمتمثل في تكوين قاعدة صناعية ثقيلة.

أما باقي القطاعات الاقتصادية فلم تتجاوز نسبة الإنفاق الاستثماري عليها عتبة 10% لكل قطاع من المبلغ الاجمالي، عدا قطاعي الزراعة والهياكل الأساسية اللذان قدر حجم الإنفاق

الممنوح لهما ب 16,87%، و10,14% على التوالي من المبلغ الإجمالي، وهو ما يعادل 1869 مليون دينار لقطاع الزراعة و1124 مليون دينار لقطاع الهياكل الأساسية، والجدول الموالي يبين لنا إجمالي المبلغ المالي المخصص للمخطط الثلاثي (1967-1969) وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

الجدول رقم(10): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

القطاعات	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية
الصناعة	5400	%48,74
الزراعة	1869	%16,87
الهياكل الأساسية	1124	%10,14
التربية	912	%8,23
السكن	413	%3,72
السياحة	282	%2,54
التكوين	127	%1,14
الضمان الاجتماعي	295	%2,66
الإدارة	414	%3,98
متفرقات	215	%1,94
المجموع	11078	%100

المصدر: خليل عبد القادر، شرع يوسف، مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد4، العدد7، 2016، مرجع سبق ذكره، ص71.

1-2 تقييم حصيلة المخطط الثلاثي (1967-1969): يوضح الجدول الموالي نسبة الانجاز التي تم تحقيقها على أرض الواقع من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969):

الجدول رقم(11): تقييم حصيلة المخطط الثلاثي (1967-1969)

العمليات المقررة	عدد الاسرة المبرمجة	النسبة لمجموع المشاريع	الأسرة المنجزة	نسبة الإنجاز	العجز في الإنجاز	
					العجز في عدد الأسرة	العجز بالنسبة المئوية
الشاطئي	6676	%51,7	2406	%35,5	4360	%64,5
الحضري	1650	%12,6	254	%15,4	1396	%84,6
الصحراوي	1818	%13,9	286	%15,7	1532	%84,3
المعدني	2847	%21,8	0	%0	2847	%100
المجموع	13083	%100	2946	%22,5	10135	%77,5

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص82.

عند تقييم ما تم إنجازه خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) نجد أنه وبالرغم من ضآلة المبلغ المالي المخصص للاستثمار السياحي والمقدر ب 282 مليون دينار جزائري، بهدف إنجاز ما مجموعه 13083 سرير، خاصة بالسياحة (الشاطئية، الحضرية، الصحراوية، والمعدنية)، إلا أن ما تم إنجازه لم يتجاوز 22,5% وهو ما يعادل 2946 سرير، موزعة على (السياحة الشاطئية 2406 سرير، السياحة الحضرية 254 سرير، السياحة الصحراوية 286 سرير)، أما المشاريع السياحية المتعلقة بالسياحة المعدنية فلم يتم إنجاز أي مشروع، وهذا يعكس الإهمال الذي عرفه قطاع السياحة في الجزائر في تلك الفترة.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

جاء هذا المخطط بنفس أهداف المخطط الثلاثي الذي سبقه، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى إستقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية العشرية، ولاستقبال هذا العدد وحسب تقديرات المختصين فانه يجب رفع قدرات الإستقبال إلى 70000 و90000 سرير مع نهاية العشرية، ومن أجل

الوصول إلى هذا الهدف برمج إنجاز 35000 سرير خلال فترة المخطط الرباعي الأول والمقرر تطبيقه خلال الفترة (1970-1973)، وذلك من أجل تلبية الحاجيات السياحية الداخلية والخارجية.[1]

2-1 حصة قطاع السياحة من إجمالي المبلغ المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول (1970-1973):

رغم مضاعفة السلطات الجزائرية للمبالغ المالية المخصصة لإنجاز مشاريع المخطط الرباعي الأول مقارنة بما تم تخصيصه للمخطط الثلاثي ، بقيت نسبة الإنفاق على الاستثمار السياحي ضئيلة ولم تتجاوز نسبة 2,5% من ميزانية المخطط وهو ما يعادل 700 مليون دينار جزائري، واعتبرت السياحة مرة أخرى قطاعا ثانويا، نظرا لمواصلة الجزائر إعطاء أهمية للقطاع الصناعي عن طريق تخصيص ما قيمته 40% من ميزانية المخطط لبناء قاعدة صناعية صلبة، بالإضافة إلى الإهتمام بالقطاع الزراعي في إطار برنامج الثورة الزراعية الذي تم تخصيص لأجله 15% من ميزانية المخطط.

والجدول الموالي يوضح لنا توزيع المبالغ المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

[1]- براي نور الدين، عمارة نعيمة، التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة (SDAT2025)"أنموذجا"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 02، جوان 2018، ص326.

الجدول رقم (12): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

القطاعات	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية
الصناعة	12400	%40
الزراعة	4140	%15
الهياكل الأساسية	2307	%8
السكن	1520	%05
التربية	2718	%10
السياحة	700	%2,5
التكوين	585	%2
الضمان الاجتماعي	934	%3,5
الإدارة	870	%3,2
متفرقات	800	%3
النقل	760	%3,1
المجموع	27736	%100

المصدر: براي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص327.

2-2 تقييم حصيلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يوضح الجدول الموالي الحصيلة الفعلية لعدد الأسرة المنجزة خلال برنامج الرباعي الأول (1970-1973):

الجدول رقم (13): عدد الأسرة المنجزة خلال برنامج الرباعي الأول (1970-1973)

نوع المنتج	الشاطئي	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني
عدد الاسرة	4300	1250	710	300	300
النسبة المئوية المنجزة	%62,68	%18,22	%10,34	%4,37	%4,37

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص83.

عند تقييم ما تم إنجازه خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) نجد أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 20%، وهو ما يعادل 6860 سرير في الإجمالي، بعد ما كان متوقع أن يتم إنجاز 35000 سرير، كما تباينت نسبة الإنجاز من نوع سياحي لآخر، إذ تم تسجيل أعلى نسبة إنجاز

في عدد أسرة السياحة الشاطئية بما يعادل 4300 سرير، وهو ما يمثل 62,68 % مما كان مخططا له، أما السياحة الحضرية فقد تم إنجاز ما يعادل 1250 سرير بنسبة 18,22% من عدد الأسرة التي كان مخطط لها إنجازها، كما حققت السياحة الصحراوية نسبة إنجاز أقل قدرت ب 10,34% مما كان مخططا له، وهو ما يعادل 700 سرير، السياحة المناخية والسياحة المعدنية فقد تم إنجاز عدد أسرة قدر ب300 سرير لكليهما بما يعادل 4,37%من إجمالي عدد الأسرة المخطط إنجازها خلال الفترة (1970-1973).

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

3-1 توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يوضح الجدول الموالي توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

الجدول رقم(14): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعات	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية
الصناعة	48000	%43,5
الزراعة	12005	%10
المياه	4600	%4,2
السياحة	1500	%1,4
الصيد	155	%1
البنية الاقتصادية	15500	%14
التربية والتكوين	9947	%9
الشؤون الاجتماعية	14610	%13,3
الإدارة	1399	%1,3
دراسات مختلفة	2520	%2,3
المجموع	110236	%100

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص73.

خلال هذا المخطط تم تخصيص مبالغ مالية قدرت بأكثر من 5 أضعاف ما تم تخصيصه في المخطط الثلاثي (1967-1969) والضعفين مما تم تخصيصه في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ولكن النهج المتبع هو نفسه كما في المخططين السابقين، إذ لم ينل قطاع السياحة إلا ما مقداره 1,4% من إجمالي الاستثمارات، بما يعادل 1500 مليون دينار جزائري، لتواصل السلطات الجزائرية وفق هذا المخطط الاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات.

3-2 تقييم حصيلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يوضح الجدول الموالي نسبة الإنجاز التي تم تحقيقها على أرض الواقع من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

الجدول رقم (15): تقييم حصيلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

نوع المنتج	الشاطئي	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني
عدد الأسرة	4300	800	2620	300	1700
النسبة المئوية المنجزة	%38,54	%9,07	%29,7	%3,04	%19,27

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص84.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة لتطوير القطاع السياحي كانت ضئيلة كما هو الحال في المخططين الثلاثي (1967-1969) والرباعي الأول(1970-1973) إذ حققت نسبة إنجاز قدرت بأقل من 20% وهو ما يعادل 9720 سرير من إجمالي 50000 سرير المخطط إنجازها، كما تفاوتت نسبة الإنجاز حيث سجلت أعلى نسبة في عدد الأسرة المنجزة في مجال السياحة الشاطئية ب 4300 سرير بما نسبته 38,54%، أما أدنى نسبة إنجاز فقد سجلت في مجال السياحة المناخية ب 300 سرير وهو ما يعادل 3,04% من إجمالي عدد الأسرة المخطط إنجازها، أما فيما يخص السياحة الحضرية، السياحة المعدنية، والسياحة

الصحراوية فقد تم تسجيل نسب إنجاز في عدد الأسرة قدر ب 29,7% (2690 سرير)، 19,27% (1700 سرير)، 9,07% (800 سرير) على التوالي من إجمالي ما تم التخطيط لإنجازه في المخطط الرباعي الثاني.

4- القـــطاع السياحـــي خـلال المرحلـة التكميليـــة (1978-1979):

خلال هذه المرحلة تم تخصيص 204,05 مليار دينار جزائري للمشاريع السابقة والجديدة لتدارك ضعف نسب الإنجاز في المخطط السابق ومواجهة تضخم الأسعار وتسجيل مشاريع جديدة، وقد خصص للسياحة مبلغ 0,9 مليار دينار جزائري بنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 0,5% من المبلغ الإجمالي، بحيث خصصت 310 مليون دينار للمشاريع الاستثنائية لسنة 1978 و330 مليون دينار للمشاريع الجديدة لسنة 1978 ومبلغ 260 مليون دينار جزائري للمشاريع الجديدة لسنة 1979 وهو ما يوضح التهميش الواضح للقطاع السياحي خلال المرحلة التكميلية.[1]

5- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): أخذ بعين الإعتبار هذا المخطط إحداث مناصب شغل، المساهمة في إنعاش السياحة الداخلية وزيادة المداخيل من العملة الصعبة من خلال تنمية السياحة الخارجية، ويمكن تجسيد ذلك من خلال العناصر التالية:[2]

- إحداث برامج للفنادق الحضرية مخصصة للمدن التي لم تشملها الاستثمارات السابقة وتوسيع الفنادق الصحراوية وبرنامج للمياه المعدنية،

- تجديد المنشآت السياحية وجلب العتاد المتنقل،

- متابعة سياسة توسيع المخيمات السياحية،

---

[1]- رفيق بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2]- عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص117.

– تهيئة نموذجية لبعض مناطق التوسع السياحي، لتكون مثالا للجماعات المحلية أو القطاع الخاص.

كما تميز هذا المخطط ببلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ 34 مليون دينار لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية، في شرق وغرب ووسط البلاد، والموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية، والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي: 1,6 مليار سنتيم جزائري مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز، و1,8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة، وكان هدف هذا المخطط هو الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب50880 سرير سنة 1985، وعليه تم برمجت 89 مشروع وزعت كما يلي:[1]

جدول رقم (16): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1980–1984)

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص74.

من خلال هذا المخطط قامت الحكومة الجزائرية بالتخطيط لإنجاز 89 مشروع سياحي بما يعادل 16550 سرير، إذ تم تخصيص منها 40 مشروع لسياحة التخييم، وهو ما يعادل 1200 سرير، أما السياحة الحضرية فقد تم تخصيص ما مجموعه 32 مشروع سياحي بما يعادل 6900 سرير، أما ما تبقى من المشاريع فقد وزع بين السياحة الحموية (09 مشاريع)، السياحة المناخية

[1]– براي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص329.

(05 مشاريع)، السياحة الساحلية (مشروعين)، وأخيرا السياحة الصحراوية (مشروع واحد)، وبإجمالي عدد أسرة قدر ب 8450 سرير.

6- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة في هذه الفترة 3500 مليون دج، كما أن الأعمال التي تقرر إنجازها في المجال السياحي خلال هذه الفترة هي ما كما يلي:[1]

أ- متابعة سياسة التهيئة السياحية،

ب- تطوير محطات المياه المعدنية والسياحة المناخية،

ج- لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين،

د- مضاعفة المساحات المخصصة للمخيمات لتلبية حاجات الشباب بأقل تكلفة.

والجدول الموالي يبين لنا طاقات الاستقبال التي تم الوصول إليها من خلال تنفيذ بنود المخطط الخماسي الثاني:

الجدول رقم (17): طاقات الاستقبال نهاية سنة 1989

النوع / القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	% 27.6
الصحراوي	3731	2250	6331	% 13.10
الحمامات	3588	1528	5116	% 10.60
الإقليمي	954	76	1030	% 02.13
الحضري	5337	17161	22498	% 46.57
المجموع	25842	22460	48302	% 100
النسبة	% 53.5	% 46.5	% 100	% 100

المصدر: خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص84.

[1]- عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص117.

في هذه المرحلة تم إدراج القطاع الخاص كطرف فاعل في القطاع السياحي الجزائري، إذ أصبح يملك 46,5% من عدد الأسرة على مستوى مؤسسات الإيواء السياحي، مع تواجده في كافة الأنواع السياحية الموجودة في الجزائر جنبا إلى جنب مع القطاع العام، إذ أصبح يملك سنة 1989 ما مجموعه 22460 سرير، كما وصلت السياحة في الجزائر إلى أن تحقق 48302 سرير موزعة على السياحة الحضرية 46,57% (22498 سرير)، السياحة البحرية 27,6% (13327 سرير)، السياحة الصحراوية 13,10% (6331 سرير)، سياحة الحمامات 10,60% (5116 سرير)، السياحة الإقليمية 2,13% (1030 سرير).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من (1990-2019)

تميزت هذه المرحلة ببداية تخلي الجزائر عن النظام الاقتصادي الاشتراكي وأسلوب التخطيط المركزي، والتوجه التدريجي نحو إقتصاد السوق، من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

1- الفترة من 1990-2000:

تميزت هذه الفترة بدخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ والإنتقال التدريجي الفعلي نحو إقتصاد السوق، مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التنظيم والتشريع والمراقبة وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، ووضعت السلطات العمومية الآليات اللازمة لذلك لاسيما في المجال التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت قوانين تتعلق بالاستثمار، المنافسة والأسعار، النقد والقرض، الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية ..الخ، وبالتالي أضحت السياسة السياحية مبنية على تشجيع

الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي،[1] وترجع الأسباب التي أدت بالجزائر إلى خوصصة قطاع السياحة فيما يلي:[2]

- العجز الذي سجلته المؤسسات السياحية، حيث سنة 1992 سجل عجزا ماليا ل13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية إقتصادية للتسيير الفندقي والسياحي،
- ضعف القطاع السياحي وعجزه على عكس صورة الجزائر السياحية،
- إرتفاع أسعار الخدمات مقارنة مع نوعيتها،
- ضعف المستوى التكويني لمستخدمي القطاع السياحي،
- ضعف حصة قطاع السياحة في إمتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل،
- غياب الثقافة والصيانة والمتابعة في المرافق السياحية.

1-1 حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (1993-2000):

في هذه الفترة تم تخصيص ما مجموعه 1778 مشروع إستثماري لقطاع السياحة، وهو ما يمثل 4% من العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية والمقدرة ب 43213 مشروع، إذ حل قطاع السياحة في المرتبة السادسة من حيث الترتيب وهو ما جعله قطاعا ثانويا مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة الذي خصص له أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بما يعادل 16141 مشروع إستثماري، وهو ما يمثل 37% من العدد الاجمالي.

أما من حيث نسبة المبالغ المالية المخصصة للمشاريع السياحية خلال الفترة (1993-2000) فقد قدرت ب 232571 مليون دينار وهو ما يمثل 7% من المبلغ الاجمالي المقدر ب

[1]- بليه لحبيب، مرجع سبق ذكره، ص8.
[2]- عويبان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص74.

3343499 مليون دينار، وهو رقم ضعيف مقارنة بقطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية، اللذان خصصا لهما ما نسبته 45% و22% على التوالي من المبلغ الاجمالي، والجدول الموالي يبين لنا توزيع المشاريع الاستثمارية والمبالغ المالية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2000):

الجدول رقم 18: حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (1993-2000) **الوحدة: مليون دج**

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة
الفلاحة	22227	%5	116070	%3
البناء والأشغال العمومية	8124	%19	738955	%22
الصناعة	16141	%37	1503426	%45
الصحة	732	%2	37443	%1
الخدمات	4099	%9	301834	%9
السياحة	1778	%4	232571	%7
النقل	9681	%22	385746	%12
التجارة	431	%1	27413	%1
المجموع	43213	%100	3343499	%100

المصدر: مستوي عادل، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990-2016"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، 2018-2019، ص51.

1-2 إنعكاسات إصلاحات القطاع السياحي على عدد الاسرة خلال الفترة (1990-2000): لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على القطاع السياحي إلى الزيادة في عدد الأسرة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (19): تطور عدد الأسرة حسب الدرجة خلال الفترة (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
فندق 5 نجوم	2758	2400	2400	4566	4802	4943	5158	5785	5785	3888	4604
فندق 4 نجوم	3535	6844	6844	4429	4656	4792	5001	5047	5093	3222	3222
فندق 3 نجوم	21715	23630	23908	23947	25176	25914	27040	27204	28968	17029	21310
فندق 2 نجمة	6151	3192	3192	5620	5908	6081	6345	6374	7284	5557	5519
فندق 1 نجمة	2534	2534	3194	2452	2581	2657	2772	2827	2975	2509	2541
غير مصنف	17119	16386	16386	16276	17112	17613	18379	19094	20876	30071	29891
المجموع	53812	54986	55924	57290	60235	62000	64695	65704	70981	76000	77424

المصدر: مستوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص59.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية الجزائرية قد عرف إرتفاعا خلال الفترة (1990-2000)، إذ قدر سنة 2000 ب 77242 بزيادة قدرها 31% عن سنة 1990، إذ تم تسجيل أكبر عدد للأسرة في فنادق ثلاث نجوم ب 30330 سرير بما نسبته 39,26% من إجمالي عدد الأسرة، كأكبر حصيلة فندقية من حيث الدرجة في الجزائر خلال هذه الفترة، أما فنادق الأربع نجوم فقد تم تسجيل 5100 سرير بنسبة مساهمة قدرت ب 6,6%، أما الفنادق غير مصنفة فقد سجلت قدرة إستقبال وصلت إلى 27100 سرير، بما نسبته 35,08%، أما فيما يخص فنادق الخمس نجوم وفنادق النجمتين، وفنادق النجمة الواحدة قدرت طاقات الاستقبال بها سنة 2000 ب 6200 سرير، 5190 سرير، 3322 سرير، على التوالي وهو ما يمثل ما نسبته 19,04% من إجمالي عدد الأسرة.

2- الفترة من 2001-2010:

2-1 حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2001-2010): يوضح الجدول الموالي حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2001-2010):

الجدول رقم 20: حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2001-2010)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمارات السياحية	0,70	1,09	1,32	1,52	1,85	1,86	2,05	1,53	1,65	1,36

المصدر: مجدوب علاء الدين، واقع التنمية السياحية في الجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2022، ص147.

من خلال الجدول نلاحظ حجم الاستثمارات الضعيف الموجه للقطاع السياحي خلال الفترة (2001-2010)، إذ لم يتجاوز في أحسن الأحوال ما قيمته 1,86 مليار دولار سنة 2006، أما أدني قيمة فقد كانت سنة 2001 ب0,7 مليار دولار.

2-2 طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة (2001 -2010):

بلغ عدد الأسرة في مراكز الإيواء السياحي الجزائري سنة 2010 ب 92377 سرير، بمعدل زيادة قدرها 21,53% خلال عشرة سنوات، أي بما مجموعه 19892 سرير، لكن هذه الزيادة كانت غير متساوية وغير عادلة بالرغم من شمولها لكافة الأنماط السياحية إذ قدر توزيع عدد الأسرة على الأنماط السياحية المختلفة لسنة 2010 في الجزائر كالتالي:

السياحة الحضرية 56,38% (52085 سرير)،

السياحة الشاطئية 33,9% (31322 سرير)،

السياحة الصحراوية 4,08% (3770 سرير)،

السياحة المعدنية 4,45% (4111 سرير)،

السياحة المناخية 1,17% (1089 سرير)،

والجدول الموالي يبين لنا توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة (2001 -2010):

الجدول رقم (21): توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة (2001 -2010)

	حضري	شاطئي	صحراوي	معدني	مناخي	إجمالي
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	23624	7197	6504	1097	73548
2003	35204	26034	8105	6905	1225	77473
2004	48680	21770	4431	5742	1411	82043
2005	42628	23148	11511	4608	913	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377

المصدر: خديجة عزوزي، مرجع سبق ذكره، ص207.

3- الفترة من 2010 إلى 2019: يوضح الجدول الموالي توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع خلال الفترة (2010-2019):

جدول رقم (22): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع خلال الفترة (2010-2019)

		حضري	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخي	المجموع
2010	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	784	252	57	45	14	1152
	عدد الاسرة	52085	31322	3770	4111	1098	92377
2011	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	784	284	57	45	14	1184
	عدد الاسرة	52445	31322	3770	4111	1098	92737
2012	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها						
	عدد الاسرة	54186	29886	9545	4675	1405	89896
2013	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	798	219	94	46	19	1176
	عدد الاسرة	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	872	209	60	26	18	1185
	عدد الاسرة	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	870	230	55	21	19	1195
	عدد الاسرة	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	903	231	56	22	19	1231
	عدد الاسرة	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	949	239	59	23	19	1289
	عدد الاسرة	69861	31326	4928	4266	1883	112264
2018	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	1002	249	73	25	19	1368
	عدد الاسرة	74712	32581	5477	4502	1883	119155
2019	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	1045	252	76	25	19	1883
	عدد الاسرة	80470	32926	5895	4502	1417	125676

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الديوان الوطني للإحصاء.

قدر عدد الأسرة السياحية في الجزائر لسنة 2019 ب 125676 سرير بزيادة قدرها 33299 سرير مقارنة بسنة 2010 التي بلغ عدد الأسرة خلالها ما مقداره 92377 سرير، أما عدد الفنادق

فقد قدرت الزيادة ب 265 فندق سنة 2019، مقارنة بسنة 2010 التي بلغ خلالها عدد الفنادق ما مجموعه 1152 فندق.

رغم الإرتفاع الذي عرفته المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة لها بالجزائر وهو ما إنعكس إيجابا على الإرتفاع في عدد الأسرة خلال الفترة (2010-2019)، إلا أنه هناك تباين واضح في توزيعها على حسب النوع، إذ هي موزعة كالتالي:

- السياحة الحضرية: عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها قدر سنة 2019 ب 1045 فندق، وهو ما يمثل 73,74% من إجمالي عدد الفنادق، وهو ما يعادل 80470 سرير،
- السياحة الساحلية: عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها قدر سنة 2019 ب 252 فندق، وهو ما يمثل 17,78% من إجمالي عدد الفنادق، وهو ما يعادل 32926 سرير،
- السياحة الصحراوية: عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها قدر سنة 2019 ب 76 فندق، وهو ما يمثل 5,36% من إجمالي عدد الفنادق، وهو ما يعادل 5895 سرير،
- السياحة الحموية: عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها قدر سنة 2019 ب 25 فندق، وهو ما يمثل 1,76% من إجمالي عدد الفنادق، وهو ما يعادل 4502 سرير،
- السياحة المناخية: عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها قدر سنة 2019 ب 19 فندق، وهو ما يمثل 1,34% من إجمالي عدد الفنادق، وهو ما يعادل 1883 سرير.

المبحث الثالث: أهمية السياحة في الجزائر

من المعروف والمسلم به أن لكل سياسة سياحية متبعة نتائج معينة سواء أكانت سلبية أو إيجابية معبرا عنها بالأرقام، هذه الأخيرة هي التي تعكس مدى أهمية وفاعلية القطاع السياحي داخل أي بلد، وهذا من خلال المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تعكس الصورة الحقيقية لقطاع

السياحة، وهذه المؤشرات متعددة ومتنوعة ويمكن حصرها في حركة السياح داخليا وخارجيا، حجم الإيرادات من العملة الصعبة، التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الإجمالي، ميزان المدفوعات، البطالة.

وباعتبار قطاع السياحة قطاعا يعتمد على عامل الإنتقال بهدف الإكتشاف والإستمتاع بالإجازات، هذا ما يؤدي إلى ضرورة وإلزامية معرفة الصورة الخارجية لأي بلد، عن طريق مقارنة مؤشرات السياحة المحلية مع المؤشرات السياحية لدول أخرى حتى يتسنى للسائح الأجنبي إختيار أفضل الوجهات السياحية العالمية.

المطلب الأول: مؤشرات السياحة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض مؤشرات السياحة الجزائرية، ممثلة في حركة السياح، عدد الليالي السياحية، حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2010-2019).

1- حركة السياحة في الجزائر: تنقسم حركة السياحة في الجزائر إلى سياحة موفدة وإلى سياحة عكسية.

1-1 السياحة الوافدة: هي حركة السياح الدوليين الوافدين سواء أجانب أو جزائريون مقيمون بالخارج، والجدول الموالي يوضح عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (23): عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السياح الجزائريون المقيمون بالخارج	1415509	1493245	1652101	1768578	1361248	626873	716732	742410	638360	437278
السياح الأجانب الوافدون	654987	901642	981955	964153	940125	1083121	1322712	1708375	2018753	1933778
المجموع	2 070 496	2394969	2634056	2732731	2301373	1709994	2039444	2450785	2657113	2371056

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من الجدول أعلاه إرتفاع في تعداد السياح الوافدون الى الجزائر سواء كانوا أجانب أو جزائريين مقيمين بالخارج خلال الفترة (2010-2019)، إذ قدرت سنة 2010 ب 496 070 2 سائح، أما في سنة 2019 فقد قدر العدد ب 2371056 سائح، بارتفاع قدر ب 300560 سائح.

رغم التقارب في عدد السياح خلال الفترة (2010-2019)، إلا أن مساهمة السياح الجزائريين المقيمين بالخارج قد إنخفضت في هذه الفترة إذ قدر الإنخفاض ب 978231 سائح، فبعد أن كان العدد سنة 2010 يقدر ب 1415509 سائح، إنخفض العدد ليبلغ سنة 2019 ما مقداره 437278 سائح.

على العكس من ذلك عرف توافد السياح الأجانب الى الجزائر إرتفاعا مستمرا ليتجاوز عتبة المليون سائح أجنبي سنة 2015، وليتجاوز عتبة المليونين لأول مرة سنة 2018.

1-2 السياحة العكسية: تمثل السياحة العكسية خروج السياح المقيمين بالجزائر نحو الخارج، والجدول الموالي يوضح أعداد السياح المقيمين بالجزائر والمتوجهين إلى الخارج خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (24): عدد السياح المقيمين بالجزائر والمتوجهين للخارج خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السياح المقيمين والمتوجهين للخارج	1757000	1715000	1911000	2136000	2839104	3683140	4529524	5058404	5609947	5731814

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

شهدت السياحة العكسية في الجزائر إرتفاعا مستمرا خلال الفترة (2010-2019)، بما مقداره 3 أضعاف خلال عشرة سنوات وبحجم زيادة قدرت ب 3974814 سائح، بعد أن كانت 1757000 سائح، ويعود السبب في ارتفاع السياحة العكسية في الجزائر إلى ما يلي:[1]

- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح،

- ضعف المنتوج السياحي للجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب،

- الظروف الأمنية وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينات،

- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد، سيما عامل الترويج.

1-3 المقارنة بين السياحة الوافدة والسياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

بداية من سنة 2014 بدأت حركة السياح بالجزائر تحقق نتائج سلبية باستمرار وبارتفاع مستمر، نتيجة تراجع السياحة الوافدة مقارنة بالسياحة العكسية، إذ بلغت سنة 2019 أعلى تراجع لها ب (3360758-) سائح، ويعود تحقيق رصيد سالب في حركة السياح إلى هشاشة القطاع السياحي

[1]- بن نعمة سليمة، بوروبة أمحمد الحاج، دراسة قياسية للإمكانيات السياحية في الجزائر وضرورة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2013)، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد5، سبتمبر 2016. ص144.

الجزائري، مقارنة بدول العالم وبخاصة دول الجوار، والجدول الموالي يبين لنا الفرق بين السياحة الوافدة والسياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

جدول رقم (25): المقارنة بين السياحة الوافدة والسياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السياحة الوافدة	2 070 496	2394969	2634056	2732731	2301373	1709994	2039444	2450785	2657113	2371056
السياحة العكسية	1757000	1715000	1911000	2136000	2839104	3683140	4529524	5058404	5609947	5731814
الرصيد	313496	679969	723056	596731	-537731	-1973146	-2490080	-2607619	-2952834	-3360758

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 23 والجدول رقم 24.

2- عدد الليالي السياحية في الجزائر:

عرفت مراكز الإيواء السياحي في الجزائر تسجيل ما مقداره 6815873 ليلة سياحية خلال سنة 2019، إذ استحوذت السياحة الداخلية على 82% من إجمالي الليالي السياحية، أما السياح الأجانب فلم يساهموا إلا ب 18% من الإجمالي، كذلك تم تسجيل تراجعا طفيفا في عدد الليالي السياحية للمقيمين بداية من 2016 ليصل سنة 2019 إلى ما مقداره 724557 ليلة سياحية مقارنة بسنة 2018، على العكس من ذلك فقد عرف عدد الليالي السياحية الخاص بالسياح الأجانب إرتفاعا مستمرا ليتجاوز عتبة المليون ليلة سياحية لأول مرة سنة 2017، وتبلغ أعلى رقم سنة 2019 وتصل إلى 1233019 ليلة سياحية، والجدول الموالي يبين لنا عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (26): عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنة	المقيمين	غير المقيمين	المجموع
2010	5185231	754103	5939334
2011	5484105	845367	6329472
2012	5703550	936631	6640181
2013	5926968	994266	6921234
2014	6215932	837812	'7053744
2015	6307411	839161	7146572
2016	6283910	992611	7276521
2017	6260409	1146061	7406470
2018	6 220 730	1 345 003	7 565 733
2019	5 582 854	1 233 019	6 815 873

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

3- واقع الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019):

3-1 حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019): يوضح الجدول الموالي حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم 27: حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاستثمارات	1,36	1,23	1,26	1,30	1,40	1,71	1,87	1,81	1,67	1,75
% من الاستثمارات الكلية	-	-	2,9	2,6	2,5	2,5	2,5	2,4	2,2	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على

- مجدوب علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص147.
- آسيا بلقاضي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2020/2019، ص141.

من خلال الجدول نلاحظ حجم الاستثمارات الضعيف الموجه للقطاع السياحي خلال الفترة (2010-2019)، إذ لم تتعدى في أحسن الأحوال 1,75 مليار دولار سنة 2019، أما أدني قيمة فكانت سنة 2011 ب 1,23 مليار دولار، كما أن نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي تعتبر ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية إذ لم تتجاوز 2,9% كأعلى نسبة سنة 2012 من إجمالي المبالغ الموجهة للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2010-2019).

3-2 واقع الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019): يوضح الجدول الموالي واقع الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (28): واقع الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة (2010-2019)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مشاريع في طور الإنجاز	329	344	405	382	385	504	584	764	799	889
مشاريع متوقفة	121	130	122	102	104	101	119	147	181	239
مشاريع غير منطلقة	-	-	-	-	296	607	793	928	1631	1220
مشاريع منتهية الاشغال	-	-	-	-	76	58	106	107	67	107
المجموع	450	474	527	484	861	2701	6201	1946	2210	2455

المصدر: من إعداد الباحث بناء على

- إيزة آمال، السياحة صناعة مستدامة -دراسة ميدانية لولاية وهران-رسالة ماجيستير في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران2، 2018-2019، ص112.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، المديرية الفرعية للإحصائيات.
- بن علية لخضر، دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد السابع، جوان 2017، ص78.

بلغ عدد المشاريع الموجهة لترقية القطاع السياحي نهاية سنة 2019 ب 2455 مشروع، لكن وبحسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية قدرت المشاريع التي هي فعلا في طور

الانجاز ما نسبتها 36,21% من إجمالي المشاريع وبتكلفة تقدر ب 579,84 مليار دينار، وهو ما يمثل 39,22% من الكلفة الإجمالية والمقدرة ب 1478,18 مليار دينار، وهو ما وفر 118254 منصب شغل، أما باقي المشاريع فإما متوقفة أو غير منطلقة، وهذا ما يعكس الإهمال الذي يعيشه قطاع السياحة بالجزائر.

المطلب الثاني: تنافسية السياحة الجزائرية على الساحة الدولية

تعتبر الصورة السياحية لأي بلد في الخارج عامل جد مهم لمعرفة الوضعية السياحية الداخلية، وهذا لتحديد أفضل الوجهات السياحية على المستوى العالمي عن طريق الإعتماد على مؤشرات سياحية معترف بها دوليا، وسيتم الإستعانة بمؤشر تنافسية السياحة والسفر الدولي لمعرفة الصورة السياحية للجزائر على المستوى الدولي.

1- تعريف مؤشر تنافسية السياحة والسفر الدولي (المنتدى الاقتصادي العالمي):

يعد المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة تسعى لتعزيز الواقع العالمي عبر تمكين تفاعل قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الأكاديمي، والمفكرين وصناع القرار لتشكيل أجندات عالمية وأجندات للقطاعات الصناعية، وتأسس المنتدى كمنظمة غير ربحية في عام 1971، ويقع مقره في مدينة جنيف السويسرية،[1] يستمد التقرير أهميته من كونه مقياس حقيقي لتقييم القدرات التنافسية للقطاع السياحي على المستوى الدولي والإقليمي، والمؤشر هو قياس للعوامل التي تجعل الدولة جذابة لتطوير الأعمال في صناعة السفر والسياحة، فهو يبرز نقاط القوة ومواطن الضعف لكل بلد يشمله المسح كل عامين، ومدى جاذبية البلدان كوجهات سياحية متميزة تستقطب الزوار

[1]- زين يونس، نصير احمد، غانية نذير، تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية "قراءة تقييمية لحالة الجزائر وفق "مؤشرات المنتدى العالمي دافوس"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد2، العدد3، ديسمبر 2018، ص42.

والمسافرين الراغبين في إشباع إحتياجاتهم من المتعة والتسلية والترفيه وغيرها، خصوصا وأن التنمية السياحية أصبحت رافد استراتيجي من روافد التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات بلوغها للإسهام في رفاهية المجتمعات،[1] كما يتم الاستعانة في إعداد المؤشر على بيانات من مصادر عالمية مختلفة كالمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، الإتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN).[2]

2- مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2019: في التقرير الأخير لسنة 2019 غطى مؤشر السياحة والسفر 140 إقتصادا عن طريق قياس مجموعة العوامل والسياسات التي تمكن من التنمية المستدامة لقطاع السياحة والسفر، مما يساهم في التنمية السياحية والقدرة التنافسية للبلد، حيث إعتمدت منهجية التصنيف على أربعة محاور أساسية مقسمة على 14 مؤشر، ولكل مؤشر متغيرات تدخل في تركيبه وقدرها 90 متغير، وتتمثل المحاور الأربعة الأساسية في:

2-1 البيئة التمكينية:

وتتمثل في خمسة عناصر وهي:

بيئة الأعمال في مجال السياحة والسفر، الأمن والسلامة، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل في قطاع السياحة والسفر، وكذا جاهزية المعلومات والاتصالات.

---

[1]- بن مرزوق نبيل، يدو محمد، تنافسية الصناعة السياحية الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 01، (2019)، ص439.

[2]- يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد03، 2017، ص171.

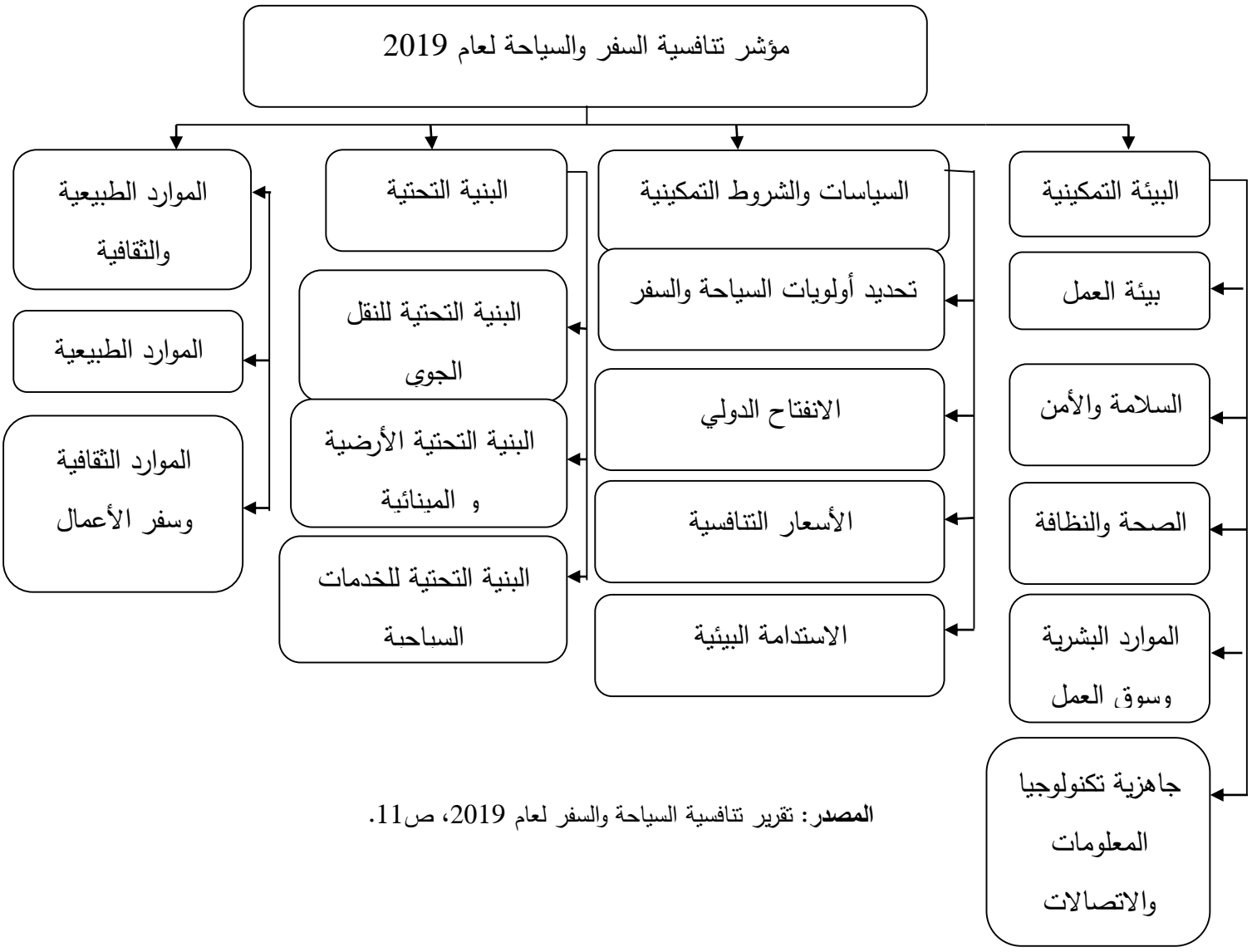
2-2 السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر: وتتكون من المؤشرات الفرعية التالية: أولويات قطاع السياحة والسفر، الإنفتاح الدولي على العالم، تنافسية الأسعار، الإستدامة البيئية.

2-3 البنية التحتية: ويتكون هذا المؤشر من: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري والبحري، البنية التحتية لخدمات السياحة.

2-4 الموارد الطبيعية والثقافية: وتشمل الموارد الطبيعية والثقافية .

والشكل الموالي يبين لنا معايير التصنيف المتبعة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي

الشكل رقم (7): معايير التصنيف المتبعة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي وفق تقرير 2019



المصدر: تقرير تنافسية السياحة والسفر لعام 2019، ص11.

أما من حيث ترتيب الجزائر من حيث تنافسية القطاع السياحي الجزائري وفق المنتدى الاقتصادي العالمي فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): تنافسية صناعة السياحة والسفر لعام 2019

المؤشر	الجزائر	
	الترتيب	التنقيط
المؤشر الفرعي أ: البيئة التمكينية	80	4,6
عمود1: بيئة الأعمال	118	3,9
عمود2: السلامة والأمن	53	5,6
عمود3: الصحة والنظافة	76	5,2
عمود4: الموارد البشرية وسوق العمل	102	4,1
عمود5: جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	89	4,2
المؤشر الفرعي ب: السياسات والشروط التمكينية للسياحة والسفر	134	3,6
عمود6: تحديد أولويات السياحة والسفر	132	3,1
عمود7: الانفتاح الدولي	139	1,5
عمود8: الأسعار التنافسية	08	6,2
عمود9: الاستدامة البيئية	133	3,5
المؤشر الفرعي ج: البنية التحتية	115	2,3
عمود10: البنية التحتية للنقل الجوي	99	2,2
عمود11: البنية التحتية الأرضية والمينائية	90	2,8
عمود12: البنية التحتية للخدمات السياحي	136	1,8
المؤشر الفرعي د: الموارد الطبيعية والثقافية	80	2,1
عمود13: الموارد الطبيعية	126	2,1
عمود14: الموارد الثقافية وسفر الأعمال	51	2,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير تنافسية السياحة والسفر لعام 2019.

حسب تقرير مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر لعام 2019 والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي فقد حلت الجزائر في مراتب متدنية من 140 دولة شملها التصنيف، إذ أحسن مرتبة تم تحقيقها في المؤشرات الفرعية كانت في مؤشر البيئة التمكينية وهي المرتبة 80 بتنقيط 4,6، أما أحسن ترتيب من حيث الأعمدة فقد سجل في العمود الخاص بالأسعار التنافسية وحققت الجزائر من وراءه مرتبة جيدة وهي المرتبة الثامنة وبتنقيط قدر ب 6,2.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في تشكيل (الناتج المحلي الاجمالي، العمالة، الميزان التجاري)

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مكانة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، التشغيل وهذا خلال الفترة الزمنية 2010 الى غاية 2019.

1- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: يوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع السياحة في تكوين الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (30): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم) خلال الفترة (2010-2019) **الوحدة:(%)**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة المساهمة	3,39	3.7	3.7	1	1,1	1,2	1,6	1,6	1,7	1,8

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا خلال الفترة (2010-2019)، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 3,39%، لتسجل أدنى إنخفاض في نسبة المساهمة سنة 2013 ب 1 %، لتشهد إرتفاعا طفيفا سنة 2017 لتبلغ نسبة المساهمة 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يعكس الدور الثانوي لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.

2- مساهمة السياحة في توظيف اليد العاملة: يوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع السياحة في توظيف اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (31): مساهمة السياحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	213000	220000	224028	256028	261289	261289	265803	270317	300000	320000

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي في توظيف اليد العاملة في الجزائر تبقى ضئيلة، بالرغم من الإرتفاع الطفيف الذي تم تسجيله خلال الفترة (2010-2019)، والذي قدر ب 107000 منصب عمل أي بنسبة زيادة قدرت ب 33,43%، وترجع هذه المساهمة الضئيلة إلى النمو البطيء الذي يعرفه القطاع السياحي الجزائري بسبب قلة الاستثمارات الموجهة إليه.

3- مساهمة قطاع السياحة في الميزان التجاري الجزائري: يوضح الجدول الموالي وضعية الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (32): وضعية الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

خدمات السياحة والأسفار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إيرادات	219,1	208,3	196,4	230,4	258,3	303,7	208,6	140,5	169	165
نفقات	574,3	501,7	427,8	410,2	612,1	676,7	474,6	580,4	494	500
الرصيد	355,2-	293,4-	231,4-	179,7-	353,8-	373,0-	266-	439,9-	325-	335-

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

سجل رصيد الميزان التجاري السياحي الجزائري عجزا خلال الفترة (2010-2019)، وبلغ أقصاه سنة 2017 ب (-439,9) مليون دولار، ويمكن إرجاع هذا العجز المستمر إلى تفضيل السياح المقيمين السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، وضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري إقليميا ودوليا.

خلاصة:

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية جد مهمة تجعلها دولة سياحية بامتياز نظرا لما تمتاز به من تنوع في العادات والتقاليد التي تميز كل منطقة على حدى وهو ما أدى إلى تنوع في الموروث الثقافي الجزائري، كذلك شساعة مساحة الجزائر جعلها تتمتع بتنوع في الأقاليم المناخية وتنوع في طبيعة التضاريس، بدءا بسهول وجبال منطقة التل والغابات التي تتوفر عليها على إمتداد الشريط الساحلي، وصولا إلى منطقة الهضاب العليا وسلسلة الأطلس الصحراوي، وأخيرا الصحراء التي تعادل مساحتها 2 مليون كلم مربع والتي تعتبر مورد سياحي خام، نظير ما تمتاز به من معالم تاريخية ضاربة في القدم.

كذلك الموقع الاستراتيجي للجزائر على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط جعلها مركزا وإمتدادا لأغلب الحضارات المتعاقبة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وهو ما ورث للجزائر إرثا ثقافيا وتاريخيا معتبرا ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز المقومات السياحية الجزائرية.

ولكن بالرغم من ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات سياحية معتبرة بالإضافة إلى كافة المشاريع التي خصصتها الجزائر لتطوير القطاع السياحي، بالرغم من كل ذلك تبقى الأرقام المسجلة لا تعكس تلك الإمكانيات، ويظهر هذا من خلال المساهمة الضئيلة لقطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في التشغيل وتحسين ميزان المدفوعات، كذلك الإرتفاع في السياحة العكسية في الجزائر نتيجة خروج السياح المقيمين مقارنة بتوافد السياح الأجانب خير دليل على هشاشة قطاع السياحة بالجزائر.

الفصل الثالث

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تسعى كافة دول العالم خاصة دول العالم الثالث إلى بناء إقتصاد وطني قوي ومتماسك، متعدد الأنشطة الاقتصادية وذو دخل متنوع، وهذا من أجل تفادي الوقوع في أزمات اقتصادية يكون من أهم أسبابها الاعتماد على تصدير مورد إقتصادي واحد.

وعليه فقد سعت الجزائر جاهدة منذ استقلالها إلى تحقيق إقتصاد متنوع ومتعدد الموارد الاقتصادية، سواء من حيث المساهمة الفعلية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي أو عن طريق تنويع الصادرات الوطنية، وقد إعتمدت الجزائر لتحقيق هذا المسعى على عوائد العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، من خلال تبني السلطات الجزائرية طيلة 60 سنة على برامج اقتصادية عديدة، وهذا بالرغم من تغير المعطيات الاقتصادية الدولية تبعا للظروف السياسية السائدة، ما دفع بالجزائر إلى تبني النظام الاشتراكي في بادئ الأمر كأساس لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ثم التحول إلى إقتصاد السوق والقيام بعديد الإصلاحات الاقتصادية، بما يتماشى ومعالجة مخلفات الاشتراكية.

من خلال ما سبق ولمحاولة معرفة الملامح العامة للاقتصاد الجزائري ودور الايرادات البترولية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطرق لجهود الجزائر الكبيرة لتحقيق التنويع الاقتصادي يمكن تقسيم الفصل الثالث إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية سنة 1966

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة النظام الاشتراكي

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة إقتصاد السوق

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية سنة 1966

أدت سياسة فرنسا الاستعمارية بالجزائر والمطبقة طيلة 132 سنة إلى التأثير على الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة، وهذا من خلال الإجراءات التي عملت فرنسا على تطبيقها منذ السنوات الأولى للاستعمار، بهدف إستغلال وتسخير كافة الموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت موارد مادية، أو طبيعية أو بشرية خدمة لمتطلبات السوق الفرنسية، هذا ما أدى إلى تحول الاقتصاد الجزائري إلى إقتصاد تابع للاقتصاد الفرنسي سواء عن طريق تزويده بما يحتاجه من مواد أولية، أو من خلال تصريف المنتجات والبضائع الفرنسية بالجزائر.

هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال إلى العمل على التخلص من التبعية الاقتصادية الفرنسية بشتى الطرق، وهو ما أدى إلى الإسراع في تغيير الملامح العامة للاقتصاد الوطني بما يخدم مصالح الشعب الجزائري، عن طريق بناء المؤسسات التي تمثل الاقتصاد الوطني تحت راية النهج الاقتصادي الاشتراكي، الذي يختلف تماما عن النظام الاقتصادي الفرنسي الامبريالي.

المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي قبل إكتشاف البترول

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة الملامح العامة للاقتصاد الجزائري، وأهم الخصائص التي كان يتميز بها خلال المرحلة الطويلة للتواجد الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وبالتحديد قبل اكتشاف أهم ثروة باطنية في العصر الحديث وهي البترول، ومعرفة أهم الإجراءات التي طبقتها فرنسا بالاقتصاد الجزائري خدمة للأغراض الفرنسية.

1- السياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة في الجزائر قبل إكتشاف البترول

طبقت فرنسا في الجزائر سياسة "عدم تصنيع المستعمرة"، فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي، التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية، مما أدى إلى المساهمة الضئيلة للصناعة المحلية والحرف في الناتج المحلي الاجمالي إذ لم تتعدى 10٪ سنة 1955،[1] هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري إقتصادا زراعيا يعتمد على الصادرات الزراعية التي كانت محرك للنمو والتطور في الجزائر وكانت صناعة الخمور أساسها، ويعود ذلك لسلطات الاستعمار التي وضعت أجود الأراضي الزراعية بيد المعمرين منذ سنة 1920، مما أدى إلى خلق قطاع إقتصادي مزدوج أحدهما عصري أوروبي يستعمل وسائل إنتاج متطورة ويستغل أجود الأراضي، وقطاع ثاني ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي ويستعمل وسائل بدائية ويستغل الأراضي الرديئة غير الخصبة على سفوح الجبال.[2]

2- نسب الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 1952: يوضح لنا الجدول الموالي نوعية الصادرات والواردات الجزائرية للنظام الاقتصادي الذي أوجده المحتلين الفرنسيين في الجزائر، لا سيما إذا ما عرفنا أن حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا يصل إلى 76٪، ومع الاتحاد الفرنسي إلى 7٪ و17٪ مع الدول الأخرى.[3]

---

[1]- أسامة سحاب الجنابي، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات، جامعة بابل، العراق، المجلد4، العدد3، ديسمبر 2014، ص228.

[2]- عمار مصطفاوي، مفيد عبد اللاوي، بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال، على الموقع:
https://www.researchgate.net تاريخ الاطلاع 2022/02/22.

[3]- أسامة سحاب الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص228.

الجدول رقم (33): نسب الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 1952

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	٪87	مواد نباتية	٪16
مواد حيوانية	٪2	مواد حيوانية	٪2
مواد معدنية	٪6	مواد معدنية	٪6
مواد مصنوعة	٪5	مواد مصنوعة	٪55

المصدر: أسامة سحاب الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص228.

يعكس الجدول أعلاه الطبيعة الزراعية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وبالتحديد قبل إكتشاف البترول، إذ قدرت صادرات المواد النباتية ما نسبته 87٪ من إجمالي الصادرات، أما صادرات المواد المصنعة فلم تتجاوز 5٪ من إجمالي الصادرات، في المقابل فقد قدرت واردات المواد المصنعة ما نسبته 55٪ من إجمالي الواردات، وهو ما يعكس سياسة التهميش التي طبقتها السلطات الاستعمارية ضد الاقتصاد الجزائري، من خلال إتباع سياسة عدم التصنيع بالجزائر بهدف جعل الاقتصاد الجزائري سوقا لتصريف المنتجات الفرنسية.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي بعد إكتشاف البترول

أدى إكتشاف كميات معتبرة من النفط في الجزائر سنة 1956 إلى سعي السلطات الاستعمارية الفرنسية إحكام سيطرتها عليه حفاظا على مصالحها الاقتصادية، وضمان الاستفادة قدر المستطاع من الثروة النفطية التي عملت على تغيير جذري في هيكلة الاقتصاد الوطني، أما الملامح العامة للاقتصاد الجزائري فتمثلت في المشاريع الفرنسية بالجزائر، إضافة إلى المساهمة المعتبرة للقطاع البترولي في الناتج المحلي الاجمالي وفي الصادرات.

1- مشروع قسنطينة (1959-1963): أعلن عنه الرئيس الفرنسي شارل ديغول بتاريخ 03 أكتوبر 1958 في خطاب له بقسنطينة، وهو مخطط اقتصادي تنموي دعت إليه السلطات الفرنسية بعد أن إشتدت الثورة التحريرية، فهذا المشروع من وجهة النظر الفرنسية هو مشروع إقتصادي واجتماعي وثقافي يهدف إلى إعادة إعمار البلاد وتنميتها، أما من وجهة نظر الجزائريين فهو مشروع إستعماري هدفه إفشال الثورة وإبعاد الشعب عنها وعن جيش التحرير والعمل على إقناعه بضرورة الاندماج في فرنسا، وكان المشروع في أهدافه المعلنة يعمل على تحقيق النتائج التالية خلال 5 سنوات:[1]

- توزيع ما مساحته 250000 هكتار من الأراضي الزراعية على الجزائريين،
- إسكان مليون جزائري من خلال إنجاز 200000 وحدة سكنية،
- تطوير الري،
- توظيف 10٪ من الجزائريين كإطارات إلى جانب الفرنسيين في قطاعات الجيش والتربية والإدارة،
- فتح المدارس أمام 1.5 مليون طفل جزائري بلغوا سن التعليم،
- مساواة رواتب الجزائريين مع الفرنسيين،
- تطوير الصناعة في الجزائر وتنمية الموارد الطاقوية حديثا.

2- حصة القطاع البترولي من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

أدى اكتشاف البترول في السنوات الأخيرة لتواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر إلى تغيير جذري في هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحويله من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي يعتمد بدرجة كبيرة على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، إذ قدرت نسبة المساهمة

[1]- عمار مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص19.

سنة 1958 ب 14٪ ما مقداره 410 مليون فرنك فرنسي، أما في سنة 1960 فقدرت مساهمة المحروقات في الناتج الوطني ما مقداره 34٪، أي ما يعادل 1490 مليون فرنك فرنسي، أما في سنة 1962 فقد وصلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي إلى النصف 48٪ ما يعادل 1320 مليون فرنك فرنسي، وهو ما يعكس التحول الكبير للاقتصاد الجزائري واعتماده على الريع البترولي كمصدر أساسي للدخل، والجدول الموالي يبين لنا حصة القطاع البترولي من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1958-1962):

الجدول رقم (34): حصة القطاع البترولي من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1958-1962)

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليون فرنك فرنسي)	المحروقات (مليون فرنك فرنسي)	حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام (٪)
1958	2880	410	14
1960	4440	1490	34
1962	2740	1320	48

المصدر: عيه عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد5، جوان2011، ص202.

3- بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1959-1962):

أدت السنوات الأولى لإكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية تصديره نحو السوق الفرنسية تلبية لاحتياجات الاقتصاد الفرنسي، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى التغيير في التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية، من المواد النباتية إلى صادرات المحروقات، مما أدى إلى الرفع من مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات، إذ قدرت سنة 1959 ب 58٪ وهو ما يعادل 3747 مليون فرنك فرنسي، أما في سنة 1960 و1961 فقد قدرت نسبة المساهمة ب 54٪ لكليهما وهو

ما يعادل 3589 مليون فرنك فرنسي، 3146 مليون فرنك فرنسي على التوالي، أما أعلى نسبة مساهمة فكانت سنة 1962 ب 59٪ من إجمالي الصادرات وهو ما يعادل 3069 مليون فرنك فرنسي، والجدول الموالي يبين لنا بنية الصادرات الجزائرية خلال العهد الاستعماري وتحديدا بعد إكتشاف البترول ودخوله حيز الاستغلال:

الجدول رقم (35): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1959-1962)

السنوات / البيان	الصادرات الإجمالية (مليون فرنك فرنسي)	صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (٪)
1959	3747	٪58
1960	3589	٪54
1961	3146	٪54
1962	3069	٪59

المصدر: عيه عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص202.

4- بنية الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1959-1962):

شهدت الفترة من سنة 1959 إلى غاية 1962 تطورا في بنية الاستثمارات الفرنسية بالجزائر إذ خلال هذه المرحلة تم تسجيل ما مقداره 10080 مشروع استثماري، موزعة ما بين القطاع العام بما نسبته 70٪ من إجمالي المشاريع والمقدرة ب 7000 مشروع استثماري، أما القطاع الخاص فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي قام بها المستعمر الفرنسي في الجزائر خلال نفس الفترة 3080 مشروع وهو ما يمثل 30٪ من إجمالي المشاريع.

كما أخذ قطاع النفط حصة الأسد من إجمالي المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (1959-1962) بإجمالي 5120 مشروع، وهو ما يمثل 50٪ من إجمالي المشاريع، وهو ما يعكس محاولة فرنسا تحقيق أكبر استفادة من الحقول البترولية المكتشفة حديثا، والجدول الموالي يبين لنا بنية

الاستثمارات في الجزائر خلال العهد الاستعماري وتحديدا بعد إكتشاف البترول ودخوله حيز الاستغلال:

الجدول رقم (36): بنية الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1959-1962)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	قطاع النفط
1959	845	1345	1450
1960	1630	1500	1520
1961	995	2435	1230
1962	210	1720	920
المجموع	3080	7000	5120

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ب ت، ص5.

المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (1962-1966)

مباشرة بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على محاولة التحكم والتسيير في كافة الموارد الاقتصادية المتوفرة، من خلال وضع الأسس والركائز الأولى للاقتصاد الوطني عن طريق مجموعة من الإجراءات المتخذة بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي، ومحاولة السيطرة على الفوضى التي خلفها الاستعمار بعد رحيله وبخاصة مغادرة اليد العاملة الأوروبية المؤهلة.

1- الملامح العامة للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال 1962: تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بوضعية إقتصادية يمكن وصفها كما يلي:[1]

[1]- مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013-2014، ص20.

– غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية كالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80٪ من النشاطات الصناعية بيد المعمرين،

– قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون يقدر ب 3 مليون هكتار، ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة،

– الهياكل القاعدية: تركت فرنسا حوالي 10000 كلم من الطرقات و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية،

– مغادرة ما يقرب مليون أوروبي الجزائر قبل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها 50000 إطارا من المستوى العالي، 35000 إطارا متوسطا و100000 عامل ومستخدم، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما،

– وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع البنوك الأجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ، وعند مغادرة الأوروبيين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك فرنسي وانعدام الائتمان، ونتج عن ذلك قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

2– الإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني: تميزت هذه المرحلة بالاستثمارات الاستعجالية الضعيفة نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة لعدم إكتمال نموذج التنمية وانشغال الدولة بالتنظيم الإداري والإنتاجي، كما قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1962، والمناجم سنة 1966، كما أن اللجان التسييرية بدأت تزول وحلت محلها الشركات

الوطنية،[1] وهذا عن طريق برنامج طرابلس (جوان 1962)، الذي نص على أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات زراعية عصرية، وهذا بسبب توفر الجزائر على إمكانات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب يتعين على الدولة بواسطتها أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة، أما ميثاق الجزائر (أبريل 1964)، فقد حدد ضمنيا شروط تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحديد أهداف التصنيع التي تمثلت في: [2]

– خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة،

– توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات، لاسيما مواد الاستهلاك ورفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد،

– فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها،

– إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

3– الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1963–1966): لمحاولة تحقيق الأهداف السابقة قامت الدولة الجزائرية باستثمارات في قطاعات إقتصادية مختلفة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

---

[1]– كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر 2005، ص55.

[2]– عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي (24)(2)، نوفمبر 2015، ص165.

الجدول رقم (37): التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1963-1966) **الوحدة: مليون دينار**

القطاع	السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة		60,8	147,9	98,2	338,8	645,7
الصناعة		151	131,6	156,8	370,9	810,3
باقي القطاعات		1719,2	1827,7	1562,7	2404,8	6442,8

المصدر: محاضرات في الاقتصاد الجزائري، المحاضرة الثانية: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2020-2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة (1963-1966)، قد ركز على قطاعي الزراعة والصناعة بإجمالي مبالغ مالية قدرت ب 645,7 مليون دينار و810,3 مليون دينار على التوالي، وهو يمثل ما نسبته 10٪ لقطاع الزراعة، و12,75٪ لقطاع الصناعة من إجمالي المشاريع الاستثمارية المقدرة ب 6442,8 مليون دينار.

4- حالة القطاع الخاص: فيما يخص وضعية القطاع الخاص فقد كان يتفرع إلى فرعين هما:[1]

4-1 قطاع خاص أجنبي: ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز.

4-2 قطاع خاص وطني: ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص لا يحظى بدعم السلطات العمومية، فصدور قانون الاستثمارات سنة 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعني ضمنيا منع الاستثمار الخاص الوطني، وفي نفس السنة تم تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي.

[1]- بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019، ص72.

4-3 مجال تحفيز الاستثمارات الخاصة: من أجل تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1962-1966)، قامت الجزائر بإصدار ما يلي:

4-3-1 قانون 1963: صدر أول نص قانوني يتعلق بالاستثمارات بعد الاستقلال مباشرة وذلك في عام 1963، كان موجها إلى رؤوس الأموال الأجنبية حيث إستفاد المستثمرون الأجانب من مجموعة من الضمانات العامة تمثلت في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون والإقامة خاصة المساواة الجبائية، الضمانات ضد نزع الملكية، وكذلك بعض الضمانات الخاصة من بينها الحماية الجمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج،[1] لكن المادة 25 من نفس القانون تشير إلى وجوب إدراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة (إقتصاد إشتراكي)، لكن الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار، خاصة مع بداية حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد كانت إنعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة، إذ في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين إستثماريين فقط.[2]

4-3-2 قانون 1966: صدر القانون الثاني في 15 سبتمبر 1966، وأكد هذا القانون على إحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم إعتبارها حيوية، لكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي، وقد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال

---

[1]- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي -دراسة نظرية وقياسية (1970 - 2008) - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، 2011/ 2012، ص96.

[2]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص111.

إنشاء مؤسسات إقتصادية جديدة التصريح المسبق (قبل الاستفادة من الحوافز الجبائية)، وأنشأ لذلك لجنة وطنية للاستثمار.[1]

5- واقع التجارة الخارجية من سنة 1963 إلى غاية سنة 1965: يوضح الجدول الموالي واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1963-1965):

الجدول رقم (38): التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1963-1965)

الوحدة: مليون دينار

	1963				1964				1965			
	الصادرات	٪	الواردات	٪	الصادرات	٪	الواردات	٪	الصادرات	٪	الواردات	٪
مواد غذائية ومشروبات أخرى	1151	30,70	766	22.28	1394	38,85	915	26,35	1138	34.35	781	25.35
الطاقة والمحروقات	2168	57,48	294	8,55	1933	53,87	35	0.01	1690	51.02	25	0.08
منتجات خاصة	312	8,32	213	6,19	148	4,12	226	0.06	188	5.67	253	8.21
سلع التجهيز	42	1,12	609	17,71	50	1,39	548	15.78	57	1.72	537	17.43
منتجات نصف مصنعة	54	1,44	431	12,54	51	1,42	562	16.18	52	1.57	581	18.86
مواد استهلاكية	20	0,05	1109	32,26	12	0,03	1186	34.15	20	0.06	1135	36.85
سلع أخرى	1	0,002	60	1,74	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	100	3437	100	3588	100	3472	100	3312	100	3080	100
الميزان التجاري	311				116				167			

المصدر: سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2017، ص126.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1963-1965) قد استحوذت عليها صادرات الطاقة والمحروقات بمتوسط يقدر ب 54.12٪، بالإضافة إلى صادرات المواد الغذائية التي بلغ متوسط إجمالي مساهمتها من إجمالي الصادرات ما مقداره 34٪ خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه المساهمة المعتبرة لقطاع المحروقات إلى امتلاك الجزائر لاحتياطات هامة من البترول، أما صادرات المواد الغذائية فترجع إلى استحواذ الجزائريين على أجود الأراضي الزراعية التي تركها المستعمر الفرنسي.

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص112.

أما من حيث الواردات فقد سجلت المواد الاستهلاكية أكبر حصيلة للواردات الجزائرية خلال الفترة (1963-1965)، بمتوسط يقدر بـ34,4٪ وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى المداخيل المتأتية من صادرات المحروقات، فيما حلت المواد الغذائية ثانية من حيث الواردات بمتوسط يقدر ب 24,66٪، أما واردات سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة فقد بلغ متوسط وارداتها مجتمعة خلال نفس الفترة ما متوسطه 32,83٪، وهذا ما يعكس جهود الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة النظام الاشتراكي

بعد مرحلة الانتظار وتوضيح الرؤى التي دامت 4 سنوات، بدأت الجزائر في تكريس مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال إتباع سياسة التخطيط المركزي كأساس لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة وفي كافة الميادين، وهذا بهدف الوصول إلى إقتصاد قوي ومتنوع يكون تأثيره يشمل الجوانب الأخرى وبخاصة الجانب الاجتماعي المرتبط بالتشغيل من خلال خلق فرص العمل، الذي يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطن الجزائري.

هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية خلال مرحلة النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى تبني عديد المخططات الاقتصادية خلال الفترة (1967-1989)، وهذا عن طريق استغلال الفوائض المالية المعتبرة المتأتية من الصادرات البترولية خاصة خلال مرحلة السبعينات.

من خلال ما سبق سنحاول معرفة أهم الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر خلال فترة النظام الاقتصادي الاشتراكي المتضمنة مرحلة المخططات الاقتصادية، ومعرفة الانعكاسات على ظاهرة التنويع الاقتصادي بالجزائر.

المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي

ركزت السلطات الجزائرية في هذه الفترة على تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي بحذافيره، وهذا عن طريق تسييرها وملكيتها ومراقبتها، لكافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية، تجارية، مصرفية...، وهذا في إطار المخططات الاقتصادية.

1- الإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني: تمثلت الإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني في:[1]

1-1 المخطط الثلاثي (1967-1969): إرتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المتعلقة بالمحروقات.

1-2 المخطط الرباعي الأول (1970-1973): من خلاله حددت إتجاهات التخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة، وفي هذه المرحلة أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين إحداهما للاستغلال وآخر للاستثمار وذلك لتحديد شكل التمويل، فنفقات الاستغلال تمول بقروض قصيرة الأجل، ونفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل ومتوسطة.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية إقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة، وذلك من أجل منعها من التمويل الذاتي بالإضافة إلى هدف آخر وهو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

---

[1]- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص19.

1-3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): وهو تكملة للمخطط السابق، حيث إتجهت الجهود إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، تتمتع هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي.

1-4 مرحلة التوقف عن التخطيط الشامل (1978-1979): خصصت هذه المرحلة بالكامل لإنجاز ما تبقى من المشاريع المبرمجة في المخططات الثلاثة السابقة، وكذا برمجة مشاريع إستثمارية جديدة.[1]

أما من حيث المخصصات المالية لمرحلة التخطيط المركزي فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (39): المخصصات المالية لمرحلة التخطيط المركزي خلال الفترة (1967-1979)

البرنامج	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	البرنامج التكميلي (1978-1979)
المبالغ المالية المخصصة للمخططات الاقتصادية بالمليون دينار.	11078	27736	110236	20405

المصدر: من إعداد الباحث بناء على (الجدول رقم10، الجدول رقم12، الجدول رقم14)

1-5 القطاع الزراعي: تعتبر الثورة الزراعية التي شرع في تطبيقها في الريف الجزائري منذ 1972 عملية تنمية كبرى إستهدفت تحديث المناطق الريفية بقطاعيها الزراعي والرعوي، والعمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر، حيث تم إنشاء 312 تعاونية تحضيرية للاستثمار و793 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و1364 تعاونية زراعية للإنتاج، بلغ عدد المستفيدين منها

[1]- سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص31.

حوالي50000 متعاون؛ كما تم إنشاء 131 قرية فلاحية حتى سنة 1979، تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة آنذاك.[1]

2- انعكاسات سياسة التخطيط المركزي على التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1967-1979)

2-1 توزيع القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1969-1979): يوضح الجدول الموالي توزيع القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1969-1979):

الجدول رقم (40): توزيع القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1969-1979)

السنوات	معدل النمو GDP	الناتج الإجمالي مليار دولار	الخدمات	البناء	الصناعة	المحروقات	الفلاحة
1969	٪9,45	4,26	٪25,60	٪7,20	٪10,10	٪46,20	٪9,20
1970	٪10,80	4,65	٪25,70	٪7,40	٪11,00	٪45,30	٪9,10
1971	٪8,43	5,08	٪29,80	٪9,50	٪11,80	٪36,50	٪10,40
1972	٪8,86	6,76	٪24,70	٪9,60	٪10,70	٪45,00	٪8,20
1973	٪11,33	8,72	٪24,70	٪9,60	٪11,70	٪44,90	٪7,20
1974	٪27,42	13,2	٪25,30	٪12,50	٪10,30	٪41,40	٪8,70
1975	٪3,81	15,55	٪25,70	٪15,80	٪9,80	٪36,50	٪10,50
1976	٪7,49	17,73	٪25,40	٪11,00	٪11,00	٪36,10	٪9,30
1977	٪5,05	20,97	٪24,70	٪18,60	٪11,30	٪35,50	٪8,20
1978	٪8,39	26,36	٪23,40	٪19,20	٪12,20	٪35,00	٪8,40
1979	٪5,26	33,24	٪24,80	٪19,30	٪12,80	٪32,30	٪8,80

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب مساهمة مختلق القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة المكونة للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1969-1979)، لم تكن

[1]- بن قيلة سلمان، بومدفع الطاهر، كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات)، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد 25، العدد 60، 2021، ص596.

بنسب متقاربة، إذ ساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في خلق القيمة المضافة إذ تم تسجيل ما نسبته 32٪ سنة 1979 كأدني نسبة، أما أعلى نسبة مساهمة لقطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة المولدة للناتج فكانت سنة 1969 بما نسبته 46,20٪، ويمكن تفسير هذه المساهمة المعتبرة لقطاع المحروقات من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لسببين هما: الثروات النفطية الهامة التي تتمتع بها الجزائر والضعف الذي تعاني منه باقي القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي.

أما قطاع الخدمات فقد اعتبر ثاني قطاع من حيث المساهمة في خلق القيمة المضافة المولدة للناتج الوطني خلال الفترة (1969–1979)، كما عرف إستقرارا نوعا ما إذ تراوحت نسبة مساهمته ما بين 23,40٪ و29,80٪.

كما عرف قطاع البناء بدوره تحسنا ملحوظا ونموا مستمرا من خلال الإرتفاع في نسب المساهمة في القيمة المضافة المولدة للناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة، إذ قدرت سنة 1969 بما نسبته 7,20٪، ليسجل إرتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 1976 أين تم تسجيل إنخفاض في نسبة المساهمة ليصل إلى ما نسبته 11٪، مقارنة بسنة 1975 التي تم تسجيل ما نسبته 15٪، ليتواصل الارتفاع ويتم تحقيق أعلى نسبة مساهمة بما نسبته 19,20٪، وهو ما يمثل الضعف ب 2,5 مقارنة بسنة 1969، وهذا ما يعكس الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال العمومية خلال مرحلة تنفيذ المخططات الاقتصادية ما بين (1969–1979).

أما قطاع الصناعة فقد كان على عكس حجم الإنفاق الذي منح له، وهذا من خلال نسب المساهمة الضئيلة للقطاع في توليد القيمة المضافة إذ لم تتعدى نسبة 12,80٪ وكانت سنة 1979، وهذا ما يعكس النتائج السلبية التي تم تحقيقها من خلال المخططات الاستثمارية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (1969–1979).

أما قطاع الفلاحة فيعتبر أضعف القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة، وهذا ما يفسره النسب الضعيفة المحققة إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال ما نسبته 10,5٪ وكانت في سنة 1975، وهذا بسبب الإهمال الذي عرفه القطاع مقارنة بالاهتمام الذي حظيت به القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعة.

2-2 مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الفترة ما بين (1967-1978)

2-2-1 حجم الاستثمارات الخاصة المعتمدة ما بين (1967-1978): يوضح الجدول الموالي حجم الاستثمارات الخاصة خلال الفترة (1967-1978):

الجدول رقم (41): حجم الاستثمارات الخاصة المعتمدة خلال الفترة (1967-1978)

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الاستثمار مليون دينار	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	880

المصدر: عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2000-2001، ص70.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السنوات كلها ما بعد سنة 1966، وهي سنة صدور قانون الاستثمار الثاني بالجزائر، ورغم ذلك لم يساهم القطاع الخاص إلا بما مقداره 880 مشروع إستثماري خلال الفترة (1967-1978)، وهذا بسبب عديد التحفظات التي شملها القانون، بالإضافة إلى تأثير مختلف القرارات التي وضعت الاقتصاد الجزائري تحت مراقبة الدولة، توسع حركة التأميمات، متمثلة في تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي (1963)، تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري (جانفي 1963)، تأميم جميع البنوك الأجنبية (ماي 1966)، تأميم المناجم (ماي 1966)، تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل، تأميم

المحروقات1971،[1] قانون الاستثمار لسنة 1966 الذي أكد على إحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم إعتبارها حيوية من خلال تقييد الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، كما يتيح هذا القانون إمكانية اللجوء إلى التأميم في حالة تطلبت المصلحة العليا ذلك،[2] قانون المالية لسنة 1971 الذي وضع حد للمساعدات المقدمة للمستثمرين الخواص...)، وقد دلت الإحصائيات أن مساهمة القطاع الخاص الوطني في الاستثمارات الكلية خلال الفترة (1967-1978) لم تزد عن 5,1%.[3]

ب- تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة:

عرفت مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1963-1978) تراجعا ملحوظا وهذا بسبب النموذج الاشتراكي الذي انتهجته السلطات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تضييق الخناق على القطاع الخاص وإنخفاض مساهمته في توليد القيمة المضافة بما متوسطه 34٪ خلال نفس الفترة، متفاوتة ما بين مختلف القطاعات إذ عرف قطاع المحروقات هبوطا حادا في خلق القيمة المضافة من 81٪ سنة 1963، إلى 17٪ سنة 1978، ويرجع هذا إلى سيطرة السلطات الجزائرية بواسطة شركة سوناطراك على كافة العمليات المتعلقة بإنتاج البترول، والجدول الموالي يبين لنا تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة خلال الفترة (1963-1978):

---

[1]- عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، 1968، ص9.

[2]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3]- عثامنية رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص70.

الجدول رقم(42): تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة خلال الفترة (1963-1978) **الوحدة: (٪)**

القطاعات	1963	1973	1974	1977	1978
الزراعة	76	81	77	74	73
الصناعة الأساسية وصناعة الاندماج	57	49	33	18	18
صناعات تحويلية أخرى	48	52	45	34	38
صناعات تحويلية	52	51	39	26	27
البناء والأشغال العمومية	63	53	30	21	27
المناجم والطاقة	31	5	3	2	2
الإنتاج المادي باستثناء المحروقات	-	51	52	33	-
المحروقات	81	14	18	17	17
النقل والمواصلات	24	12	11	9	9
التجارة	69	62	86	77	68
الخدمات	82	81	81	78	75
القيمة المضافة فيما عدى المحروقات	63	54	52	45	42
مجموع القيمة المضافة	66	45	38	35	34

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص165.

3- تطور التجارة الخارجية من (1970-1979): يوضح الجدول الموالي تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-1979):

الجدول رقم(43): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-1979)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الواردات	6205	6280	4694	8876	17754	12775	22227	29475	34439	32378
منها:										
المواد الغذائية	680	1848	1139	1218	3544	4633	3595	4488	5029	5174
الات وسلع التجهيز	1813	1849	1927	2377	4036	6922	6670	9442	11501	12660
الصادرات	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234	36754
منها: المحروقات	3456	3150	1816	6206	18261	17273	21097	21097	23279	35859

المصدر: صرارمة عبد الواحد، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص325.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن واردات الجزائر قد عرفت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة (1970-1979)، فقد تضاعفت بما مقداره 5,2 مرة، إذ قدرت ب 6205 مليون دينار سنة 1970، لتبلغ 32378 مليون دينار سنة 1979، كما عرفت فاتورة المواد الغذائية هي الأخرى إرتفاعا قياسيا قدر بأكثر من سبع أضعاف خلال نفس الفترة، إذ قدر سنة 1970 ب 680 مليون دينار لتبلغ ما مقداره 5174 مليون دينار سنة 1979، ويرجع هذا إلى النمو الديموغرافي وإهمال القطاع الزراعي من طرف السلطات الجزائرية.

كذلك عرفت واردات آلات وسلع التجهيز هي الأخرى إرتفاعا قياسيا خلال نفس الفترة، قدر ب 698,29٪، إذ قدرت فاتورة الإستيراد سنة 1970 ب 1813 مليون دينار، لتصل إلى 12660 مليون دينار سنة 1979، وهذا ما يعكس مواصلة الجزائر إهتمامها بإنشاء صناعة محلية قوية تعمل بواسطتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أما من حيث الصادرات فقد عرفت إرتفاعا في سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة (1970-1979)، إذ قدرت سنة 1970 ب 69٪، لتعرف إرتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 1979، أين بلغت مساهمة المحروقات ما نسبته 97,5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية، وهذا ما يعكس فشل مخططات التنمية الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي.

4- حصة القطاعات في التشغيل:

إعتبر قطاع الفلاحة أهم قطاع يوظف اليد العاملة بالجزائر في سنة 1969 بما نسبته 49,3٪ من إجمالي اليد العاملة، وهذا بسبب الطبيعة الريفية للمجتمع الجزائري آنذاك، لكن مع مرور الوقت ومع بداية تنفيذ المخططات الاستثمارية تراجع دور وأهمية قطاع الفلاحة في إمتصاص اليد العاملة إلى أن بلغت نسبة التوظيف 32٪ سنة 1979، في حين أصبح قطاع البناء والخدمات أهم قطاع يوظف اليد العاملة بنسبة 54,6٪ سنة 1979 نظرا لمرحلة البناء التي عرفتها الجزائر خلال هذه

الفترة، أما القطاع الصناعي بما فيه المحروقات يعتبر أضعف قطاع من حيث المساهمة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة (1969-1979)، إذ لم تتجاوز 13,4٪ سنة 1979، بالرغم من الأهمية الكبيرة التي حضي بها من طرف السلطات العمومية، والجدول الموالي يوضح لنا حصة القطاعات في التشغيل خلال الفترة (1969-1979):

الجدول رقم(44): حصة القطاعات في التشغيل خلال الفترة (1969-1979) **الوحدة:** (٪)

	1969	1973	1977	1978	1979
الفلاحة	49,3	40	35,3	34	32
البناء والخدمات	42,2	48,7	53	53	54,6
الصناعة منها:	8,5	11,3	11,7	13	13,4
المحروقات	0,5	1,5	2,5	2,9	2,9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص35.

5- تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي خلال الفترة (1967-1977):

حققت الجزائر إرتفاعا مستمرا في مقدار الإنتاج الصناعي المحلي، إذ تضاعف بأكثر من 4 مرات خلال الفترة (1967-1977)، إذ إنتقل من 2,12 مليار دينار سنة 1967 ليصل إلى 8,7 مليار دينار سنة 1977، لكن من جهة أخرى نلاحظ أن الطلب المحلي قد إرتفع بوتيرة أكبر من الإنتاج المحلي، إذ تضاعف بأكثر من 8 مرات خلال نفس الفترة، إذ قدر ب 4,41 مليار دينار سنة 1967 ليبلغ 36,2 مليار دينار سنة 1977، هذا ما أدى إلى إرتفاع سريع في نسبة العجز عن تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الصناعي الوطني، إذ قدر سنة 1967 ب (-52)٪، ليرتفع ويصل إلى حدود (-76)٪ سنة 1977، والجدول الموالي يوضح لنا مقدار تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي خلال الفترة (1967-1977):

الجدول رقم (45): تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة: مليار دينار

	1967	1973	1974	1977
الإنتاج الصناعي	2,12	5,31	5,58	8,7
الطلب المحلي	4,41	13,67	21,08	36,2
معدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي	%48	%38	%26	24%

المصدر: دبيش أحمد، الصناعة الجزائرية تحديات إنماء وقطاع متعثر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، جانفي 2013، ص45.

6- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1970-1979):

يوضح الجدول الموالي مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-1979):

الجدول رقم (46): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1970-1979)

الوحدة: %

القطاعات	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الفلاحة	11,6	10,5	10,3
المحروقات	17,12	35,46	31,0
الصناعة خارج المحروقات	19,18	12,35	13,2
البناء والأشغال العامة	13,1	16,0	18,2
الخدمات	39,0	25,69	27,3
المجموع	100	100	100

المصدر: شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص87.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال مرحلة التخطيط المركزي قد إختلفت من مرحلة لأخرى، وهذا بسبب عوامل عديدة أهمها حجم الإنفاق الاستثماري، إذ أصبح قطاع المحروقات أهم قطاع مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 31٪ سنة 1979، بعد أن كانت نسبة المساهمة 17,12٪ خلال الفترة (1970-1973)، أما قطاع الخدمات فقد عرف تراجعا ملحوظا من 39٪ خلال الفترة (1970-1973) إلى 27,3٪ في سنة 1979، أما قطاع البناء والأشغال العمومية أصبح ثالث أهم قطاع مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي سنة 1979 بنسبة 18,2٪ بعد أن كانت نسبة المساهمة تقدر ب 13,1٪ و 16٪ خلال الفترتين (1970-1973) و(1974-1977) على التوالي.

في حين أن أدنى نسب مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي سجلت في قطاعي الصناعة خارج المحروقات وقطاع الفلاحة بنسب مساهمة قدرت ب 13,2٪ و10,3٪ على التوالي خلال الفترة (1978-1979).

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط اللامركزي

نظرا للسلبيات التي عرفها نظام التخطيط المركزي المعتمد سابقا، بالإضافة إلى عجز السلطات الجزائرية عن تنويع إقتصادها، وزيادة سيطرت قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الوطنية تم الشروع والقيام بإصلاحات إقتصادية مع بداية تنفيذ المخططين الخماسيين الأول والثاني في إطار ما يسمى بالتخطيط اللامركزي.

1- أهداف المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1989):

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة،

- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة، وهذا لإقامة وتنمية نشاطات إقتصادية متكاملة،

– بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة،

– التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه،[1]

– التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد،

– مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس إعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

– إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير،

– تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالولايات والمؤسسات في إعداد المخططات التنموية،[2]

– بالإضافة إلى التركيز على القطاع الصناعي من خلال ما تضمنته محاور الميثاق الوطني (جانفي 1986) التي تتمثل في:[3]

– تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة،

---

[1]– سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]– شباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة للفترة (1980–2016)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018–2019، ص161.

[3]– عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مرجع سبق ذكره، ص165.

– تحقيق التكامل والإنسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى،

– تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها،

– ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي،

– ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية.

2– إعادة الهيكلة: يقصد بإعادة الهيكلة للمؤسسات تقسيم هذه الأخيرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون التحكم فيها وتحسين مردوديتها،[1] إذ بعد موت الرئيس هواري بومدين تم التخلي عن معظم مشاريع تلك الفترة، إذ تم تهديم النظام السابق بعد تقييم التصنيع ودور القطاع العام،[2] الذي حقق نتائج ضعيفة على مدى 10 سنوات من الإنفاق الاستثماري الصناعي الهائل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين لنا معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة لبعض القطاعات الصناعية خلال الفترات (1970–1973)، (1974–1977)، (1967–1978):

الجدول رقم(47): معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة لبعض القطاعات الصناعية

الوحدة: %

	1973–1970		1977–1974		1978–1967
	المستهدفة	المحققة	المستهدفة	المحققة	المحققة
صناعات الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	25,5	11,9	23,4	7,1	12,9
صناعة مواد البناء	14,4	3,1	31,6	23,3	16,1
الكيميائية والخشب	19,4	10,4	25,2	9,7	10,1
الصناعة الغذائية	6,7	11,9	10	3,5	7,7
صناعة النسيج والجلود	15,8	10,8	14,2	0,1	5,4
الصناعة المنجمية والمحاجر	19,8	7,3	24,2	2,6	9,4

المصدر: دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[1]– عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2]– قريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2011–2012، ص232.

سجلت صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية على سبيل المثال نموا سنويا بـ11,9% عوضا عن 25% المستهدفة أي 46% فقط من تقديرات الرباعي الأول و7,1% عوض عن 23,4% خلال المخطط الرباعي الثاني ما يعادل 30% من أهدافه المسطرة.

نفس الشيء بالنسبة لصناعة مواد البناء التي سجلت نموا ب 3,1% فقط مقارنة ب 14,4% المستهدفة وهي نتيجة جد ضعيفة، كذلك سجلت أضعف النتائج في قطاعات الصناعات النسيجية والجلدية والمحاجر والمناجم حيث سجلت صناعة النسيج والجلود نموا ب 0,1% عوض عن 14,2% المستهدفة خلال المخطط الرباعي الثاني.

هذه النتائج جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بما يلي:[1]

- نقص وعجز كبيرين في جهاز الإنتاج بالنظر إلى إحتياجات الاقتصاد الجزائري،
- تطور في التكاليف وتبذير الموارد،
- بروز إختلالات في التوازنات الهيكلية الداخلية والخارجية،
- التبعية الكبيرة للأسواق الخارجية،
- عجز في التنظيم والتسيير،
- ضعف القدرة التنافسية الخارجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

فبينت القرارات المتخذة في هذه الفترة بإقامة نظام جديد قريب إلى الليبرالية، متمثلة أساسا في سلسلة الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية منذ سنة 1980، التي كانت تهدف إلى الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المكثف من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية إلى جانب:

[1]– الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص268.

– التغطية السريعة للاحتياجات الضرورية، فعرف بذلك قطاع الزراعة إهتماما أكثر فاستفاد من إصلاحات هامة منها إصلاح سنة 1981، إصلاح سنة 1987، وذلك بغية تشجيع الإنتاج،

– التقليل من التبعية للخارج خاصة في الميدان التكنولوجي والمالي، فأعيد النظر في هذه المرحلة في أغلب عقود المساعدة التقنية، وتوقع تسديد الديون الخارجية إلى جانب تشديد الرقابة على التجارة الخارجية،

– التهيؤ لمرحلة ما بعد البترول، والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص الداخلي.[1]

2-1 إعادة الهيكلة العضوية: تقررت إعادة الهيكلة العضوية خلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني سنة 1979، أين تم التأكيد على ضرورة إجراء تقييم اقتصادي واجتماعي لمرحلة التصنيع تقييما بأبعاد تصحيحية، تم حصرها في جانب الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية وتنظيمها الوظيفي جسد بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980، يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات مستهدفا إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أكبر في التسيير،[2] وهذا بهدف خلق نمط جديد للتنظيم الاقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية القطاع العام، من خلال إعادة تقييم المؤسسات الكبيرة والشركات الوطنية وذلك بتأسيس فروع لها،[3] حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 08 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 256 مؤسسة، وكان الهدف هو تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة والثانية إلى 1200 مؤسسة، وتمت هذه العملية على مرحلتين:

– المرحلة الأولى والتي إمتدت من فيفري 1981 إلى 1982، واهتمت هذه المرحلة بالإجراءات التالية:

– كيفيات تطبيق تحويل الملكية،

---

[1]– قريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص233.

[2]– دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3]– قريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص235.

– تمويل إستغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة.

أما المرحلة الثانية فقد إنطلقت إبتداء من ماي 1982، وهي تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة العضوية وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات الجديدة،[1] وقد تمت عملية إعادة الهيكلة العضوية بالاعتماد على ثلاث معايير وهي:[2]

– تقليص حجم المؤسسة الوطنية،

– فصل المهام الاقتصادية عن بعضها البعض: الإنتاج، التوزيع، التصدير،

– تحديد مهامها في مجالات إنتاجية معينة أو إختصاصات تكنولوجية.

2-2 إعادة الهيكلة المالية: تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة والمؤسسة من أجل تجسيد إستقلالها وبالتالي الاستغناء على إعانات الدولة، وبهذا تتحول المؤسسة إلى وحدة إقتصادية ومالية قادرة على التكفل بمهامها بعيدا عن الوصاية المركزية، وبالتالي يكف المسيرين بتبرير عجزهم لعدم إستقلاليتهم في التسيير،[3] وكان هذا نتيجة عجز المؤسسات الاشتراكية وتزايد مديونيتها تجاه البنوك نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج، ولقد عرفت سنة 1983 تطبيقا لعملية الإصلاح هذه التي كانت تعمل على الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وفيما يلي مجموعة من الإجراءات التي إتخذتها الدولة للقيام بهذه الإصلاحات ملخصة في النقاط التالية:[4]

---

[1]– ساعد محمد، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة بن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص33.

[2]- قريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص235.

[3]– ساعد محمد، مرجع سابق، ص35.

[4]– عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي –دراسة نظرية وقياسية (1970 –2008)–، مرجع سبق ذكره، ص72.

– كلف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسات التي تعاني من العجز من خلال تقديم لها قروض طويلة الأجل،

– تخصيص تسبيقات من الخزينة العمومية غير قابلة للاسترجاع (تعتبر دعم)،

– إعادة هيكلة ديون المؤسسات، تصفية الديون ما بين المؤسسات.

كما بدأ التمهيد للاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية الوطنية سنة 1988، وذلك بصدور القانون رقم 88–01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 والموافق ل 1988/01/12، ويتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث نص هذا القانون في المادة 07 منه على تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة، فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض.[1]

3– السياسة الزراعية في الثمانينات:

شجعت الدولة الجزائرية الفلاحين على إستصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب، وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير لهم الظروف الملائمة، فقد أنشا مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية لتقديم القروض للفلاحين، وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تم إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة إستيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد

[1]– بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ما بين (2000–2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2017–2018، ص151.

المائية اللازمة وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.[1]

كما حدد القانون رقم 87-19 الصادر في شهر ديسمبر 1987 كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين، وقد وضع هذا القانون لتحقيق أهداف معينة وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية، مع ظهور تسمية جديدة وهي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية ومن بين ما يهدف إليه كذلك تعريف قواعد إستغلال الأراضي الفلاحية، مع ضمان إستغلال أمثل للأراضي الفلاحية بغية إشباع الحاجيات الغذائية للسكان وحاجيات الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق تنفيذ ما يلي:[2]

- تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية،
- التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي،
- التركيز على التوجه العام للنشاطات الفلاحية.

كما تضمنت المادتين 6 و7 من نفس القانون الموافقة للمنتجين الفلاحيين المعنيين بالاستغلاليات الفلاحية الجماعية بواسطة ضريبة يتكفل قانون المالية بتحديد أساسها وطرق التغطية، كما توافق الدولة لنفس المنتجين الفلاحيين على حق الملكية بالنسبة لكل الأملاك المتعلقة بإرث الاستغلال زيادة على الأرض بمعنى الشيوع وبأسهم متساوية يمكن تحويلها وقابلة للحجز.

4- القطاع الخاص: تمثلت هذه الفترة في صدور قانون القطاع الخاص رقم 82-11 لسنة 1982، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني والذي نص على ما يلي:

---

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص99.

[2]- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص102.

رفع كل الحواجز التي تقف أمام هذا القطاع مما أدى إلى أن يسجل سنة 1982 حوالي 50000 مؤسسة خاصة صناعية، 7000 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية، توجيه القطاع الخاص إلى القطاعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية والتي تكون لها مردودية في المدى القصير.[1]

المطلب الثالث: إنعكاسات سياسة التخطيط اللامركزي على التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى إنعكاسات سياسة التخطيط اللامركزي التي تبنتها الجزائر على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980 إلى غاية 1989، والتي تم إنتهاجها نتيجة للمخلفات السلبية لسياسة التخطيط المركزي المطبقة سابقا.

1- مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1980-1989): يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاعات في الناتج الوطني خلال الفترة (1980-1989):

الجدول رقم (48): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: %

القطاعات	1980-1984	1985-1989
الفلاحة	9,56	13,3
المحروقات	35,34	21,66
الصناعة خارج المحروقات	13,36	17,34
البناء والأشغال العامة	16,54	18,8
الخدمات	25,2	28,9
المجموع	100	100

المصدر: شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص87.

[1]- ساعد محمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

خلال مرحلة التخطيط اللامركزي وبالتحديد مرحلة المخططين الخماسيين الأول والثاني، شهدت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مساهمات مختلفة تبعا لظروف معينة، إذ تحسنت مساهمة قطاع الفلاحة من 9,65٪ خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، إلى ما نسبته 13,3٪ خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، أما قطاع المحروقات فقد عرف تراجعا ملحوظا من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب 35,34٪ خلال المخطط الخماسي الأول إلى 21,66٪ خلال المخطط الخماسي الثاني، وهذا بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986، وهذا ما أدى إلى إرتفاع مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

كذلك قطاعات الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات فقد سجلت تحسنا طفيفا في نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (1980-1989)، إذ إنتقلت من نسب مساهمة قدرت ب 13,36٪، 16,54٪، 25,2٪ على التوالي خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، لترتفع نسب المساهمة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ما مقداره 17,34٪، 18,8٪، 28,9٪ على التوالي.

2- الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الثمانينات: يوضح الجدول الموالي طبيعة الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الثمانينات:

الجدول رقم (49): الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	40,52	48,78	49,38	49,78	51,52	49,49	43,39	34,15	43,4	70,1
منها: مواد غذائية	7,78	8,40	8,74	9,21	7,83	9,72	7,26	7,09	9,2	19,9
سلع التجهيز	11,32	11,83	11,98	12,85	12,03	12,49	10,97	7,63	10,4	15,8
الصادرات	52,64	62,83	60,47	60,72	63,75	64,56	34,93	41,73	45,4	71,9
منها: المحروقات	51,71	61,67	59,39	59,82	62,29	63,29	34,00	40,70	42,9	68,9

المصدر: صرارمة عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص346.

من خلال الجدول يتبين لنا أن غالبية واردات الجزائر هي من المواد الغذائية وسلع التجهيز خلال الفترة (1980-1989)، إذ تضاعفت الواردات الغذائية بما مقداره 2,5 مرة خلال فترة المخطط الخماسيين الأول والثاني، إذ انتقلت من 7,78 مليار دينار سنة 1980 إلى 19,9 مليار دينار سنة 1989، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى عدة أسباب من بينها النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة وضعف القطاع الفلاحي الوطني، كذلك سلع التجهيز عرفت ارتفاعا بنسبة 39,57٪ إذ إنتقلت قيمة الواردات من 11,32 مليار دينار سنة 1980 إلى 15,8 مليار دينار سنة 1989، وهذا بسبب تنفيذ الحكومة الجزائرية للمشاريع الاستثمارية خلال المخططين الأول والثاني.

أما الصادرات فقد استحوذ عليها قطاع المحروقات بنسب تفوق 98٪ من إجمالي الصادرات في أغلب الأحيان، إذ حتى في مرحلة الأزمة النفطية لسنة 1986 أين تراجعت الصادرات النفطية بما نسبته 53,72٪ سنة 1986 مقارنة بسنة 1985، نجد أن الصادرات الوطنية قد تراجعت بنفس النسبة وهو ما يعكس فشل المخططات الاقتصادية الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة إقتصاد السوق

دفعت الأوضاع الاقتصادية المحلية التي عرفتها الجزائر، والتي كان من أهمها فشل نظام التخطيط المركزي واللامركزي في تحقيق إقتصاد وطني قوي ومتنوع منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1988، ووقوع الاقتصاد الجزائري في دوامة من المشاكل والتي كان من أهمها مصيدة المديونية، وما خلفته من آثار اجتماعية مزرية نتيجة اللجوء الى صندوق النقد الدولي، كذلك ساهمت بشكل كبير الظروف الدولية السائدة أواخر الثمانينات، متمثلة في تراجع مكانة الاشتراكية سياسيا واقتصاديا على المسرح الدولي، كل هذه الأمور دفعت بالجزائر إلى بداية الشروع في تغيير نظامها الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة، وهذا بالانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى

النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهذا من خلال العمل على تغيير تدريجي لكافة القوانين والتنظيمات المتعلقة بتسيير المؤسسات الاقتصادية الوطنية، بهدف تقليص دور الدولة من المالكة إلى الحارسة، بالإضافة إلى العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص الوطني في إطار إقتصاد رأسمالي مبني على المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية.

المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (1990-1999)

تعتبر المرحلة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 مرحلة انتقالية تميز بها الاقتصاد الوطني، من خلال تبني الجزائر لبرامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، من خلال تقليص دور الدولة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص بهدف الحصول على موارد مالية جديدة لتمويل وتنويع الاقتصاد الوطني.

1- **الخطوات الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:** التحولات بدأت في واقع الأمر من خلال الخوض في برنامج ضخم للإصلاحات الاقتصادية يتضمن:[1]

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية،
- إصلاح النظام البنكي والمصرفي،
- إعادة النظر في إحتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية،
- إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بفتح المجال أمام المستثمرِّين المحليين والأجانب.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME،
- ترقية المنافسة وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي،
- إعادة النظر في السياسة الجبائية وجعلها تتماشى والتحولات الاقتصادية.

[1]- برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06 (2006)، ص122.

ولتجسيد هذه الأهداف قامت السلطات الجزائرية بتجسيد برنامج الإصلاحات من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم 11/88، ثم القانون رقم 25/88 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة، القانونان يعتبران بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدة تتلاءم والمتغيرات الداخلية والخارجية،[1] إذ أن القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حاول تحرير المبادرة الخاصة، حيث تم إلغاء السقف الأعلى لحجم الاستثمارات الخاصة، وتم حل ديوان مراقبة ومتابعة الاستثمار الخاص OSCIP مع إلغاء الترخيص المسبق للاستثمار، لكن تبين أن الاستثمار الذي يدخل ضمن خطة التنمية يلقى معاملة تفضيلية على الاستثمارات الأخرى، وتم إبطال مهمة توزيع العملة الصعبة على المتعاملين الخواص للغرفة الوطنية للتجارة CNC التي تقوم بتحديد الاستثمارات ذات الأولوية.[2]

بدأت إجراءات التطبيق الفعلي لتحول الجزائر نحو إقتصاد السوق مع سنوات 1990، ومن أهم الإجراءات التي شرع في تنفيذها تلك المتعلقة بعمليات التطهير والتي تدخل ضمن الإصلاحات الهيكلية الجزائرية والتي مست بالخصوص المؤسسة العمومية الجزائرية، فغيرت جذريا مسار القطاع الصناعي العمومي حيث أصبح هذا الأخير يهتم بالعمليات الإنتاجية من بيع وشراء، والتخلي كليا عن الجانب الاجتماعي للعمال بسبب تغيير النمط التسييري للاقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة إقتصاد السوق والتي تستلزم:[3]

- تحفيز الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية،

---

[1]- برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2]- صرارمة عبد الوحيد، مرجع سبق ذكره، ص340.

[3]- قصاب سعدية، آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 23/22 أفريل 2003، ص121.

– تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق،

– رفع إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومعظم الأنشطة الإقتصادية بهدف المنافسة بين الشركاء الاقتصاديين وفتح المجال واسعا للقطاع الخاص،

– إصلاح النظام المالي والبنكي بهدف رفع الدعم عن الخزينة العمومية في التمويل المباشر للمؤسسات الوطنية، والسماح بخلق بعض البنوك الخاصة،

ولتحقيق إنتقال سليم نحو إقتصاد السوق قامت الدولة الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين تمثلت في:[1]

2- قانون توجيه المؤسسات العمومية: وقد سمح بالتفريق القانوني بين مختلف المؤسسات في أربعة أصناف:

2-1 المؤسسات العمومية الاقتصادية: وتأخذ استقلاليتها ويتم إخضاعها لقواعد التجارة والسوق رغم أن رأسمالها ملك للدولة، تسيير الأسهم المكونة لرأسمالها يضمن من طرف صناديق المساهمة التي تأخذ صفة متعامل مالي تقوم بتسيير محفظة الأسهم لأكثر من 900 مؤسسة في صالح الدولة.

2-2 المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري: مثل سونلغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية، والتي تأخذ نشاطاتها طابعا شبه عمومي وتعمل حسب علاقات تعاقدية مع الدولة .

2-3 المؤسسات العمومية المحلية: تم توجيهها للاستقلالية هي أيضا، وذلك بعد إخضاعها للتطهير خاصة في ميدان البناء والأشغال العمومية، أي 827 مؤسسة من إجمالي 1250 مؤسسة.

---

[1]– عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد12، العدد1، 2015، ص60.

2-4 المؤسسات العمومية غير المستقلة: وهي مؤسسات إستراتيجيه يتم توجيهها لإعادة الهيكلة أساسا.

3- قانون التجارة: التغييرات التي طرأت على قانون التجارة، في صيغة الإصلاح العام لسنة 1993، مست التسوية القانونية وإفلاس الشركات وإعادة النظر في قانون الشركات، مع العمل على حماية المقرضين وإدخال وسائل تسوية تجارية جديدة كاستعمال وصول الأمان le warrant ونشاطات جديدة مثل الفاكتورينغ، أما التغيير الأكثر دلالة هو ما تعلق بملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت تخضع لقواعد القانون الخاص، مما يؤدي إلى نتيجتين: أملاك المؤسسات العمومية تصبح قابلة للتنازل، ومفتوحة من الناحية القانونية لأي شخص يملك صفة التاجر، ثم أن المؤسسة العمومية الاقتصادية، يمكن أن تحال على الإفلاس.

4- الإستثمار: تمثلت التعديلات التي مست قطاع الاستثمار في:

4-1 قانون الاستثمار: ركز القانون الجديد للعام 1993 على أهمية تشجيع الاستثمار، من خلال وضع قواعد تتسم بالشفافية والتسهيلات في منح الضمانات والامتيازات المختلفة كإطار لتدخل المستثمرين في السوق الوطنية، ثم يحدد القانون أطرا واسعة للشراكة بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية، كما يسمح قانون الاستثمار للمستثمرين الخواص الوطنيون والأجانب، بأن يحلوا محل الدولة أو أن يشتركوا معها في المجالات المفتوحة للشراكة، وذلك في شكل خلق مشاريع جديدة، أو توسيع القدرات، أو إعادة تنظيم وإعادة هيكلة بواسطة مساهمات في رأس المال أو بالتجهيزات، كما يلح القانون على عدم التفريق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم،[1] وعلى هذا الأساس أنشأت وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار (APSI) وسميت هذه الهيئة بالشباك الوحيد، حيث تجمع تحت سقف واحد جميع الإجراءات اللازمة لإعداد وإنجاز

[1]- عبد القادر مشدال، مرجع سبق ذكره، ص61.

الاستثمار، وعلى العموم تقدم هذه الهيئة كل التسهيلات للمستثمرين، وخاصة تطبيق نصوص قانون الاستثمار ذات الصلة بالاستفادة من نظام الامتيازات المرتبطة بمختلف الأنظمة التي جاء بها القانون وهي:[1]

4-1-1 النظام العام: وتبعا لهذا النظام يستفيد المستثمر من إعفاءات ضريبية خاصة بنقل الملكية، ومن الرسم على القيمة المضافة، وتخفيض الرسوم الجمركية والضريبة على الأرباح والرسم على النشاط وغير ذلك لمدة 3 سنوات.

4-1-2 النظام الخاص: حيث يستفيد الاستثمار من إمتيازات إضافية نظرا لتموقعه في مناطق لها أهمية في التنمية الجهوية، حيث سترتفع فترة الإعفاء من 3 إلى 10 سنوات.

4-1-3 نظام التدعيم: وهو خاص بالاستثمارات التي تصنف ضمن الاستثمارات الإستراتيجية نظرا لعدة إعتبارات منها: حجم المشروع، التكنولوجيا المستعملة، التكامل الاقتصادي والمردودية على المدى الطويل بالعملة الصعبة، أما الامتيازات الإضافية فتتحدد على أساس التفاوض، ثم إبرام عقد بين المستثمر والدولة الجزائرية ممثلة في الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، بعد موافقة مجلس الحكومة.

يتم تعميق ما جاء في قانون الاستثمار، بإجراءات قانون المالية التكميلي للعام 1994 التي تسمح بإمكانية التنازل عن أسهم شركات القطاع العام، مما ينهي التغيير المؤسساتي الذي يمنح الحرية للاستثمار الأجنبي، ويسمح بالشراكة بين مختلف أنواع رأس المال، مما يعني أن السوق أصبحت مفتوحة ولا تمييز بين المتعاملين.[2]

---

[1]- بوفامة بعداش مسيكة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، العدد15، 2006، ص36.

[2]- عبد القادر مشدال، مرجع سبق ذكره، ص61.

4-2 برنامج دعم الاستثمار لسنة 1999:

بهدف مواصلة التصحيحات الهيكلية، ودعم الإنعاش الاقتصادي، وعند إختتام أشغال الثلاثية في جويلية 1998، وافق رئيس الحكومة على تخصيص أكثر من 300 مليار دينار لدعم برنامج الاستثمار لسنة 1999.

إن التوجه الفعلي والسعي الجاد للحكومة لإنعاش الاقتصاد من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، جعلها تتبنى سياسة أكثر فعالية في إشراك كل المتعاملين الاقتصاديين في إتخاذ القرار التنموي للبلاد، وهذا البرنامج يهدف إلى:[1]

- السعي إلى رفع الإنتاج خارج المحروقات بنسبة 5 %،
- وضع سياسة نقدية ملائمة لخفض معدل التضخم،
- وضع سياسة مالية صارمة لرفع حصة الدولة من الإدخار ليتسنى لها إمتصاص التقلبات المرتبطة بأسعار البترول،
- البحث عن مصادر تمويل جديدة للاقتصاد خارج قطاع المحروقات،
- الإصلاح الإداري بما يتماشى والتحكم الجيد للنفقات العمومية وتحلي المسؤولين بروح الخدمة العمومية.

5- تحرير التجارة الخارجية: بدأت بوادر تحرير قطاع التجارة الخارجية بموجب إصدار المرسوم رقم 37/91 الصادر بتاريخ 13 فيفري 1991 المتعلق بإلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي منح عملية الاستيراد لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، وبموجبه أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي، منتجين أو تجار الجملة التدخل في التجارة الخارجية لإستيراد وتصدير كل البضائع، ومكن وكلاء وبائعي الجملة من

[1]- برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص124.

الحصول على هياكل التخزين، وتم إسناد مهمة الرقابة إلى البنك المركزي،[1] هذه الإجراءات أدت إلى إنفتاح نشاط التصدير والاستيراد على القطاع الخاص الذي سجل سرعة ومساهمة واسعة أمام إستيراد المنتجات الأجنبية وتصدير المنتجات المحلية بعد أن تم تحرير 10 سلع أساسية يخضع إستيرادها لمعايير فنية ومهنية، وبذلك عرفت كل من الصادرات والواردات توسعا في دائرة نطاقها مع التحفظ ببعض الاستثناءات، كما أكدت السلطات تدعيم القطاع الخاص بالقرار الصادر في أكتوبر 1994 والمتضمن إمتلاك العملة الصعبة من قبل المؤسسات.[2]

كما تواصلت عملية التحرير للتجارة الخارجية إذ عملت السلطات على تهيئة إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) حيث خفضت السلطات معدل التعريفة الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، ثم إلى 45% سنة 1997 إلى جانب وضع وسائل تأطير فعالة لتطوير وتنويع الصادرات، كما تم إنشاء وكالة وطنية لترقية التجارة الخارجية وتدعيم الإنتاج من السلع والخدمات الموجهة للتصدير.[3]

6- إصدار قانون النقد والقرض:

إن إصدار القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى إقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية والتضخم، ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة

---

[1]- مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمر 2019، ص389.

[2]- دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد06، العدد01، 2009، ص121.

[3]- دحو سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص124.

البنكية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها، أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات،[1] وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:[2]

– منح إستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد،

– تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي، بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة إنفتاح السوق البنكية على القطاع الخاص الوطني والأجنبي،

– إبعاد الخزينة عن منح القروض للمؤسسات العمومية، وبالتالي تخليها على التسيير المركزي للموارد المالية مع وضع حد لعجز الخزينة وتمويل الدين العمومي بتسبيقات من بنك الجزائر، والقيام بدفع كل ديونها السابقة في أجل أقصاه 15 سنة، ولا يمكن لبنك الجزائر تقديم قروض بأكثر من 10% من الموارد العادية للدولة للسنة السابقة لتمويل الاستثمارات العمومية،

– إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي في ممارسة الأنشطة البنكية في السوق المحلية،

---

[1]– بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009/2008، ص30.

[2]– زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990–2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد05، العدد01، مارس2021، ص77.

– كما أعطى قانون النقد والقرض دفعا آخر للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة والخدمات، حيث تم إسقاط القيد الخاص بنصيب مساهمة رأس المال الأجنبي والذي كان لا يتجاوز 49% وانتقل إلى 65%، كما قدم هذا القانون ضمانات متعددة خصوصا بالنسبة للاستثمار الأجنبي، كإمكانية تحويل رؤوس الأموال وكل المداخيل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.[1]

7– خوصصة المؤسسات العمومية: بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، بدأ في تنفيذ هذه العملية في أبريل 1966 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات في نهاية عام 1966، كما تسارعت عملية حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، حيث تم خوصصت أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أبريل 1988،[2] أما من حيث القطاعات الاقتصادية التي حددها الأمر 95/22 والمتعلقة بالخوصصة هي:[3]

– الدراسة والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية وأشغال الري،

– الفندقة والسياحة،

– التجارة والتوزيع،

– الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية والغذائية،

– الصناعات التحويلية في مجالات الكهرباء الالكترونية، الخشب ومشتقاته، الورق، الميكانيك، الجلود، البلاستيك،

– النقل البري للمسافرين والبضائع الكيميائية،

---

[1]– مسيكة بعداش بوفامة، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص161.

[3]– الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، فيفري 2008، ص147.

– التأمين،

– الخدمات الخاصة بالموانئ والمطارات،

– الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، كما تستثنى قطاعات أخرى من الخوصصة كالمحروقات، البنوك، المناجم، التعدين، الاتصالات...الخ،

كما إعتمد برنامج ثاني للخوصصة في نهاية 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة 1999/1998،

ولإعطاء دفعة جديدة لمسيرة الخوصصة، تم إتخاذ العديد من الإجراءات ومنها: تخفيف الضوابط على الاستثمار الخاص والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في معظم القطاعات الاقتصادية بما في ذلك التعدين والاتصال، فيما جرى الإعداد لفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة والهيدروكربونات.[1]

8- القطاع الفلاحي: تبنت الجزائر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة، وهذا عن طريق ما يلي:[2]

– تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)،

---

[1]– بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص161.

[2]– فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص110.

– تكييف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح الزراعة المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية،

– توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة باستصلاحها عن طريق الإمتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة، والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط تتم بدعم من صناديق خاصة من ذلك مثلا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

8- إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999): تمثلت آثار الإصلاحات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في:

8-1 مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

إرتفع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) بما مقداره 2169650,9 مليون دينار جزائري، إذ قدر سنة 1990 ب 429305,7 مليون دينار جزائري، أما في سنة 1999 فقد قدر ب 2598955,9 مليون دينار جزائري، وهو ما أدى إلى إرتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بما مقداره 600% خلال عشرة سنوات، إلا أن هذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى إرتفاع معدلات التضخم التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

كما أن مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي شهدت تباينا ملحوظا خلال الفترة (1990-1999)، إذ في سنة 1999 ساهم قطاع المحروقات بأكبر نسبة قدرت ب 34,28%، وهو ما يعكس فشل السياسات الوطنية لتحقيق التنويع الاقتصادي، كما ساهم قطاع

الفلاحة والغابات والصيد بما نسبته 13,83% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة، قطاع البناء والاشغال العمومية 10,43%، قطاع التجارة 15,87%، الفنادق والمقاهي والمطاعم 1,62 %، القطاعات الأخرى 23,95%، والجدول الموالي يوضح لنا مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

الجدول رقم 50: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) **الوحدة: مليون دج**

القطاع	الفنادق والمقاهي والمطاعم	التجارة	البناء والاشغال العمومية	المحروقات	الفلاحة، الغابات والصيد	القطاعات الأخرى	الناتج الداخلي لجميع الفروع
1990	7665,2	63834,2	57185,3	125193,7	62725,4	112701,9	429305,7
1991	10460,4	102728,2	78527,6	236245,3	87307	164523,8	679792,3
1992	14314,8	127519,6	102149,4	250402,5	128416,3	215821,2	838623,8
1993	16422,9	167004,5	121496,2 1	247398,3	131102	235907,5	919331,4
1994	20672,5	222049,7	151781,3	327346,7	145614,5	288179,3	1155644
1995	26798	283531,6	191160,7	505562,8	196559,5	365175,2	1568787,8
1996	31888,2	320575,4	217685,1	750416,3	277842,1	1349278,7	2947685,8
1997	36216,1	348347,7	243651	838985,8	242703,2	505272,6	2215176,4
1998	38795,5	380362,2	265412,1	638221,5	324845,8	569808,3	2217445,4
1999	42103,4	412530,8	271257,7	890943,3	359665,8	622454,9	2598955,9

المصدر: مستوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص114.

2-8 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999): يوضح الجدول الموالي هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999):

الجدول رقم(51): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		إجمالي الصادرات
	القيمة	النسبة من الإجمالي	القيمة	النسبة من الإجمالي	
1990	391	٪2,87	13237	٪97	13647
1991	358	٪2,91	11937	٪97,1	12294
1992	462	٪4,05	10950	٪95,95	11412
1993	170,12	٪1,66	9777	٪95,34	10255
1994	289	٪3,12	8962	٪96,88	9251
1995	520	٪4,97	9940	٪95,02	10461
1996	880	٪6,50	12649	٪93,48	13531
1997	505	٪3,68	13222	٪96,32	13727
1998	357	٪3,56	9668	٪96,44	10025
1999	441	٪3,49	1218	٪96,51	12626

المصدر: بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغاست، العدد الثاني، جوان2012، ص397.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز في أحسن الظروف عتبة 6,5% خلال الفترة (1990-1999)، أما أدنى نسبة مساهمة فكانت سنة 1993 وهي 1,66%، هذا ما يفسر فشل سياسات التنويع الاقتصادي الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال برامج إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ثم بعدها برنامج الخوصصة.

8-3 مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (1994-1999): يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (1994-1999):

الجدول رقم(52): مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة خلال السنوات (1994-1996-1999) **الوحدة: مليار دينار**

القطاع القانوني	1994		1996		1999	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع العام	618	٪54	1112	٪54	1240	٪48
القطاع الخاص	538	٪46	936	٪46	1338	٪52
المجموع	1156	٪100	2048	100	2575	٪100

المصدر: صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004، ص26.

أدت التسهيلات والتحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص إلى إرتفاع نسبة مساهمة المؤسسات الاقتصادية الخاصة في خلق القيمة المضافة، إذ قدرت سنة 1994 ب 538 مليار دينار وهو ما يمثل 46٪ من إجمالي القيمة المضافة، أما في سنة 1996 إرتفعت القيمة بما مقداره 398 مليار دينار مقارنة بسنة 1994، أما في سنة 1999 فقد قدرت إجمالي القيمة المضافة المولدة من القطاع الخاص ما مقداره 1338 مليار دينار، متجاوزا قطاع الوظيف العمومي الذي لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة عتبة 48%.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (2000-2009)

خلال هذه المرحلة واصلت السلطات الجزائرية سياسة محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، وهذا من خلال القيام بمشاريع إقتصادية ضخمة بسبب توفر فوائض مالية هامة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار إقتصاد السوق.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف

مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[1]

1-1 أهدافه:

وفقا للوثيقة الرسمية التي تتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي أصدرتها الحكومة الجزائرية تتمثل أهداف البرنامج في:

- تنشيط الطلب الكلي،

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية فيما يخص تنمية الموارد البشرية،

- إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز،

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة لمناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة وفي القطاع الفلاحي،[2] الذي عمدت الجزائر من خلاله إلى توسيع سياسات إستصلاح الأراضي وإعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزا لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية، فتجربة الأرض لمن يخدمها أثبتت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما

---

[1]- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، العدد5، يناير 2020، ص40.

[2]- تني المنتصر بالله، فوزية سكران، الريع البترولي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد الأول، ماي، 2018، ص65.

جاء إلغاء التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام، حيث يوجد 40 مليون هكتار صالحة للزراعة.[1]

1-2 مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

خلال هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية الى تغيير فلسفتها إتجاه النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال العمل على تطوير البنى التحتية، من خلال تخصيص ما قيمته 210,5 مليار دينار خلال فترة البرنامج وهو ما يمثل ما نسبته 40٪ من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، أما برامج التنمية المحلية والبشرية، قطاع الفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى برامج دعم الإصلاحات فقد قدرت المبالغ المالية المخصصة ب 204,2 مليار دينار، 65,4 مليار دينار، 45 مليار دينار على التوالي، وهو ما يمثل النسب التالية 38,5٪، 12,4٪، 8,6٪ على التوالي من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، والجدول الموالي يبين لنا مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (53): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دينار

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	٪40
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	٪38,8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	٪12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	٪8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	٪100

المصدر: بن مالك عمار، دهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017، ص142.

[1]- رشيدة أوبختي، محمد بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 16، ديسمبر 2016، ص202.

2- القطاع الزراعي: عمدت الجزائر إلى توسيع سياسات إستصلاح الأراضي وإعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزا لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية، فتجربة الأرض لمن يخدمها أثبتت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وهكذا فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة، بسبب برامج إستصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار.

3- القطاع البنكي: في هذا الإطار وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد، وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة "ويسًترن يونيون" Union Western" "المالية الأمريكية، وعلى نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من المميزات لأنه يهدف أساسا إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية، ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى إنتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوروبية.

4- الاستثمار: تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشآت إقتصادية مقدرة بالمئات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة، إن سياسة الرئيس ترمي

إلى تشجيع الاستثمار، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية، فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص دائمة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري،[1] كما تم تعزيز المنظومة القانونية بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.[2]

تضمن الأمر 01-03 إجراءات جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات وتوحيد مراكز القرار، وفي هذا الإطار أنشأت هيئتين فقط لتولي الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد السواء، يتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي ظهرت على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب مرسوم 1993، بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار الذي أنشا من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أما أهداف الأمر 01-03 فتتمثل في:[3]

- تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر وإحداث المساواة وتكافؤ الحصص،

- إعتماد مبدأ عدم التفرقة بين القطاع العام والخاص،

---

[1]- رشيدة أوبختي، مرجع سبق ذكره، ص202.

[2]- نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)، مع التركيز على القانون 16-09، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد05، العدد2018/9، ص185.

[3]- هارون بوالفول، عادل مستوي، تحليل واقع الاستثمار السياحي في آليات تفعيله رؤية تحليلية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص77.

أما الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/10/15 فقد جاء معدلاً ومتمما للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية:[1]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الإستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة،

- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع،

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتكون من ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس،

- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة،

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 إتفاقية مع نهاية عام 2006، أما الاتفاقيات الخاصة بتجنب الإزدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 إتفاقية.

---

[1]- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2008/1998، رسالة ماجستير في التسيير والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص150.

5- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يوضح الجدول الموالي البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

الجدول رقم (54): البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	%45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.8
برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0	%1.1
مجموع البرنامج التكميلي لدعم النمو	4202.7	%100

المصدر: محرز نور الدين، لياس عايدة، الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع، الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، خلال الفترة 23-25 نيسان 2019، ص19.

قدر المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) ب 4202,7 مليار دينار، خصص ما مقداره 45% أي 1908,5 مليار دينار للجانب الاجتماعي، والمتمثل في تحسين ظروف معيشة السكان، فيما خصص 40% من المبلغ الإجمالي 1703,1 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية، أما باقي القطاعات فلم تحظى بنفس الأهمية ممثلة في برنامج دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال، بنسب قدرت ب 8%، 4,8 %، 1,1% على التوالي من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009).

6- إنعكاسات الفترة (2000-2009) على التنويع الاقتصادي في الجزائر:

6-1 مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2009):

إحتل قطاع المحروقات مكانة معتبرة في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2009)، إذ إعتبر المساهم الأول في تشكيل الناتج حيث عرف الناتج المولد من قطاع المحروقات منحى تصاعدي نتيجة لارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ليبلغ سنة 2009 ما مقداره 5000,1 مليار دينار كأقصى حد، وهو ما يمثل نسبة مساهمة قدرت ب 45%، أي بما مقداره النصف من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، هذا ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني إذ إرتبط تطور الناتج بالارتفاع في أسعار البترول وهو ما حقق إيرادات مالية معتبرة إنعكست إيجابا على تحسين وضعية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الارتفاع في الناتج المولد من كل قطاع، والجدول الموالي يبين لنا مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم (55): مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2009) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات خارج الإدارة	خدمات إدارية	حقوق التصدير	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1616,3	346,2	294,5	335	832,3	424,5	250,1	4098,5
2001	1443,9	424	313,7	337,3	959,9	472,3	284,4	4235,5
2002	1461,3	415,1	327,4	407,7	1033,9	519,6	429	4455,4
2003	1868,9	515,3	350,5	445,2	1112,2	552,3	403,1	5247,5
2004	2319,8	578,9	377,7	508	1302,2	603,2	446,2	6136
2005	3352,9	579,9	403,1	564,4	1515	634,8	494	7544,1
2006	3385,2	639,7	426	674,3	1704,1	677,2	457	7963,5
2007	4157,4	716	442,7	814,4	1922,5	788,6	548	9389,6
2008	4089,3	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8	9306,2
2009	5000,1	722,8	483	967,8	2189,3	1034,3	596,5	10993,8

المصدر: مخالدي يحيى، الجزائر: بين اقتصاد الريع والرغبة في التنويع، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد08، العدد02، 2021، ص236.

6-2 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2009): يوضح الجدول الموالي هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم(56): الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2009) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2000	21419	612	22031
2001	18484	648	19132
2002	18091	734	18825
2003	23939	673	24612
2004	21302	781	22083
2005	45094	907	46001
2006	53429	1184	54613
2007	58206	1312	59518
2008	79298	1940	81238
2009	44124	107	44231

المصدر: العياطي جهيدة، بن عزة محمد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الهقار، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، العدد02، جوان 2018، ص11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إحتكار شبه كلي للصادرات البترولية لإجمالي الصادرات الوطنية إذ قدرت بأكثر من 98٪ خلال الفترة (2000-2009)، وهذا ما يفسر الطبيعة الريعية وغياب التنويع في الاقتصاد الوطني.

كذلك الصادرات خارج قطاع البترول فرغم ضآلتها مقارنة بالصادرات البترولية، إلا أنها شهدت تذبذبا خلال الفترة (2000-2009)، إذ شهدت إنخفاضا حادا سنة 2009 وصل الى 107 مليون دولار، بعد أن كانت القيمة سنة 2008 تقدر ب 1940 مليون دولار.

6-3 حصة القطاع الخاص والقطاع العام من القيمة المضافة في الفترة (2000-2009):

يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في تشكيل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم (57): حصة القطاع الخاص والقطاع العام من القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: ٪

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	58,3	52,4	50,7	52,5	53,5	57,3	57,3	57,3	58,8	45,4
القطاع الخاص	41,7	47,6	49,3	47,5	46,5	42,7	42,7	42,7	41,2	55,6

المصدر: حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية – حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد 45، مارس 2016، ص176.

من خلال الجدول يتبين لنا المساهمة المعتبرة والدور المتنامي للقطاع الخاص في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2009)، إذ تراوحت بين 41,2٪ كأدنى نسبة سنة 2008 و55,6٪ سنة 2009 كأعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2009).

المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة (2010-2019)

سنحاول معرفة من خلال هذا المطلب البرنامجين الحكوميين الموجهين لتطوير الاقتصاد الوطني، خلال الفترة (2010-2014) والفترة (2015-2019)، وأهم الانعكاسات على التنويع الاقتصادي بالجزائر.

1- توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي (2010-2014):

من خلال هذا البرنامج تواصل الإهتمام بالجانب الاجتماعي للمواطن الجزائري، من خلال تخصيص أكبر نسبة من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج الخماسي (2010-2014)، وهو ما يمثل نسبة 45,42% أي ما يعادل 9903 مليار دينار، موزعة بين السكن، التعليم، الصحة والخدمات.

كما تم تخصيص ما نسبته 38,52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أي ما يعادل 8400 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية بمختلف أنواعها (قطاع الأشغال العمومية، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية)، أما باقي المبلغ وهو 3500 مليار دينار فقد خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل)، وهو ما يمثل 16,05% من المبلغ الإجمالي البالغ 21803 مليار دينار، والجدول الموالي يبين لنا المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (58): توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي خلال الفترة (2010-2014)

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دينار)	النسبة
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	%45,42
- الصحة.	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية.	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية.	8400	
- قطاع الأشغال العمومية.	5900	%38,52
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.	3500	
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	%16,05
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	
المجموع	21803	100

المصدر: فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد01، جوان2018، ص72.

2- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: يعتبر القانون 16-09 آخر ما سن من القوانين في مجال الاستثمار الذي كان أول القوانين التي صدرت بعد التعديل الدستوري الأخير في 06-03-2016، من أهم مضامين هذا القانون هو إعادة النظر في المادة 37 التي كانت تعترف بحرية المواطنين في ممارسة التجارة والصناعة فقط، فأصبحت بمقتضى المادة 43 من التعديل تعترف أيضا بحرية الاستثمار، وهو بمثابة الدافع القوي للسلطات

العمومية لمراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار وبمناخه العام وبما يتماشى وتكريس حرية الاستثمار من خلال تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.[1]

3- البرنامج الخماسي (2015-2019): في إطار مواصلة تحقيق أهداف البرامج السابقة أقرت الحكومة الخطة الخماسية (2015-2019)، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22100 مليار دينار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:[2]

- إقتراح إستكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، ودعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن، الصحة، والتعليم وغيرها، وإنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة،

- تنويع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة،

- تكثيف الحكومة جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، وذلك من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى،

- إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان إستدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة،

---

[1]- نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2]- عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص92.

– ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة،

– تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في إقتصاد قائم على المعرفة والخبرة،

ولكن مع إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية، بتجميد العديد من برامج التنمية خاصة برنامج التنمية الخماسي، وإنتقلت لتطبيق سياسة ترشيد النفقات لتتجاوز الأزمة الناجمة عن إنهيار أسعار النفط.

4- انعكاسات البرامج الاستثمارية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019): سنحاول معرفة في هذه المرحلة آثار المشاريع المنجزة على ظاهرة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2019):

4-1 مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2019): يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2019):

جدول رقم (59): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2019) **الوحدة:%**

	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	حقوق ورسوم على الواردات
2010	8.47	34.86	5.15	10.49	34.80	6.24
2011	8.11	35.93	4.55	9.14	36.41	5.86
2012	8.77	34.15	4.50	9.20	36.73	6.65
2013	9.85	29.84	4.64	9.78	38.45	7.45
2014	10.29	27.04	4.86	10.41	40.19	7.21
2015	11.78	18.75	5.50	11.47	44.59	8.10
2016	12.22	17.27	5.59	11.84	45.11	7.97
2017	11.76	19.60	5.51	11.67	43.63	7.83
2018	11.84	22.24	5.42	11.47	41.47	7.75
2019	12.38	19.53	5.71	12.20	42.28	7.90

المصدر: محمد دعمي، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 18 / العدد 29، السنة: 2022، ص22.

من خلال الجدول أعلاه تعتبر مساهمة القطاع البترولي في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة خاصة خلال الفترة (2010-2012)، التي تميزت بارتفاع أسعار المحروقات إذ بلغت متوسط 34,5%، أما ابتداء من سنة 2014 شهدت نسبة المساهمة لقطاع المحروقات إنخفاضا حادا وصل إلى حدود 19,53% سنة 2019، وهذا بسبب تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014، وهو ما خلق أزمة سيولة في الاقتصاد الجزائري بسبب إنخفاض عوائد الجباية البترولية، وهو ما إنجر عنه كذلك إنخفاض في مقدار الناتج المحلي الاجمالي بسبب أهمية الصادرات البترولية في الاقتصاد الوطني.

أما قطاع الخدمات فيمكن تقسيمه إلى قسمين هما: خدمات الإدارة العمومية وخدمات خارج الإدارة العمومية، وهو ما يجعل مساهمتهما مرتفعة في تشكيل الناتج، إذ عرفت منحى متصاعد

خلال الفترة (2010-2019)، فقد قدرت سنة 2010 ب 34,80% أما سنة 2019 فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج ب 42,28%.

أما باقي القطاعات ممثلة في (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، حقوق ورسوم على الواردات)، تعتبر مساهمتها في الناتج ضعيفة خلال الفترة (2010-2019).

4-2 مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات خلال الفترة (2010-2019): يوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (60): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: ٪

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ص البترولية نسبة الى ص الكلية	98.30	98,32	98,39	98,38	97,23	95,70	95,25	96,05	94,60	94,14
ص العادية نسبة الى ص الكلية	1.70	1,68	1,61	1,62	2,77	4,30	4,75	3,95	5,40	5,86

المصدر: محمد دعمي، مرجع سبق ذكره، ص27.

تمثل نسبة الصادرات البترولية الغالبية الكبرى من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) والتي تجاوزت 94%، سواء إنخفضت أسعار المحروقات أو إرتفعت، هذا ما يفسر غياب الشبه التام لسلع تنافس الصادرات البترولية، كما يؤكد على فشل محاولات التنويع الاقتصادي التي طبقتها الجزائر.

4-3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (2010-2019): يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (2010-2019):

.

الجدول رقم 61: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة:%

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة	11,6	10,8	9,1	13,3	8,6	8,7	8,7	10,1	10,4	8,2
قطاع الصناعة	14,1	14,2	13,1	13,1	14,9	13	13	13,8	13,5	12,8
قطاع البناء والاشغال العمومية	19,3	16,6	16,4	16,6	16,7	16,8	16,6	17	17,2	16,5
قطاع الخدمات والتجارة	55,2	58,4	61,6	59,8	59,7	61,6	61,7	59,1	58,9	62,35

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديون الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة قطاع التجارة والخدمات (خدمات الادارة العمومية وخدمات خارج الادارة العمومية) على التشغيل في الجزائر بما متوسطه 59,83% خلال الفترة (2010-2019)، أما قطاعات الزراعة، الصناعة، البناء والاشغال العمومية، قد قدرت متوسط نسب مساهمتهم في العمالة ما مقداره 9,5%، 13,5%، 16,97% على التوالي خلال الفترة (2010-2019).

4-4 مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة: يوضح الجدول الموالي مساهمة كل من القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم 62: مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2019) **الوحدة:%**

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
2010	48,82	51,18
2011	51,72	48,28
2012	48,53	51,47
2013	43,41	56,59
2014	40,56	59,44
2015	33,31	66,69
2016	32,31	67,69
2017	34,31	65,69
2018	35,95	64,05
2019	33,36	66,64

المصدر: محمد دعمي، مرجع سبق ذكره، ص30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب في نسبب المساهمة في توليد القيمة المضافة من طرف القطاعين العام والخاص، خلال سنوات 2010، 2011، 2012، لكن بعد سنة 2013 بدأت مساهمة القطاع العام في توليد القيمة المضافة تتراجع لصالح القطاع الخاص، خاصة بعد سنة 2014 وهذا نتيجة لتراجع النفقات العمومية بسبب تراجع أسعار النفط، أين تم تسجيل سنة 2016 نسبة مساهمة للقطاع الخاص في توليد القيمة المضافة قدر ب 67,69 % كأعلى نسبة مساهمة خلال الفترة (2010-2019).

4-5 واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وفق مؤشر هرفندل-هيرشمان(H.H) :

4-5-1 هيكل الإنتاج: لحساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشر قياس التنويع المشار إليها سابقا، نستعين بوجود سبع قطاعات إنتاجية رئيسية والمشار إليها بالجدول رقم 59 مع الإشارة إلى الفصل بين الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، وبالتالي N=7.

الجدول رقم (63): قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل الإنتاج خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة H.H	0.13	0.14	0.12	0.10	0.09	0.07	0.07	0.07	0.07	0,06

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (59).

قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0,14 و0,06 خلال الفترة (2010-2019)، وهي قريبة نوعا ما من الصفر وهي تدل على وجود التنويع الاقتصادي بالجزائر، وهذا حسابيا فقط، بسبب خمسة قطاعات اقتصادية نسبها متقاربة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي من أصل سبع قطاعات إقتصادية.

أما في الفترة (2015-2019) التي شهدت إنخفاض أسعار البترول، وبالتالي إنخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي لحساب قطاعات إقتصادية أخرى نجد أن قيمة المؤشر إقتربت أكثر من الصفر، وهو ما يدل رياضيا على وجود تنويع في الاقتصاد الوطني، لكن إقتصاديا يفسر بانخفاض مساهمة المحروقات في الناتج، وعليه فقيمة المؤشر تتحدد وفق أسعار البترول، أي أنه يمكن القول إن قيم المؤشر لا تعكس لنا درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بخصوص هيكل الناتج.

ب- هيكل الصادرات: صادرات بترولية وصادرات عادية وبالتالي N =2، ومن خلال الجدول رقم (60) يتم حساب قيمة مؤشر مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) بالنسبة لهيكل الصادرات.

الجدول رقم (64): قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل الصادرات خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة H.H	0,94	0,94	0,95	0,95	0,91	0,86	0,84	0,87	0,82	0,81

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (60).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر هيرفندال–هيرشمان يقترب من الواحد خلال الفترة (2010–2019)، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد أحادي التصدير، وهو ما يفسر بالسيطرة شبه المطلقة للصادرات البترولية من إجمالي الصادرات الوطنية، أما خلال الفترة (2015–2019) نجد أن مؤشر هيرفندال–هيرشمان شهد إنخفاض تدريجي وصل الى 0,69 وهو ما يفسر بانخفاض أسعار البترول وليس إلى التنوع في الصادرات الوطنية، وبالتالي مؤشر هرفندل–هيرشمان يعكس لنا غياب التنويع الاقتصادي في الجزائر في جانب الصادرات.

ج– هيكل التشغيل:

ولحساب قيمة مؤشر هرفندل–هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل التشغيل للفترة (2010–2019) نستعين بالجدول رقم 61، وبالتالي N= 4.

الجدول رقم 65: قيمة مؤشر هرفندل–هيرشمان (H.H) في الجزائر لهيكل التشغيل خلال الفترة (2010–2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة H.H	0,22	0,27	0,31	0,29	0,30	0,31	0,31	0,28	0,31	0,30

المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول رقم 61.

قيمة المؤشر خلال الفترة (2010–2019) تتراوح ما بين 0,2 و0,32 وهي قيم قريبة من القيمة الصفرية، وهو ما يدل اقتصاديا على أن الاقتصاد الجزائري قريب من تحقيق التنويع الاقتصادي من حيث مصادر التشغيل، ولكن هناك تظليل رياضي بالنسبة للمؤشر كذلك والذي سببه وجود ثلاثة أنشطة من بين الأربعة مساهمتها في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة) مع ملاحظة سيطرة قطاع التجارة وخدمات الإدارة على مستوى التشغيل، ومنه كمحصلة لذلك كانت قيم المؤشر بهذا الشكل، ومنه لا يمكن الجزم بالقول أن الاقتصاد الجزائري متنوع لدرجة معينة بخصوص هيكل مستوى التشغيل.

خلاصة:

إتبعت الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، نموذجين إقتصاديين هما: النموذج الاشتراكي الذي أساسه الملكية العامة لوسائل الإنتاج، في حين أن النموذج الاقتصادي الثاني يتمثل في الرأسمالية، التي من أهم مبادئها الحرية الاقتصادية، وكلا النموذجين حاولت الجزائر بواسطتهما تحقيق التنويع الاقتصادي ومحاولة تقليص نسب الإعتماد الكبيرة على الجباية البترولية، وهذا ما سعت إليه السلطات الجزائرية بداية بالمخططات الاقتصادية التي سعت بواسطتها الجزائر إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة أساسها القطاع الصناعي نظرا للعلاقة الوطيدة بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا في ظل مبدأ تدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

لكن مع مرور الوقت أثبتت النتائج المحصل عليها مقارنة مع ما كان متوقعا، عجز الدولة الجزائرية الاشتراكية عن تسيير ومراقبة الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عجزها عن تغطية حاجيات السوق الوطني، بالإضافة إلى حدوث أزمات إقتصادية بسبب ظروف أغلبها خارجية والتي من أهمها التراجع الكبير في أسعار النفط سنة 1986، ما أدى إلى محاولة إيجاد حلول مستعجلة، والتي كان من أهمها العمل على التحول نحو إقتصاد السوق، وهذا من خلال تحفيز القطاع الخاص بهدف تقليص دور الدولة في تسيير عديد المؤسسات العمومية، في إطار الخوصصة التي تهدف من ورائها السلطات الجزائرية إلى البحث عن موارد مالية جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي

لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعمل كافة دول العالم على بناء استراتيجيات إقتصادية معينة ومحددة أساسها الاعتماد على التخطيط لتحقيق تطور ونمو اقتصاديين مستقبلا، وهذا بناء على معطيات متوفرة تعكس الوضعية الاقتصادية الراهنة بما يتماشى مع حالة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى الظروف والمعطيات الاقتصادية السائدة إقليميا ودوليا.

وباعتبار القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية الخدمية التي يعول عليها في الوقت الراهن ومستقبلا في تحقيق التنويع الاقتصادي، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على تطوير السياحة باعتبارها من أهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر مستقبلا من أجل تخفيف التبعية لقطاع المحروقات، مما أدى إلى العمل على استغلال مختلف الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، من خلال إنشاء مؤسسات تعنى بقطاع السياحة، هذا بالإضافة إلى تدعيم القطاع السياحي بمنظومة قانونية تتطور باستمرار بما يتماشى ومتطلبات السياحة، كما إعتمدت الجزائر على أسلوب التخطيط من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

ولمحاولة معرفة الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

المبحث الثالث: آليات تطوير القطاع السياحي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع السياحي في الجزائر

في وقتنا الحالي يعتبر القانون الصورة الحقيقية التي تمثل أي قطاع إقتصادي لأي بلد، وهذا من خلال المواد واللوائح والتنظيمات والمراسيم التي تعمل على تطويره باستمرار، هذا ما يؤدي إلى إظهار الملامح العامة لكافة المتعاملين الاقتصاديين سواء المحليين أو الأجانب، وبخاصة فئة المستثمرين الراغبين في البحث عن فرص إستثمارية مربحة.

كما تعمل الأطر القانونية على السير الحسن للمؤسسات الاقتصادية وللمصالح الإدارية التي تشرف على مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج، وهذا من خلال تحديد المهام ونوعية النشاط سواء كان إقتصاديا أو إداريا.

وباعتبار قطاع السياحة من القطاعات الخدمية المهمة التي عملت السلطات الجزائرية على تطويره خاصة مع بدايات التحول نحو إقتصاد السوق، وهذا من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تعنى خصيصا بالقطاع السياحي، ما أدى إلى تطور في عدد ونشاط المؤسسات السياحية سواء الإدارية أو التي تقدم منتجات سياحية بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للقطاع السياحي في الجزائر

هناك جملة من التشريعات والقوانين التي أصدرتها السلطات الجزائرية لتنظيم وتسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية، وتطويرها بهدف العمل على الرفع من مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، ومن أهم هذه القوانين نجد:

1- قانون الاستثمار لسنة 1988: الذي جاء من أجل تدارك النقائص المسجلة في قانون الاستثمار (82-2) المؤرخ في 21 أوت 1982 المتمثلة في عدم إعطاء الفرص الحقيقية لتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وفي إطار

هذا القانون عرف قطاع السياحة أكبر حجم للاستثمارات وقدر ب 1664,3 مليون دينار جزائري بنسبة 15,8٪ وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية 279 مشروعا وأصبح القطاع الخاص يمتلك من خلال تشجيع الدولة طاقة إيواء قدرها 22460 سرير.[1]

2- قانون الاستثمار لسنة 1990: والذي يعتبر مشجعا للاستثمار والشراكة من خلال بعض الشروط، مثل خلق فائض من العملة الصعبة ومناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية والمستخدمين وتحسين المنتج السياحي، بالإضافة إلى المحافظة وصيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط والتخصص والخبرة في الميدان السياحي، والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة أي تحديث القطاع.[2]

3- قانون الاستثمار لسنة 1993: لا يمكن الحديث عن الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي خاصة في القطاع السياحي قبل سنة 1993، فالجزائر عرفت مند إستقلالها إلى غاية 1993 خمسة قوانين للاستثمار لم يذكر فيها الاستثمار السياحي للخواص سواء محليين أو أجانب، بدء بقانون الاستثمارات لسنة 1963 ثم قانون الاستثمارات لسنة 1966 ثم القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982، ثم القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها لسنة 1986 ثم القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة

[1]- طه ياسين مرباح ، كرمية توفيق، فطيمة الزهراء عيسات، الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، مجلد 06، عدد 10، جوان 2020، ص343.

[2]- نفس المرجع، ص343.

1988،[1] ووفق هذا القانون قدمت سياسة التنمية الحالية إمتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع السياحي، وضمن سياسة جديدة لترقية إستثمار القطاع العام والخاص، إذ منحت على سبيل المثال مساعدات على الإنجاز لمدة 03 سنوات، إعفاء من حقوق التسجيل، نسب رمزية حول حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها، شكل الإعفاء على الرسم العقاري، الرسم على القيمة المضافة، والجدول الموالي يوضح الإمتيازات الممنوحة في القطاع على النظام العام والمناطق الخاصة، المناطق الجنوبية:

الجدول رقم (66): إمتيازات الإستثمار السياحي الممنوحة حسب قانون 1993

إمتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 ٪	0.5 ٪	0.5 ٪	0.5 ٪
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 ٪	03 ٪	03 ٪	03 ٪
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 ٪	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	إمتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 ٪	إمتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخفيض على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص198.

[1]– بخدة صفيان، الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية الاستثمار السياحي في الجنوب الجزائري ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني على ضوء قانون 16–09، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 06، العدد 02 (2021)، ص3.

4- قانون التنمية السياحية المستدامة رقم 03-01: صدر هذا القانون في 2003/02/17 وهو متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة وهو يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:[1]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة،
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية صورتها السياحية،
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية،
- تلبية حاجيات المواطنين في مجال السياحة،
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وتثمين التراث السياحي الوطني،
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والتطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.

وقد ركز هذا القانون على تنمية الأنشطة السياحية ومراعاة مبادئ حماية الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية، وذلك من أجل ديمومة العرض السياحي وتحسينه وتنويعه، وقد نصت المادة السابعة من هذا القانون على إلتزام الدولة بتوفير كل الشروط لترقية الاستثمار السياحي، من خلال إعطاء الأولوية لهذه المشاريع داخل مناطق التوسع السياحي مع تكفل الدولة بالأعباء المترتبة عن إعداد الدراسات، وأشغال البنية القاعدية وإنجازها داخل مناطق التوسع السياحي، وقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:[2]

---

[1]- ساعد بوراي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2016-2017، ص106.

[2]- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2016، ص34.

4-1 التهيئة السياحية: هي مجموعة الدراسات وأشغال إنجاز المنشآت القاعدية والأسس التحتية من أجل تهيئة كل الظروف لاستقبال الاستثمارات السياحية، ويساهم مخطط التهيئة السياحية حسب المادة 13 من هذا القانون في:

- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والمحافظة عليها،

- إدماج الأنشطة السياحية في إطار تهيئة الإقليم والتعمير وتشتمل التهيئة السياحية، تهيئة منابع المياه الحموية التي تقوم بها الدولة وذلك من أجل المحافظة عليها، وكذا تقوم بإعداد الحصيلة الحموية بشكل دائم، مع العلم أن إستغلال المياه الحموية يخضع إلى نظام الامتياز طبقا لدفتر شروط وتستفيد مناطق التوسع والمنابع الحموية من النظام التفضيلي المقرر في المواد 20 إلى 24 من الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

4-2 التنمية السياحية: تنص المادة 20 من هذا القانون على إنشاء هيئة عمومية، وهي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية مهمتها إقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي، وتعمل الدولة على دعم الاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية وتطوير القطاع السياحي بشكل عام وذلك بمنح إمتيازات جبائيه ومالية.

4-3 الاهتمام بالموارد البشرية في القطاع السياحي: إن الموارد البشرية لها دور بالغ الأثر في تنمية القطاع السياحي وعليه فإن الدولة أخذت على عاتقها الاهتمام بالموارد البشرية، وذلك من خلال إدماج الحرف السياحية ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني وإنشاء مؤسسات تكوين جديدة في مختلف الشعب السياحية.

4-4 تثمين الخدمات السياحية والترقية والإعلام السياحي: نصت المادة 22 من القانون رقم 03 /01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، على أن تثمين الموارد البشرية المرتبطة بالمهن والأنشطة السياحية يشكل محورا للتنمية السياحية وفي هذا الإطار تشجع الدولة:

- الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني،

- إنشاء مؤسسات تكوين في مختلف شعب السياحة من طرف الدولة ومن قبل الخواص،

واعتبرت المادة 24 من القانون ذاته، أن كل عمل إعلامي واتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري يعتبر ترقية سياحية، وأن هذه الأخيرة تشكل الأداة المميزة لتثمين القدرات والمؤهلات السياحية، وهذا طبقا لنص المادة 25 من القانون نفسه.[1]

5- قانون الاستثمار السياحي لسنة 2003: نص هذا القانون على ما يلي:[2]

- تطبيق معدل الضريبة على أرباح الشركات 19٪،

- يطبق على رقم الأعمال للنشاطات السياحية الرسم على النشاط المهني 2٪،

- تخضع النشاطات السياحية المنصوص عليها في قانون الرسم على القيمة المضافة 7٪،

- تخضع عقود زيادة رأس المال الشركات السياحية لرسم 0,5٪، عندما تكون الأرباح والمؤونات المدمجة في رأس المال لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات،

- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0,5٪ على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية، دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دينار جزائري.

---

[1]- ناصر صولة، مراد شروف، أهمية التراث الثقافي الصحراوي ودوره في جلب السياحة الصحراوية لتحقيق تنمية مستدامة- الجانب القانوني-، مجلة الاستراتيجية والتنمية عدد خاص بالملتقى الوطني الثاني حول: السياحة الصحراوية، الواقع، الآفاق وسبل التطوير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10 /عدد خاص (أفريل 2020)، ص 404.

[2]- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص83.

6- قانون 03-02 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ: يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة باستغلال الشواطئ في المجال السياحي ويهدف إلى:[1]

- حماية الشواطئ والاهتمام بها قصد إستفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها،

- الإهتمام بالنظافة والأمن وحماية البيئة على إمتداد الشواطئ، وذلك إستجابة إلى حاجات المصطافين وتحقيق تنمية متوازنة فيها،

- تحسين خدمات إقامة المصطافين،

- خلق برامج تسلية متناسبة مع النشاطات السياحية الشاطئية،

- يخضع إستغلال الشواطئ إلى حق الامتياز حسب دفتر شروط محدد ويمنح هذا الحق بصفة أولية إلى المؤسسات الفندقية المصنفة بالنسبة للشواطئ التي يكون إمتداد لها، أما الشواطئ الأخرى فتمنح إلى كل شخص طبيعي أو إعتباري ترسوا عليه المزايدة، ويتعهد باحترام دفتر الشروط ويتم تحديد أجزاء أو ساحات من الشواطئ لتكون محل إمتياز بقرار من الوالي بناء على إقتراح من لجنة ولائية.

7- قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية سنة 2003: يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية من أجل تشجيع تنميتها، كما يمنع كل إستغلال لهذه المناطق يؤدي إلى تشويه طابعها السياحي، كما يهدف هذا القانون إلى:[2]

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية المستدامة للسياحة،

---

[1]- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- ساعد بوراي، مرجع سبق ذكره، ص107، ص108.

– إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

– حماية المقومات الطبيعية للسياحة،

– المحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال إستعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية،

– إنشاء عمران مهيأ ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز، ويكون تسيير وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في إطار مخطط التهيئة السياحية، الذي يندرج ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران ويشمل على:

– حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي،

– إنجاز إستثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

ويهدف مخطط التهيئة السياحية إلى:

– تحديد المناطق التي يجب حمايتها،

– تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة،

– إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك،

كما إهتم بالعقار السياحي الذي يتشكل من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة.

8– مرسوم رقم 325–06 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها: صدر هذا المرسوم بتاريخ 25 شعبان 1427 الموافق لـ18 سبتمبر2006، ويهدف إلى تحديد قواعد بناء

المؤسسات الفندقية وبيئتها، ونصت المواد من 04 إلى المادة 09 على مجموعة من الإجراءات وجب التقيد بها عند بناء مؤسسات فندقية وهي:[1]

– لا يمكن إحداث أي تحويلات على العناصر الأساسية لهندسة البناية،

– يتم ترميم البنايات المصنفة كمعالم تاريخية طبقا لتقنيات وقواعد الترميم المعمول بها في هذا المجال،

– عند القيام بعمليات التجديد للمؤسسة الفندقية وجب الإلتزام بتحسين الخدمات داخلها،

– في حالة إعادة الاعتبار للمؤسسة الفندقية يجب ألا تتسبب الأشغال في حذف عناصر الهياكل على حسب إستقرار البناية،

– يجب إحترام مخططات التزيين والنقوش والعناصر الأصلية خلال عملية الترميم،

– يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإدماج المعماري مقارنة بالتجهيز الأصلي، عند ترميم بناية أو بنايات موضوع توسيع مؤسسة فندقية متواجدة.

9– المرسوم التنفيذي رقم 23–07 الصادر بتاريخ 2007/01/28 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع:

يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق الإمتياز عليها، وتقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزيري السياحة والمالية، ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية ومجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والساحات الخضراء، ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ المستثمرين بكل

[1]– طه ياسين مرباح، مرجع سبق ذكره، ص344.

الوسائل لهذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الإمتياز ومساحة الأرض، والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانات والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.[1]

10- قرار مؤرخ بتاريخ 10 سبتمبر 2009: الذي يحدد شروط وكيفيات ومقاييس إستغلال الهياكل المعدة للفندقة، يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها.[2]

11- قانون الاستثمار لسنة 2016: في إطار هذا القانون يستفيد المستثمر السياحي، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من المزايا التالية:[3]

11-1 بعنوان مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي،

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنيات محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي،

---

[1]- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2]- قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغاست، المجلد 07، العدد 05، السنة 2018، ص34.

[3]- عبد الرزاق زهواني، محمد عبادي، المزايا والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار السياحي -ولاية الوادي كنموذج-"مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، ص404.

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،

– الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز، على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإنجاز المشاريع السياحية،

– تخفيض بنسبة 90% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار السياحي،

– الإعفاء لمدة عشر (10سنوات) من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار إبتداء من تاريخ الإقتناء.

11-2 بعنوان مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع خلال مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة ثلاث (3) سنوات، يستفيد المشروع من المزايا التالية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك الرسم على النشاط المهني،

– تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وفي حالة الاستثمارات المنجزة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، تستفيد في مرحلة الإنجاز زيادة على المزايا المذكورة سابقا من مزايا إضافية منها:

– تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنجاز الاستثمار،

– التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية محددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية بالدينار الرمزي خلال عشرة

سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في الهضاب العليا، وكذا بعض المناطق المراد تنميتها،

– بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشرة سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

المطلب الثاني: المؤسسات العمومية السياحية في الجزائر

من أجل السهر على تسيير ومراقبة وتطوير القطاع السياحي الوطني عملت السلطات الجزائرية ومنذ السنوات الأولى للاستقلال إلى إنشاء مؤسسات سياحية عمومية تعنى بالقطاع السياحي، وهذا من خلال العمل على توفير بيئة سياحية تتناسب ورغبات السياح والمستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1- وزارة السياحة: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 1963/12/20، المتضمن تنظيم وزارة السياحة والذي كلف الوزارة بتحديد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال السياحة والحمامات المعدنية والحرف الفنية والتقليدية والفنون الشعبية والفلكلورية،[1] كذلك هي مؤسسة مرفقية مركزية تتفرع من الإدارة المركزية لتبدي المظهر الرئيسي للسلطة المركزية، من خلالها يمكن إعطاء صلاحية التعبير عن ماهية الإدارة المركزية، المتمثلة في تجسيد القواعد القانونية على أرض الواقع في شكل أشخاص إدارية عامة تتمتع بالشخصية المعنوية ويظهر ذلك في:[2]

1-1 هيئات الإدارة المركزية لوزارة السياحة: تنقسم الإدارة المركزية لوزارة السياحة إلى عدة هيئات إدارية تسمى مؤسسات التسيير المرفقي، منها ما هي مرتبطة مباشرة بممارسة الوزير لنشاطاته في

[1]- بليه حبيب، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- كوري إسماعيل، الاستثمار في النشاطات السياحية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر1، 2020-2021، ص40.

الوزارة، مثل ديوان الوزير وجهاز التفتيش، والأجهزة الاستشارية على مستوى الإدارة المركزية للوزارة، ومنها ما هي في شكل مديريات عامة أو مركزية، والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة من المديريات في شكل مديريات فرعية.

1-2 الهيئات الإدارية الملحقة بوزارة السياحة: وهي مجموعة من المصالح الإدارية التابعة للوزارة إلا أن وجودها لا يكون على مستوى مقر الوزارة، بل تتوزع على مستوى المقرات الإدارية للولايات أو جهات مختلفة للقطر الوطني.

2- الديوان الوطني للسياحة ONT: أنشأ الديوان الوطني للسياحة بمرسوم تنفيذي رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني وتنظيمه، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 90/409 المؤرخ في 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 1990، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/92 مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1413 الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1992، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتحقيق ترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة، وتتمثل مهام الديوان الوطني للسياحة فيما يلي:[1]

- توجيه المتعاملين السياحيين،
- متابعة ومراقبة وكالات السياحة والأسفار،
- إنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي،
- ترقية المنتج السياحي،

[1]- مفاتيح يمينة، أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية "حالة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2018، ص34.

- متابعة الاستثمارات السياحية في الجزائر،

- المشاركة في التظاهرات الداخلية المتعلقة بالسياحة،

- القيام بأبحاث ودراسات من أجل التعرف على وضع السوق الداخلي والخارجي،

- يحدد التقنين الذي تخضع له الأعمال الفندقية والسياحية ويسهر على تطبيقه،

- يسلم الرخص والاعتمادات القانونية.

3- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT: هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 98/70 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق ل 21 فيفري 1998 وهي مكلفة ب:[1]

- تسهر على الحماية والحفاظ على مناطق ومواقع التوسع السياحي،

- ترقية وترويج مناطق ومواقع التوسع السياحي،

- الحرص على توفير وإنشاء المرافق العمومية،

- تطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي،

- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية، تجارية أو صناعية والمتعلقة بالعقار،

- تطوير التبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها،

- تنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول،

- مرافقة إدارة السياحة في تصور وإنجاز إستراتيجية التنمية السياحية،

[1]- زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص224.

– الحرص على إحترام القوانين المتعلقة بالسياحة ومخططات التهيئة السياحية والعمرانية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها،

– إنشاء وتحسين ملف وطني للمنشآت القاعدية السياحية،

– إنشاء وإدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي،

– وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق ومواقع التوسع السياحية،

– تهيئة الأراضي المعتمدة والتي تخدم الإستثمار السياحي،

– تحديد مناطق ومواقع التوسع السياحية الجديدة وإعطائها المكانة التي تليق بها.[1]

4- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية،[2] الذي أنشأ طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ويهدف إلى جمع المعلومة السياحية ومعالجتها ونشرها، فيتولى بذلك المهام التالية:[3]

– يضع تحت تصرف الحكومة والمؤسسات والإدارات العمومية والهيئات وكل هيئة أخرى وشخص معين، معلومات موثوقة على وضعية السياحة وتطورها، وطنية كانت أم دولية،

---

[1]– عروس نسرين، السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام – دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل–أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2016–2017، ص142.

[2]– زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017–2018، ص348.

[3]– كوري إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص49.

– يحسن ويعمم المعلومة السياحية في مجملها،

– ينشئ نظام إحصائيات تابع للسياحة بغرض تقدير تأثير السياحة في الاقتصاد الوطني، كما يشتمل هذا البنك على مجموع المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالسياحة، وطنية كانت أم دولية، لاسيما:

– القدرات السياحية التي تزخر بها البلاد،

– تنظيم السياحة وكذا الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر،

– طاقات الاستقبال وأصناف الإيواء،

– كل معلومة ذات طابع إقتصادي أو إجتماعي لها صلة بالنشاط السياحي،

وتكلف في هذا السياق كل من المؤسسات الوطنية والإدارات العمومية والهيئات العمومية في النشاط السياحي بتزويد هذا البنك بالمعلومات والبيانات والمؤشرات التي تحوزها، ليقوم هذا الأخير بمعالجتها وتسجيلها ليضعها تحت تصرف الجمهور للاطلاع عليها، وهذا لا يكون إلا بعد ترخيص من الوزير المكلف بالسياحة.

5– اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 94 –39 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1994 وهي مكونة من:[1]

– وزير السياحة أو ممثل عنه، وهو الذي يترأس اللجنة،

– ممثلين عن كل من وزير النقل، الخارجية، التجارة، الداخلية والجماعات المحلية، الصحة، الثقافة، بالإضافة لمدير الديوان الوطني للسياحة وممثل عن مدير الأمن الوطني ومدير الجمارك، وهي مكلفة بما يلي:

[1]– خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص69.

– إقتراح القواعد التنظيمية الضرورية لتنمية وترقية السياحة،

– تسهيل التدفقات السياحية الوطنية والدولية،

– تأمين الشروط الموافقة لدخول وإقامة وانتقال السياح،

– تسهيل الصيغ والإجراءات الواقعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المنظمات السياحية والفندقية،

– تبسيط الإجراءات الإدارية لأجل إنتقال السياح،

– تحسين العلاقة بين مختلف الخدمات (النقل، التكوين، الاتصالات، الأمن،...) والأنشطة السياحية،

– حماية وتقييم الإرث الطبيعي والثقافي، التقليدي، والتاريخي.

6– مديريات السياحة والصناعات التقليدية: إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني، فإن مديريات السياحة والصناعات التقليدية لها دور مهم على المستوى المحلي وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10–257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والمحدد لمهامها وتنظيمها،[1] وقد كلفت هذه المديريات في مجال السياحة بالمهام التالية:[2]

– إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية،

– المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية،

– السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية،

---

[1]– بليه لحبيب، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]– عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص194.

– تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية،

– تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها،

– جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية، والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها،

– المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية،

– إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي،

– توجيه مشاريع الإستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية،

– السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال،

– المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لا سيما تلك التي لها صلة بالنظافة، وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي،

– السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السياح في مجال الراحة والإستجمام والترفيه.

– ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي،

– ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية جودة النشاطات السياحية،

– المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا،

– تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي،

– المشاركة بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين، وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية،

– المساهمة في إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتنمية السياحة في الولاية،

– إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.

7– مؤسسات التكوين السياحي:

والمتمثلة في كل من:[1]

7–1 المدرسة الوطنية العليا للسياحة: تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 255/94 في 09 ربيع الأول 1415 هجري الموافق ل 17 أوت سنة 1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 104/98 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1418 هجري الموافق ل 1998/03/31، تمنح هذه المدرسة شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة وتطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة وتوفر 100 مقعد مقرها بالجزائر العاصمة.

7–2 المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحة بتيزي وزو: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقره تيزي وزو وله ملحقة في تلمسان يوفر 300 مقعد ويمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، الطبخ والحلويات، الإدارة الفندقية والسياحة.

[1]– مرباح طه ياسين، يحياوي عبد الحفيظ، عيسات فطيمة الزهرة، الوعي السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 18، العدد 03، 2020، ص231.

7-3 مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقره بوسعادة يوفر 300 مقعد، ويمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ.

بالإضافة إلى:[1]

- مركز السياحة بتيبازة،

- مدرسة السياحة بعين تموشنت،

- بالإضافة إلى مدارس التكوين المهني الموزعة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست، بومرداس.

المطلب الثالث: مقدمو المنتجات السياحية في الجزائر

أدت الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينات إلى التأثير إيجابا على القطاع السياحي، وهذا من خلال فتح المجال أمام عديد المؤسسات الاقتصادية والتي يغلب عليها القطاع الخاص بإنشاء مؤسسات سياحية تقدم خدمات سياحية متنوعة، ومن بين هذه المؤسسات نجد:

1- المنظمات الفندقية: أنشأت سنة 1970 الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) والتي تعمل على ربط ومراقبة وظائف الوحدات الفندقية والسياحية، وأنشأت في نفس السنة الشركة الوطنية للمحطات المعدنية (SONATHERM)، والتي تعمل على إستغلال وحدات المحطات المعدنية العمومية، وفي سنة 1980 تم إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (ALTOUR) مهمتها

[1]- عقون شراف، بوحديد ليلى، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمو لخضر، الوادي، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017، ص293.

تسيير المؤسسات السياحية البحرية والفنادق الصحراوية، المؤسسة الوطنية للفندقة الحضرية (SNHV) لتسيير الفنادق الحضرية، الشركة الوطنية للمحطات المعدنية لتسيير المحطات المعدنية؛ الديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات (ONCC) لتنظيم المداخلات والمحاضرات، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية؛ الديوان الوطني الجزائري لإنتاج المعدات وترقية السياحة.[1]

2- النادي السياحي الجزائري (TCA): تأسس النادي السياحي الجزائري في أكتوبر 1963 تم وضعه تحت وصاية وزارة السياحة سنة 1971 وكلف بتنمية النشاطات السياحية، وفي سنة 1980 أصبح متعاملا إقتصاديا فعليا من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه والتخييم وخدمات السفر والعمرة والحج، ويملك النادي السياحي الجزائري 42 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني،[2] وتتمثل مهامه فيما يلي:[3]

- تنظيم الرحلات بهدف التعريف بالبلد،
- بيع وحجز تذاكر السفر،
- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية،
- نشر أو المساهمة في نشر المطبوعات لإعلام السياح.

3- وكالات السياحة والسفر: هي كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها.

---

[1]- عزوزي خديجة، بلايلية ربيع، تطوير وترقية السياحة بالجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022، ص89.

[2]- عويبان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3]- زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص226.

تتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط وكالات السياحة والأسفار على وجه الخصوص فيما يلي: [1]

– تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية،

– تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي،

– تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة، أو بطلب من منظميها،

– وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح،

– الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقييم الخدمات المرتبطة بها،

– النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول لدى مؤسسات النقل،

– بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك،

– إستقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم،

– القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية،

– تمثيل وكالات محلية وأجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها أو مكانتها،

– كراء السيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

4– الحركة الجمعوية: عدد هذه الجمعيات قليل رغم أهميتها في نشر الثقافة السياحية ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:[2]

(FNOT): الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحة،

---

[1]– مفاتيح يمينة، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص226.

(FNAT): الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة والسفر،

(COT): إتحاد عملاء السياحة،

(ANPT): الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة،

(ANDRT): الجمعية الوطنية للدفاع والتعبير عن السياحة عامة،

(ANATA): الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة،

- جمعية ترقية السياحة المعدنية،
- جمعية المناطق المعدنية لولاية سعيدة،
- الفيدرالية الوطنية للفنادق والمطاعم.

المبحث الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

تعمل كافة الدول في الوقت الحالي على دراسة المستقبل، وهذا لمحاولة معرفة واقعها ومكانتها ومستواها على جميع الأصعدة سواء السياسية أو الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، من خلال الإعتماد على أسلوب التخطيط، بناء على قاعدة بيانات متوفرة حاليا يتم تطويرها مستقبلا خلال مدة زمنية محددة، تتماشى بدرجة كبيرة مع التطورات المستقبلية التي قد تحدث.

وبما أن الاقتصاد الجزائري معني بكافة التطورات التي قد تحدث مستقبلا، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إعتماد أسلوب التخطيط للمستقبل لآفاق 2030، وهذا من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم الذي يعكس إستراتيجيات الجزائر لتطوير إقتصادها مستقبلا في إطار تبني برنامج التنمية المستدامة، بغرض تخفيف التبعية لقطاع المحروقات من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، عن طريق تنمية وتطوير عديد القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها الجزائر بإمكانيات معتبرة، ومن بين هذه القطاعات قطاع السياحة الذي يمتاز بتعدد وتنوع المقومات السياحية

بالجزائر سواء كانت طبيعية، ثقافية، دينية، وتاريخية، في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

المطلب الأول: ماهية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 النظرة المستقبلية التي تبنتها الجزائر لتطوير القطاع السياحي، من خلال الإعتماد على مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي تساهم فيه السياحة بنسب معتبرة، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات السياحية المعتبرة والهامة التي تتمتع بها الجزائر.

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة، ويعد جزءا من المخطط الوطني التوجيهي لتهيئة الإقليم في آفاق 2030(SNAT)، وقد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة (MATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية ODIT-France التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير والذي حدد بسنة 2009، وعلى المدى المتوسط لغاية 2015 والمدى الطويل والذي حدد بسنة 2025، وتم تمديده إلى سنة 2030، وهذا في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسياحة،[1] وبالتالي فهو أداة تترجم إرادة الدولة الرامية إلى تثمين مؤهلاتها السياحية الطبيعية والثقافية ووضعها في خدمة السياحة بالجزائر بجعلها ذات أولوية لبناء قاعدة إقتصادية صلبة،

[1]- سماعيني نسيبة، حاكمي بوحفص، السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الإستراتيجية والأثر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، (المجلد السادس، العدد1، أفريل 2020)، ص569.

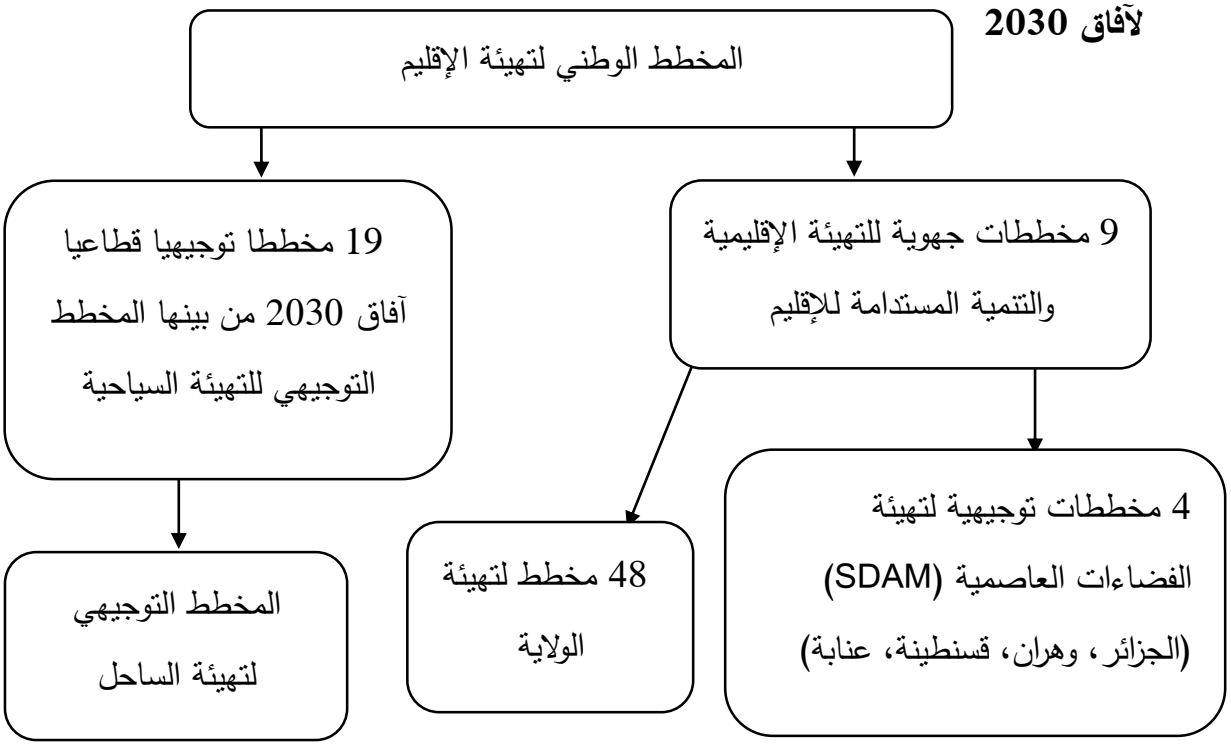
وتعلنه إلى كافة المتعاملين في كافة القطاعات والأنشطة والجماعات المحلية،[1] ويهدف هذا المخطط إلى ضمان الانطلاقة السريعة للسياحة الجزائرية، ويرتكز على مخطط أعمال يحدد له الأهداف المادية والمالية لبلوغ ذلك وتلبية الطلب الوطني والدولي الذي يتوقع أن يزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2030.[2]

حيث يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عنصرا مهما من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، وهذا بالنظر إلى المكانة التي يحتلها برنامج تطوير القطاع السياحي بكافة فروعه والتي من أهمها المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل كأداة فعالة للمحافظة على الاقليم وتحقيق التنمية المستدامة، والشكل الموالي يبين لنا أهمية ومكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

[1]– بعبع إلهام، فردي كريمة، دور مخطط التهيئة السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترقية وتوجيه الاستثمار السياحي، مجلة القانون العقاري، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص40.

[2]– الغلم مريمة، واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2015–2030، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد 11، العدد1 (2022)، ص54.

الشكل رقم (8): مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لآفاق 2030

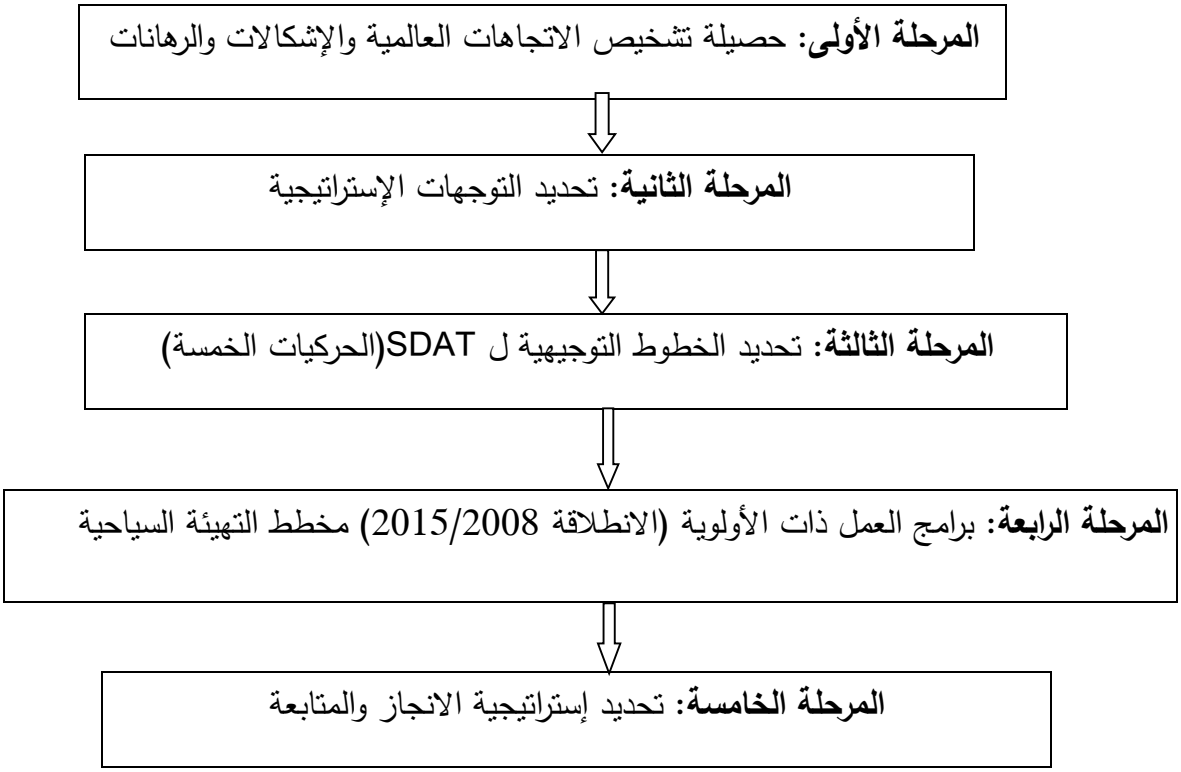


المصدر: الغلم مريمة، مرجع سبق ذكره، ص55.

2- مراحل إعداد SDAT 2030: يعتمد إعداد SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية والوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز وشرح الرهانات الكبرى للسياحة، إشكالياتها الكبرى وإتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي،[1] وفيما يخص مراحل إعداد SDAT 2030 فهي تتكون من خمسة مراحل متسلسلة ومترابطة فيما بينها، حيث تمثل المرحلة الأولى حصيلة تشخيص الاتجاهات، أما المرحلة الثانية تحديد التوجهات الإستراتيجية، ثم مرحلة تحديد الخطوط التوجيهية ل SDAT(الحركيات الخمسة)، تليها مرحلة برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2015/2008) مخطط التهيئة السياحية، أما المرحلة الاخيرة فتمثل تحديد إستراتيجية الإنجاز والمتابعة، والشكل الموالي يوضح لنا مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

[1]- زرقين سورية، مرجع سابق، ص211.

شكل رقم (9): مراحل إعداد SDAT 2030



المصدر: زرقين صورية، مرجع سبق ذكره، ص211.

3- التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 :

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 من خمسة كتب يتم تلخيصها على النحو الآتي:[1]

الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية

الكتاب الثاني: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي الجزائري

الكتاب الثالث: الأقطاب والقرى السياحية للإمتياز

الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملياتي"

الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية

[1]- سماعيني نسيبة، حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص234.

4- الأطراف المستهدفة بالاستقطاب لضمان تبني وتطور المفهوم الجديد: لإضفاء الديمومة على تنمية المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية توجب معرفة الفئات المطلوب إقناعها، وهي خمس فئات كالتالي:[1]

4-1 السواح: الذين يتحولون إلى مستهلكين -فاعلين-بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلف الوجهات المنافسة.

4-2 الموجهون: ويمثلون وكالات السفر، الناقلين، المرشدين، الصحفيين، قادة الرأي، الوسطاء من التجار وغير التجار.

4-3 المستثمرون المرقون، المطورون، والراغبين في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع والأمن.

4-4 أصحاب الفنادق، أصحاب المطاعم والناقلون.

4-5 المواطن: ويحتاج إلى تحسيس بالنتائج الايجابية للسياحة بآثارها السيئة المحتملة، كما يجب إعلامه بإمكانية مساهمته المباشرة في النهوض بسياحة نوعية مستدامة.

5- برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2030:

تتعدد برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2030 كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبرنامج الوطني لتهيئة الاقليم، إذ يعمل على ضمان اقليم مستدام من خلال ديمومة المورد المالي، التراث الثقافي والمحافظة على البيئة، العمل على ضمان جاذبية وتنافسية الاقليم، من

[1]- حياة بن سماعين، زايدي حسيبة، أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحول الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 02، العدد 01، (2013)، ص6.

خلال الانفتاح الدولي، التنمية المحلية، بناء الأقطاب التنافسية، كما تعمل برامج المخطط على تحقيق العدالة الاقليمية من خلال تأهيل المناطق النائية، وخلق حركية إعادة التوازن الاقليمي من خلال فرملة التوسع نحو الساحل وبناء نظام حصري متسلسل ومفصل وإعادة الموقعة الصناعية والإدارية، وأخيرا ضمان حكم إقليمي راشد وفق منطق الشراكة والتحكم والضبط، والجدول الموالي يوضح لنا برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لآفاق 2030:

الجدول رقم (67): برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لآفاق 2030

المحور	الهدف	البرنامج
01	ضمان إقليم مستدام	ديمومة المورد المالي، التراث الثقافي والمحافظة على التربة، محاربة التصحر والمحافظة على الأنظمة البيئية.
02	ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم	الانفتاح الدولي للإقليم، التنمية المحلية، بناء الفضاءات الجديدة، بناء الأقطاب التنافسية والامتياز، عصرنة الأشغال العمومية.
03	تحقيق العدالة الإقليمية	إستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق مع التجديد الريفي وبناء سياسة المدينة.
04	خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي	فرملة التوسع نحو الساحل وبناء نظام حصري متسلسل ومفصل وإعادة الموقعة الصناعية والإدارية.
05	ضمان حكم إقليمي راشد	يندرج هذا الخط التوجيهي في إطار المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية 2030 وفق منطق الشراكة، بالإضافة إلى وظائف التحكم والضبط.

المصدر: فوزية بوخبزة، بن عطة محمد، استراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2030 في الجزائر، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة أحمد زبانة، غليزان، المجلد:03، العدد:01، (2010)، ص233.

6- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 فيما يلي:

6-1 الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 فيما يلي: [1]

6-1-1 جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي كبديل للمحروقات:

- ترقية إقتصاد بديل محل المحروقات،

- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية،

- إعطاء الجزائر إنتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة ومنارة في حوض المتوسط قصد:

- المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد،

- المساهمة في تحسبن التوازنات الكبرى كالميزان التجاري، توازنات الميزانية ...

6-1-2 توسيع الآثار المترتبة عنها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى:

- (مثل الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات)؛ من خلال:

- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تدمج مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي والتكوين)،

- تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب)،

- الإنسجام مع القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

6-1-3 التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجال حلقة التنمية السياحية (إقتران إجتماعي؛ إقتصادي وبيئي).

---

[1]- بوفنارة فاطمة، بوكرزازة حسني، السياسة السياحية في الجزائر: مؤهلات، فاعلون، مناطق التوسع والمواقع السياحية في ولاية قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة متنوري، قسنطينة1، المجلد 31 -عدد 4 - ديسمبر 2020، ص424.

6-1-4 تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري: كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن إستراتيجيات السياحة المتواصلة عليها إحترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

6-1-5 التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون إتجاه السوق الجزائرية.

6-2 الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015):

تتمثل الأهداف المادية فيما يلي:[1]

- احترام نفس نسب الدول المجاورة، فعدد الأسرة التجارية المطلوب توفيرها في 2015 تقدر بـ 75000 سرير من النوعية الجيدة، باعتبار أن عدد السياح المتوقع إستقبالهم 2,5 مليون سائح،
- هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 سرير من الطراز الرفيع في المدى القصير، و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط،
- خلق 400000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و91600 مقعدا بيداغوجيا،
- تحديد الأقطاب السياحية للامتياز: سيتم إنجاز هذه الأقطاب في المناطق الشمالية، والغربية والشرقية للوطن إلى جانب إنجاز أقطاب سياحية أخرى.

6-3 الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008-2015): من أجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة، بحيث قدر

[1]- زيتوني عمار، سابق نسيمة، القطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي – بريكة-، يومي: 30 و31 أكتوبر 2017، ص11.

الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين (2008-2015) ب 2,5 مليار دولار، على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنويا، حيث عملت السلطات الجزائرية من خلاله على وضع الاستراتيجية اللازمة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري، وتبيان الاستثمارات الواجب القيام بها على المدى المتوسط 2015 والبعيد 2025 والذي تم تمديده إلى غاية 2030.[1]

4-6 الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030: عملت السلطات الجزائرية إلى تحديد الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 بما مقداره 360000 سرير، إجمالي عدد مناصب الشغل بنوعيها المباشرة وغير المباشرة يقدر ب900000 منصب شغل، إضافة الى 11 مليون سائح أجنبي، واجمالي إيراد يقدر ب8800 مليون دولار، والجدول الموالي يوضح لنا الأهداف المادية للمخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

الجدول رقم(68): الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

المؤشرات	الأهداف لسنة 2030
عدد الاسرة	360000
عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة	900000
عدد السياح الاجانب والجزائريين المقيمين بالخارج	11 مليون سائح
الايرادات السياحية بالمليون دولار	8800
مساهمة السياحة في PIB	5-6%

المصدر: هني حيزية، مرجع سبق ذكره، ص558.

[1]- شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد: 2015/14، ص140.

المطلب الثاني: مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

يعتمد المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 على مجموعة من البرامج السياحية الواعدة التي تعول عليها الجزائر لتحقيق اقتصاد متنوع، من خلال تحديد أهداف معينة على فترات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وهذا عن طريق زيادة أعداد السياح وهو ما يؤدي إلى تطوير الحركة السياحية سواء داخليا أو خارجيا.

1- السيناريوهات المتوقعة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030: تم تحديد ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، إذ قدر السيناريو الضروري ب6 ملايين سائح باجمالي عدد مشاريع يقدر ب 635 مشروع، وباجمالي عدد أسرة جديدة يقدر ب100000 سرير، بقيمة مالية تقدر ب300 مليار دينار، وبمتوسط إنجاز سنوي يقدر ب 600 سرير لكل 50 مشروع، أما فيما يخص السيناريو المعتدل والسيناريو المتفائل فيمكن توضيحهما من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (69): السيناريوهات المتوقعة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الأول الضروري	6	635	100000	300	600 سرير/50 مشروع
السيناريو الثاني المعتدل	12	1240	200000	600	1200سرير/ 100 مشروع
السيناريو الثالث المتفائل	18	2500	400000	1200	24000سرير/200مشروع

المصدر: يحيى جعفري، مالك عليان، رضا بن بوريش، السياحة الصحراوية قاطرة التنمية السياحية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، عدد خاص (أفريل 2020)، ص46.

2- الحركيات الخمس لإستراتيجية السياحة:

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس حركيات هي:

الحركية الأولى: مخطط الجزائر كوجهة سياحية

تهدف استراتيجية وجهة الجزائر Algérie Destination لإعادة الاعتبار لصورة الجزائر في الخارج وتحسين سمعتها السياحية، من خلال بناء صورة مرئية ومقروءة عن وجهة سياحية حقيقية تتمتع بأصالة وعمق، تمكن السياح من عيش تجارب ثرية وفريدة لا توجد في وجهة أخرى، لأجل ذلك تم وضع استراتيجية تسويقية ترتكز على محاور أساسية هي كالآتي:[1]

– دراسة سوق العرض والطلب السياحي،

– التعرف على الفئات السياحية المستهدفة المتمثلة في السياح المحليين، الجزائريون المقيمون بالخارج، السياح الأجانب، والسياح كبار السن،

– تقسيم الأسواق المستهدفة إلى أسواق أولية وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، أسواق واعدة هي بريطانيا، هولندا، النمسا والدول الإسكندنافية، أسواق بعيدة لكن مستهدفة على المدى الطويل هي الصين واليابان، روسيا، أمريكا الشمالية والخليج،

– التركيز على المزايا التنافسية للسياحة الجزائرية والمتمثلة أساسا في الصحراء الجزائرية نافذة العالم على إفريقيا إضافة إلى السياحة الثقافية، الصحية، البحرية ومنتجات سياحية أخرى كالصيد، الغطس والكهوف،

– بناء صورة جديدة وتوسيع شهرة وجهة الجزائر من خلال خلق بوابات إلكترونية سياحية لنشر المعلومات،

– وضع هيكل للرصد واليقظة السياحية ومراقبة تطور رغبات ومتطلبات السياح،

[1]– حمزة بوكـفة، عمار زودة، واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد (44)، 2020، ص 38.

– دعم الأنشطة الترويجية الخاصة بمختلف الفاعلين السياحيين وضمان مشاركتهم الهادفة في التظاهرات والمعارض السياحية الوطنية والأجنبية،

– إبتكار علامة منتوج وتسجيله منتوج سياحي جزائري.

أما فيما يخص شروط نجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر يمكن توضحيها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (70): شروط نجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر

ثقافة وذهنية	إختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات وإعداد الصورة والسوق وذهنية من أجل "الاتصال الواسع"
الإلتزام	تنشيط وتنسيق متناسب ودائم لكل مخطط تسويق مع تجنيد وسائل الاتصال الحديثة، مالية بشرية وتقنية كمطلب للاحترافية والنوعية
الأدوات	اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد، أفلام، أقراص، صفقات أنترنيت، شاشات فيديو وفضاءات مرئية
فضاءات الاتصال	– تبني وضعية مراقبة ورصد إستراتيجية على المستوى الوطني، جناح بكل قطب للامتياز يوفر خمس وظائف (الاستقبال، الإعلام، فضاء المجالات، المعارض، فضاءات الصور) – على المستوى الدولي: استخدام "بيت الجزائر" كفضاء لرصد الأسواق الدولية
المسعى	– شراكة فعالة على المستوى المحلي والدولي، إمتلاك مرجع مشترك للتجانس، التنسيق والتعاون، توحيد العمل في كافة الهيئات، وتشجيع ربط السياسات القطاعية والمحافظة على الشركاء – الرصد عن طريق أداة إرشاد وقياس: للقياس والمقارنة، الاستباق والتفاعل

المصدر: حمي عزاز، حساني رقية، ترويج صورة الوجهة السياحية الجزائرية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الديوان الوطني للسياحة (ONT) أنموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص462.

الحركية الثانية: الأقطاب السياحية للامتياز

1- كيفية تحديد الأقطاب السياحية للامتياز (POT): ينتج مفهوم الأقطاب السياحية للامتياز (POT) من تقاطع عدة مفاهيم حتى تصبح مؤهلة لتكون "واجهات رمزية" حقيقية لبروز وجهة سياحية دائمة، تنافسية، إبتكاريه، وهذه المفاهيم هي:[1]

- مفهوم الفروع (فروع مطابقة بالأنسبة للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية)،
- مفهوم إمكانية تطوير الموقع (الحد الأدنى من البنية التحتية، الوسائل السياحية المؤكدة)،
- المفهوم العقاري (توفير العقار: مناطق وأرضيات التوسع السياحي)،
- المفهوم الإقليمي (التوزيع المكاني المتوازن للأنشطة على التراب الوطني)،

ومن أجل ذلك يحدد كل قطب من خلال موضوع رئيسي ومسطر، يحدد هويته ويمنحه صورته وعلامته، قطب صحراوي جنوبي، غربي شمالي، .....

وإنطلاقا من تهيئة هذه الأقطاب، يصبح الهدف هو الشروع في الانطلاقة التي سوف تدفع بالنهوض السياحي في كافة أقاليم التراب الوطني.

يمثل القطب السياحي تركيبة من القرى السياحية بامتياز في رقعة جغرافية معينة مجهزة ومزودة بتجهيزات الإقامة والتسلية،[2] وقد حدد المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز وهي:[3]

---

[1]- حياة بن سماعين، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]- حمدان نهاد، بن حواس كريمة، دور التخطيط السياحي في دعم التنمية بالقطاع السياحي الجزائري-دراسة تقييمية-، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، 2022، المجلد: 05، العدد: 01، ص1343.

[3]- بن علية لخضر، مرجع سبق ذكره، ص74.

1-1 القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يمتد على مساحة قدرها 80347 كلم مربع، وشريط ساحلي بأكثر من 310 كلم، تحتضن 170 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 30 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ست ولايات، سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس وتبسة.

1-2 القطب السياحي للامتياز شمال وسط: يمتد على مساحة قدرها 33877 كلم مربع، وشريط ساحلي بأكثر من 615 كلم، تحتضن 255 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 39 ينبوعا طبيعيا، يتكون القطب من عشرة ولايات، الجزائر، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.

1-3 القطب السياحي للامتياز شمال غرب: يمتد على مساحة قدرها 35000 كلم مربع، وشريط ساحلي بأكثر من 400 كلم، تحتضن 125 شاطئا و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من سبع ولايات، وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان.

1-4 القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): والذي يمتد على مساحة قدرها 160000 كلم مربع، و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ثلاث ولايات: غرداية، بسكرة والواد.

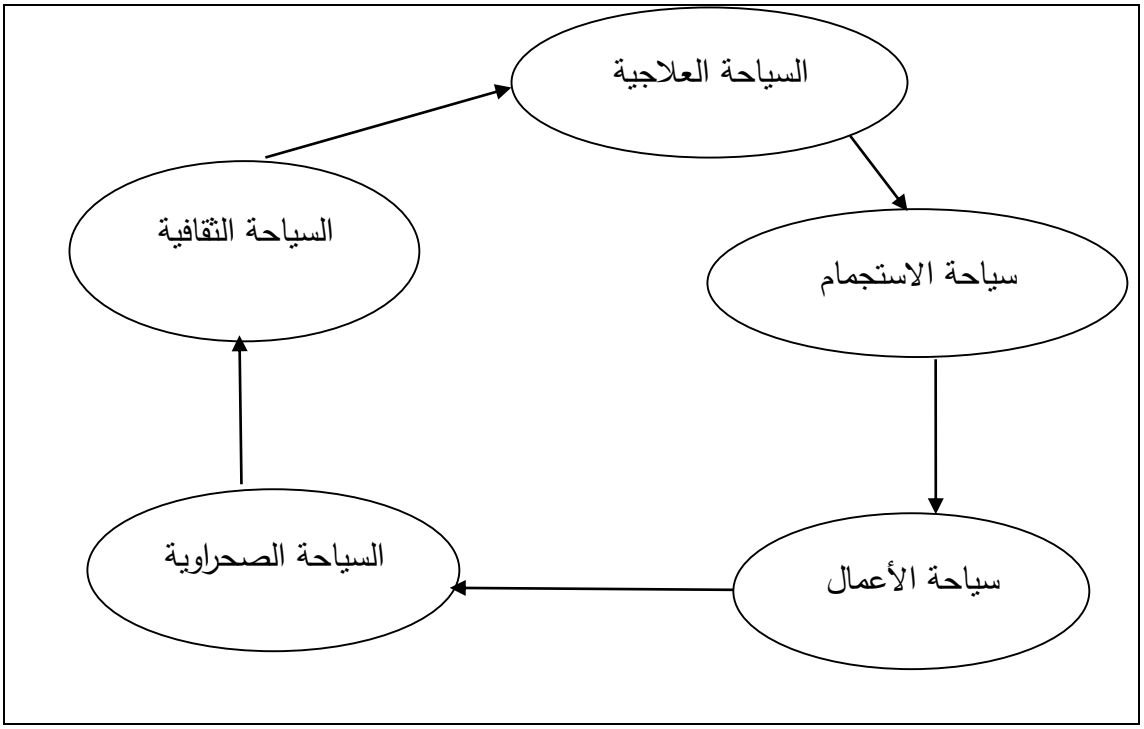
1-5 القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ويمتد على مساحة قدرها 603000 كلم مربع، يتكون من ولايتين، أدرار وبشار.

1-6 القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر: والذي يمتد على مساحة قدرها 284618 كلم مربع، يقع في ولاية إيليزي.

1-7 القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار): ويمتد على مساحة قدرها 456200 كلم مربع، يقع في ولاية تامنراست.

وترتكز تنمية أقطاب الإمتياز على القدرات السياحية الجزائرية المتعددة، إذ يتعلق الأمر بتنمية المنتج والفروع الأكثر تمثيلية والأفضل وفقا للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية، والتي تتمحور حول العناصر المتمثلة في السياحة العلاجية، سياحة الاستجمام، سياحة الأعمال، السياحة الصحراوية، السياحة الثقافية، إذ هذه العناصر السياحية الخمسة هي التي تشكل العناصر السياحية الهامة وفق المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): العناصر السياحية الهامة وفق المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030



المصدر: أحمد ميلي سمية، أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، عدد 02، سبتمبر 2020، ص70.

الحركية الثالثة: مخطط نوعية السياحة (PQT)

أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، حيث تعتبر الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين وتعليم الإمتياز، كما يدرج تكنولوجيات المعلومات والإتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم وهذا عن طريق إتباع الخطط التالية:[1]

الخطة الأولى: تتمثل في:

- إطلاق مخطط النوعية السياحية (PQT) مع الرغبة في الانضمام لماركة موحدة (النوعية السياحية) وهي حصيلة كل مسعى نوعي،
- التموقع منذ الآن ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج،
- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر.

الخطة الثانية: تتعلق بالتدريب الجيد والهدف منها تدريب ورفع مستوى المورد البشري وهذا عن طريق :

- 3 مؤسسات (CHT, INTHT, ENST) تحت إشراف وزارة السياحة والصناعة التقليدية والتي تضم أكثر من 400 مقعد بيداغوجي،
- مدارس عليا للفندقة والإطعام بطاقة إستيعاب تقدر ب 900 مقعد بيداغوجي.
- 150 مركز للتدريب المهني،
- 60 مدرسة خاصة،
- دعم وتكوين المدراء التنفيذيين في وزارة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر والخارج،

[1]– عقون شراف، بوحديد ليلى، مرجع سابق، ص298.

– توقيع إتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج DIVECO (إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات)،

– توزيع عروض التكوين الوطنية في المهن السياحية حسب الأقطاب السياحية التي يبلغ عددها 181 مؤسسة تكوينية وهي كالتالي:[1]

– 4 مؤسسات تكوين (2٪) والمدرسة الوحيدة للتعليم العالي تحت إشراف وزارة السياحة،

– 141 مؤسسات تكوين (78٪) تحت إشراف وزارة التكوين المهني،

– 36 مؤسسة تكوين خاصة (20٪) التي وافقت عليها وزارة التكوين المهني،

ومن ثم فتوزيع العروض التكوينية حسب الأقطاب السياحية يكون على النحو التالي:

– 71 مؤسسة (39٪) في القطب السياحي ""شمال الوسط"،

– 43 مؤسسة (24٪) في القطب السياحي "الشمال الشرقي"،

– 34 مؤسسة (19٪) في القطب السياحي "الشمال الغربي"،

– 33 مؤسسة (18٪) في المراكز السياحية "جنوب".

الخطة الثالثة: تتمثل في:[2]

[1]– بوقلاشي عماد، حشماوي محمد، الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، مجلة المناجر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، العدد 01، ديسمبر 2014، ص24.

[2]– هني حيزية، زيدان محمد، آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد السادس، العدد1، أفريل (2020)، ص555.

الإبتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات حيث تم تحقيق إنجازات في هذا الإطار، والأمر يتعلق باستحداث البوابة الالكترونية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، ورقمنة الإدارة وتنظيم ورشة عمل مع المنظمة العالمية للسياحة حول التطوير الإحصائي للسياحة (فبراير 2016).

الحركية الرابعة: مخطط الشراكة العمومية– الخاصة le Plan Partenariat Public Privé تلعب الدولة دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت كالمطارات وشق الطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، تدير المتاحف والأماكن التاريخية، وتصون الصورة الرفيعة للبلاد والمواقع بواسطة سياساتها وعمليات الإتصال، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي، إذ يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه، فهو يحتاج إلى إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي وإجتماعي مكيف مع طبيعة نشاطه، ولتنفيذ مخطط الشراكة العمومية الخاصة تم الوقوف على خطوتين أساسيتين: الخطوة الأولى التي تتعلق بجعل السلسلة السياحية أكثر تماسكا ووضوحا، أما الخطوة الثانية فترتبط بتنظيم الشراكة والتشاور على المستوى المحلي وهذا من خلال توقيع إتفاقيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وزارة الثقافة، وزارة الاتصال بالإضافة إلى مرافقة وتوجيه المستثمرين ومنح مزايا ضريبية وجمركية للمستثمرين من أجل إستيراد المعدات.[1]

الحركية الخامسة: خطط تمويل السياحة (PFT)

تعد السياحة صناعة ثقيلة ذات عائد إستثماري بطيء، فالسياحة هي ثمرة مادة معقدة لا يتحكم المتعاملون في كل معاملها، وهي تتطور بشكل خاص حسب:[2]

– أمن الأفراد والممتلكات،

[1]– هني حيزية، مرجع سبق ذكره، ص556.

[2]– عماري عصام، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجهيي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد السابع، الإصدار الأول، العدد الثالث عشر، جوان 2018، ص421.

– العدد الكافي في هياكل الإيواء،

– المناخ المشجع (بكل المعاني)، وأيضا شروط التمويل.

1– أهداف مخطط تمويل السياحة: بحكم أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء، فإن عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة، وها هو دور مخطط التمويل الذي يهدف إلى:

– حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME)،

– السهر على استمرارية المشاريع السياحية، وتجنبها التوقف والذوبان،

– جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب،

– تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي بمنح حوافز ضريبية ومالية،

– تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

2– محتوى مخطط تمويل السياحة: ويتضمن

– مرافقة المستثمرين، المرقين وأصحاب المشاريع، في أخذ القرار وتمويل عتاد الاستغلال،

– تخفيف إجراءات منح القروض البنكية، والتمديد في مدة القرض في حالة إعسار المستثمر،

3– الإجراءات التحفيزية لبعض الاختصاصات: يتم تشجيع النشاط السياحي الصحراوي، النشاط العلاجي، الصحي والترفيهي عن طريق:

– تكييف شروط القرض المتفق عليها في إطار تأهيل المؤسسات الفندقية وإنجاز المشاريع الجديدة،

– تحفيزات ضريبية بإعفائها من ضريبة القيمة المضافة (TVA)،

– ينشأ بالتوازي، صندوق تعاون للضمان المالي (الكفالات) المفروض على وكالات السياحة والسفر،

– توفير العقار اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية،

– إستحداث دفتر المستثمر السياحي: من أجل الاطلاع على آفاق الاستثمار السياحي في منظور المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، تم وضع دفتر المستثمر السياحي الذي يتناول:

– تقديم عام للسياحة الجزائرية وطموحاتها: (الاقتصاد الكلي والعوامل الجغرافية، النظام التشريعي، الموارد السياحية، الإحصائيات، الإيواء، الإطعام، أقطاب الإمتياز، نوع المشاريع المطلوبة...)،

– تقديم الأقطاب السياحية (POT)، والقرى السياحية للامتياز،

– الإطار العام للاستثمار (ملخص القوانين والمراسيم السارية، معلومات حول العقار، النظام الضريبي، النظام البنكي والمالي....)

– إجراءات الدعم والتحفيز.

4– القرى السياحية المراد إنجازها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

عدد القرى السياحية المراد إنجازها في إطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 هو 17 قرية سياحية، تتوزع أغلبها على كامل الساحل الجزائري وبالأخص الإقليم شمال وسط الذي يمثل الولايات الشمالية الوسطى ب 11 قرية سياحية، الإقليم شمال شرق بقريتين سياحيتين، الإقليم شمال غرب ب 3 قرى سياحية، أما الجنوب الشاسع كان له قرية سياحية واحدة وهي قرية ماسين بولاية أدرار، وهو ما يعاب على هذا التوزيع للقرى السياحية آفاق 2030 والملاحظ أيضا هو استحواذ الشركات الخليجية على أغلب المشاريع السياحية الجزائرية، خاصة

الشركات الإماراتية بـ 07 قرى سياحية لما لها من خبرة واسعة في هذا الميدان، والجدول الموالي يوضح لنا عدد القرى السياحية المراد إنجازها مع تحديد الأقطاب السياحية وإسم الشركة والمشروع، وهذا من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق (2030):

الجدول رقم (71): القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

الأقطاب	إسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الإماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدس سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية MEDISEA بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سياح	17510
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	460
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سفيتال	1426
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كريستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال غرب	موسكاردة تلمسان	الشركة الإمراتية ELLC	732
القطب السياحي جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
القطب السياحي شمال وسط	حديقة دنيا الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC	1000
المجموع			55166

المصدر: شريط حسين الأمين، مرجع سبق ذكره، ص143.

5- المشاريع ذات الأولوية للاستثمارات السياحية: تم تحديد الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 من أجل إطلاق ثمانين مشروعا موزعة بين فنادق وشبكات فندقية على مختلف الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، حيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لهذه الفترة بـ 2,5 مليار دولار

أمريكي، وهذا بغية الوصول إلى 40000 سرير للامتياز، وتوفير 8000 منصب عمل، إضافة إلى إنجاز 23 قرية سياحية و05 حظائر إيكولوجية مصممة وفق الطلب المحلي والدولي، و03 مراكز للصحة والرفاهية.[1]

المطلب الثالث: تقييم المؤشرات المحققة للقطاع السياحي في الجزائر وفقا لاستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عملية تقييمية للمؤشرات المحققة في القطاع السياحي في الجزائر وفقا لإستراتيجية المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، وهذا من خلال المقارنة بين ما هو مسطر وبين ما هو متوقع، ومعرفة مدى نجاح برامج المخطط من خلال التطرق إلى واقع الإنخراط في برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

1- تقييم خطة أعمال المرحلة الأولية من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: بلغ عدد السواح المحقق خلال الفترة الأولية للمخطط (2008-2015) بـ 1,7 مليون أي بنسبة إنجاز 68%، يمكن تفسيره بضعف الإستراتيجية التسويقية لوجهة الجزائر، كما سجلت عدد الأسرة المنجزة نسبة تأخر قدرت ب .63,95%، وهذا راجع لعدد المشاريع الغير منتهية والمشاريع الأخرى التي أوقفت بسبب نقص التمويل اللازم، والعراقيل الأخرى التي تحد من فعالية البيئة الاستثمارية في الجزائر خاصة مشكل العقار والإجراءات الإدارية، هذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى التأثير على عدد العمالة في القطاع السياحي حيث بلغت فرص العمل 261289 في المقابل كان لابد من توفير 400000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، كما تم تسجيل 20% من الإيرادات عن ما كان متوقعا، وهو ما

[1]- بن علية لخضر، مرجع سبق ذكره، ص73.

أضعف مساهمة السياحة في الناتج عند حدود 1,2%، بينما المتوقع كان 3%، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (72): تقييم خطة أعمال المرحلة (2008-2015) من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

السنة	الأرقام المستهدفة	الأرقام المحققة	النسبة المحققة
عدد السواح	2,5 مليون	1,7 مليون	%68
عدد الأسرة	159869 سرير	102244	%63,95
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%3	%1.2	%40
الإيرادات (مليون دولار)	1500 إلى 2000	304	%20,26
مناصب الشغل	400000 (مباشر وغير مباشر)	261289	%65,32

المصدر: إدير رانية، غزازي عمر، الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 09 / العدد:(01)، 2019، ص105.

2- الإنخراط في مخطط الجودة السياحية: عرفت المؤسسات السياحية إرتفاعا طفيفا في الإنخراط في مخطط الجودة السياحية خلال الفترة (2015-2019)، إذ ارتفع عدد الفنادق من 217 فندق الى 225 فندق، أما وكالات السياحة والأسفار فقد إرتفعت بما مقداره 21 وكالة سياحية، لتبلغ 200 وكالة سياحية سنة 2019، أما المحطات الحموية و المطاعم فقد عرفت استقرارا قدر ب 07 و18 على التوالي من حيث الانخراط في مخطط الجودة السياحية خلال الفترة (2015-2019)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (73): المؤسسات والمشاريع السياحية المنخرطة في مخطط الجودة السياحية خلال الفترة (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة	المؤسسات السياحية المستغلة
عدد المنخرطين في مخطط الجودة السياحي	-المؤسسات الفندقية: 217 - وكالات السياحة والاسفار: 179 - محطات حموية: 07 - مطاعم: 18	-المؤسسات الفندقية: 217 - وكالات السياحة والاسفار: 187 - محطات حموية: 07 - مطاعم: 18	-المؤسسات الفندقية: 222 - وكالات السياحة والاسفار: 199 - محطات حموية: 07 - مطاعم: 18	-المؤسسات الفندقية: 225 - وكالات السياحة والاسفار: 200 - محطات حموية: 07 - مطاعم: 18	-المؤسسات الفندقية: 225 - وكالات السياحة والاسفار: 200 - محطات حموية: 07 - مطاعم: 18

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

3- إنجازات الشراكة والتمويل: في إطار الشراكة بين مؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة تم إنشاء عدة جمعيات ناشطة على المستوى المحلي والوطني، أهمها:[1]

- الفدرالية الوطنية لدواوين السياحة وأصحاب الفنادق،
- الفدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار،
- النقابة الوطنية لوكالات السياحة والأسفار،

كما تم إبرام إتفاق شراكة بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية مع البنوك التجارية العمومية لتوفير صيغ التمويل التي تتلائم وطبيعة المشاريع السياحية وهي: القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDC)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك

[1]- إدير رانية، مرجع سبق ذكره، ص107.

الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، صندوق الاستثمار EL DJAZAIR INVESTISSEMENT، صندوق الضمان (FGAR).[1]

ومن أجل تسهيل عمليات التمويل تقرر بموجب هذه الاتفاقيات:[2]

(FGAR): يقدم ضمانات فيما يخص المشاريع السياحية للبنوك في إطار تمويل إقتناء التجهيزات الفندقية، ولوازم المؤسسات السياحية.

الجزائر للاستثمار: يساهم بنسبة تصل إلى 49 % دون فوائد في المشاريع السياحية،

– تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية الموجهة للاستثمار السياحي والفندقة إلى 3% و4,5% من نسبة الفائدة المطبقة على جل المشاريع في ولايات الجنوب والشمال،

– تمديد فترة القروض إلى مدة أطول تصل إلى 12 سنة لتتلاءم مع طبيعة الاستثمار السياحي،

– دراسة الملفات الخاصة بالقروض في أجل لا يتعدى 60 يوما كحد أقصى،

– تحمل الدولة لأعباء منطقة التوسع السياحي (ZET) وإن كانت قد تراجعت عنه بموجب قانون المالية لسنة 2018 بمنحه للمستثمرين.

4– وضعية المخططات الولائية للتهيئة السياحية SDATW:

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الولاية جانب من المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، حيث يشكل خريطة طريق لتسييح الولاية على المدى القريب،

[1]– شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2]– بعبع إلهام، مرجع سبق ذكره، ص44.

المتوسط والبعيد، إذ في 48 ولاية التي تم فيها إطلاق المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، تم إنجاز المخطط في 47 ولاية بينما يظل قيد الدراسة في 01 ولاية واحدة.[1]

5- وضعية إستغلال المنابع الحموية في سنة 2020: تميزت وضعية إستغلال المنابع الحموية في الجزائر سنة 2020 بالضعيفة من حيث الاستثمار والانخراط في المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 في جانب الهياكل الحموية، إذ قدرت منح الاستغلال ب 93 منحة سنة 2020، مقارنة بعدد المنابع الحموية في الجزائر والمقدرة ب 282 منبع حموي، وهو ما يمثل 33% فقط، منها 44 مشروع في طور الانجاز، و22 مشروع متوقف، لذا وجب تسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمار في هذا المجال باعتباره موردا هاما ووجهة مفضلة لدى العديد من الأشخاص داخل وخارج الوطن، والجدول الموالي يوضح لنا وضعية إستغلال المنابع الحموية في الجزائر سنة 2020:

الجدول رقم (74): وضعية إستغلال المنابع الحموية في سنة 2020

العدد		المنشآت الناشطة				مشاريع في طور الإنجاز	مشاريع متوقفة
		محطات حموية		مراكز العلاج بمياه البحر			
منابع حموية	منح استغلال المياه الحموية	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
282	93	8	18	2	1	44	20

المصدر: أسامة طبيب، واقع وآفاق السياحة الداخلية في الجزائر في ظل التنوع البيئي واعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 دراسة تحليلية للفترة ما بين (2015 -2020)، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 1، جوان 2022، ص40.

6- التهيئة السياحية: تتمثل عناصر التهيئة السياحية فيما يلي: [1]

[1]- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

6-1 العقار السياحي:

6-1-1 مناطق التوسع السياحي: قطاع السياحة والصناعة التقليدية لديه وعاء عقاري يتكون من 255 منطقة توسع سياحي بمساحة إجمالية تقدر ب 5647206 هكتار موزعة على 34 ولاية.

من بين 255 منطقة توسع سياحي نجد:

- 166 منطقة توسع سياحي موزعة على 14 ولاية ساحلية،
- 36 منطقة توسع سياحي موزعة على 12 ولاية في الهضاب العليا،
- 23 منطقة توسع سياحي موزعة على 08 ولايات في الجنوب.

6-1-2 دراسات مناطق التوسع السياحي (ZET) المقترحة في التصنيف:

يتم دراسة تصنيف 156 موقع جديد التوسع السياحي (ZET) منها 35 موقع جديد للتوسع السياحي على مستوى الأمانة العامة للحكومة، 25 موقع جديد للتوسع السياحي على وشك الانتهاء.

6-2 الدراسات والتهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي(ZET):

6-2-1 مخططات التهيئة السياحية (PAT): تشمل دراسة مخططات التهيئة السياحية 198 موقع من ضمن 225 موقع للتوسع السياحي، وتتمثل كالتالي:

61 مخطط للتهيئة السياحية تمت المصادقة عليه،

33 مخطط للتهيئة السياحية قيد المصادقة،

82 مخطط للتهيئة السياحية قيد الدراسة.

---

[1]- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

6-2-2 تهيئة مواقع التوسع السياحي: تهيئة 25 موقع للتوسع السياحي منها من تمت المصادقة على مخطط التهيئة السياحية بمرسوم ومنها من لاتزال قيد الإعداد.

6-3 دراسة وتهيئة الشواطئ:

6-3-1 حالة الشواطئ: تم إحصاء 581 شاطئ، منها 426 شاطئ تسمح فيه السباحة، و155 شاطئ تمنع فيه السباحة.

6-3-2 دراسة وتهيئة الشواطئ: 210 مخطط لتهيئة الشواطئ (PAP) تمت المصادقة عليه، 23 مخطط لتهيئة الشواطئ (PAP) قيد الدراسة، 103 شاطئ تمت أو قيد التهيئة.

6-4 المواقع والمسالك السياحية:

6-4-1 المسالك السياحية: من بين 51 مسلك تم إحصاءه نجد 28 دراسة منجزة، 23 تهيئة منجزة.

6-4-2 المواقع السياحية: من بين 60 موقع سياحي تم إحصاءه نجد 46 دراسة منجزة، 14 تهيئة منجزة.

المبحث الثالث: آليات تطوير القطاع السياحي في الجزائر

تعتبر عملية تحليل القطاعات والأنشطة الاقتصادية عملية ضرورية ومهمة في الوقت الحالي بصفة دورية، وهذا للوقوف ومعرفة النقائص التي يعاني منها أي قطاع إقتصادي بغية إيجاد حل لها، ومحاولة تفاديها مستقبلا والوصول إلى مرحلة تؤدي به إلى أن يساهم مساهمة معتبرة في الناتج الوطني تحقيقا للتنويع الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبما أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الخدمية الأساسية الذي يساهم مساهمة معتبرة في تكوين الدخل وبخاصة للدول المتقدمة، هذا ما دفع إلى زيادة الاهتمام به من خلال العمل على

تطويره باستمرار، وهو ما أدى بأصحاب الإختصاص في الجزائر إلى الاهتمام بتحليل واقع قطاع السياحة بالجزائر، من خلال التطرق إلى معرفة أهم المشاكل والاختلالات التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري، وهذا بهدف تصحيحها واقتراح حلول عملية فعالة تتضمن استغلال كافة الإمكانيات السياحية المتوفرة على المستوى الوطني، وبخاصة المصادر السياحية غير المستغلة، وهذا وفق إستراتيجية وطنية فعالة تتضافر فيها كافة جهود الفاعلين في قطاع السياحة بغية جعل قطاع السياحة يساهم مساهمة معتبرة في الناتج بهدف تخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر والتي جعلت منه قطاعا هشا ومهمشا، وهو ما إنعكس سلبا في نسب المساهمة في الناتج الوطني، التشغيل، الميزان التجاري، وهذا بالرغم من الإمكانيات السياحية المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر، ويمكن إيجاز هذه النقائص فيما يلي:[1]

1- غياب تنافسية المنتجات السياحية:

- تحتاج الفنادق لإعادة التأهيل والتحديث،
- غياب منتجات مميزة جاذبة قادرة على إحداث الفارق،
- عدم وجود علامة سياحية مميزة،
- هياكل إستقبال وفندقة غير كافية وذات نوعية رديئة،
- عجز فيما يخص هياكل الاستقبال، الفنادق والمطاعم ذات الجودة والأصالة،

[1]- محمد صلاح، طلال زغبة، حجيلة بن وارث، إشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة-رؤية للمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 13، العدد 02، (2021)، ص227.

– الفنادق وهياكل الاستقبال مهملة، بدون تأهيل ومرتفعة الثمن نسبيا بالنسبة للسائح الوطني،

– 10 فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

2– ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في السياحة:

– عدم كفاية المواقع الالكترونية للدعاية والجذب السياحي خاصة للجنوب،

– السياحة الالكترونية غير مفعلة أو غائبة باعتبار أن المواقع الالكترونية المتوفرة لا تتيح الحجز على الخط أو الدفع،

– إنعدام القنوات التفاعلية الاتصالية بين العارضين وطالبي الخدمات السياحية،

– عدم القدرة على التكيف مع متطلبات عصر المعلومات.

3– نقص الكفاءات والإحترافية السياحية:

– نقص الكفاءة والاحترافية فيما يخص الخدمات المقدمة للسياح،

– نوعية التكوين لا تتماشى مع متطلبات العرض السياحي المتميز،

– نقص المراكز والمعاهد المتخصصة في التكوين السياحي المتميز باستثناء المدرسة الوطنية للفندقة بالعاصمة، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، والمعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة وسبع مدارس للتكوين المهني.

4– ضعف أداء البنوك وعدم تكيفها مع المستجدات:

– عدم الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني الحديثة على مستوى البنوك وكذا الفنادق،

– عدم وجود مكاتب الصرف وتعقد المعاملات المالية،

– عدم التركيز على دعم وتمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك.

5– عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية:

– عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي،

– عدم فعالية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية،

– نوعية متدنية للنقل وعدم إتاحته وغلائه،

– خدمات النقل الجوي رديئة خاصة الوجهة الصحراوية، مع عدم وجود التنسيق الكافي في المطارات،

– سيطرة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي ساهم في تدني مستوى الخدمات مع إرتفاع كبير في أسعار التذاكر مقارنة بشركات الطيران العالمية.

6– إدارة وتنظيم غير متوافقين مع السياحة الحديثة:

– عجز في تسويق الجزائر كوجهة سياحية،

– عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي وعدم فعالية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.

7– غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية:

عدم إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية، وهذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط وإجراءات التي هي في صالح الشركات الأجنبية والتي لم تصادق عليها الجزائر، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحية منها غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر، لذلك فعلى الرغم من توفر المقومات الطبيعية فإنه من الصعب بمكان الحصول على

التمويل اللازم للمشاريع السياحية، نظرا لغياب الانخراط في المنظمات، حتى وإن نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع.[1]

المطلب الثاني: سبل تحقيق إقتصاد سياحي بديل للاقتصاد الريعي

سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم السبل الناجعة والهادفة إلى تطوير واستغلال كافة الإمكانيات السياحية المعتبرة التي تتمتع بها الجزائر، وهذا بهدف الوصول إلى تحقيق إقتصاد سياحي يكون بديلا للاقتصاد الريعي (البترولي) الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، ومن بين هذه السبل نذكر ما يلي:

1- وضع إطار قانوني سياحي متميز ومستدام:

من أجل تطوير النشاط السياحي لا بد من وضعه في إطار قانوني وتنظيمي يرقى لاحتواء وتسيير الموارد السياحية من كافة الجوانب من حيث الإحصاء، الاستغلال والتسيير، الحماية، الاستثمار، بل تحتاج إلى قوانين ونصوص تنظيمية تسعى لتطوير وتنمية هذه الموارد، فعلى السلطات الجزائرية رعاية السياحة وإفرادها بمنظومة قانونية تسهل عملية إستغلال وممارسة النشاط السياحي، لأنها تعاني أولا من عدم إستقرار التشريع السياحي، وتبعثرها بين القوانين العامة الأخرى ثانيا، خاصة الاستثمار فضرورة وضع تشريع سياحي خاص به سيقضي حتما على الثغرات الموجودة والبيروقراطية وأشكال الفساد، فالسياحة الجزائرية تحتاج إلى نظام قانوني سياحي واضح ومستدام يرقى لمستوى نظيراتها من الدول الكبرى.[2]

---

[1]- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص223.

[2]- دواودي منصورية، خضراوي عقبة، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022، ص127.

2- تعزيز دور الجماعات المحلية: تعتبر إستدامة السياحة عملية تبدأ على المستوى المحلي لتصل إلى المستوى الوطني، وبالتالي فإن الجماعات المحلية تقوم بالدور الأولي في تفعيل العملية، وهذا عن طريق تثمين الإمكانيات الطبيعية والتنوع واختلاف الثقافات الموجودة في كل منطقة من الجزائر، حيث أن هذا التنوع في الموارد والتراث ينعكس على الموارد السياحية، كما أن للجماعات المحلية دورا في السياحة الحضرية داخل المدن من خلال تشجيع الاستثمار المحلي ضمن إطار استراتيجية تنمية القطاع السياحي، ومن الأهداف التي تسعى وراءها الجماعات المحلية هي وضع تآلف بين السياحة والمدنية مع الحفاظ على البيئة وأشكالها الطبيعية حسب خصوصية كل منطقة في الجزائر.[1]

3- تبني أساسيات التخطيط السياحي: يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة، من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية، كما ينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.[2]

يعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدة عوامل تشتمل على ما يلي:[3]

---

[1]- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص131.

[2]- أحمد ميلي سمية، أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، عدد 02، سبتمبر 2020، ص61.

[3]- بولقرون رندة، برجم حنان، التوجه نحو التنمية السياحية كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد 02، جوان 2019، ص47.

– أن تكون الخطة السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

– أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة،

– أن يتم إعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية،

– أن تكون هذه الصناعة جزءا من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة،

– قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي،

– أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية،

– التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

4– تأهيل العنصر البشري الكفؤ: صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية لذا يجب تكوين العنصر البشري في مختلف التخصصات السياحية، لا سيما في مجال التسيير الفندقي لتحسين الأداء وأهمية التعامل مع المؤسسات العالمية الكبرى المتخصصة في مجال التسيير، للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم الرائدة وكسب معركة التنافسية.[1]

لهذا يعد تكوين وتدريب الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية السياحية، ويتم هذا من خلال:[2]

[1]– مهيدي حسنية، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، السياحة أنموذجا، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، العدد 03 /ديسمبر 2018، ص190.

[2]– حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

– إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية،

– إقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة،

– تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة،

– فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه إلى ما بعد التدرج،

– الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع.

5– توفير الأمن السياحي: يجب على الدولة التي ترغب في أن تصبح قطبا سياحيا مراعاة توفير الأمن لمواطنيها وللسياح من خلال توفير الوسائل القانونية والمادية والبشرية المؤهلة لضمان، أو ببساطة توفير ما يعرف بالمتطلبات الأمنية.[1]

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن الأمن السياحي الواجب توفيره يكون للسائح ومن السائح أيضا، حيث كما يكون من واجب الدولة حماية السائح من التعرض لمختلف الانتهاكات، يجب عليها أيضا حماية أمنها القومي وأمن الرعايا المقيمين على أراضيها من الخطر الذي قد يكون يحمله ذلك السائح نفسه، بأن لا يكون مجرما أو مطلوب للعدالة،

– مراقبة الدولة للوكالات السياحية المعتمدة لديها ومراجعة القوانين والتنظيمات التي تحكم عملها منعا لتلاعبها بالسياح من الناحية المادية والمعنوية، ولجعل عملها أكثر شفافية ومنحها مصداقية أكبر في العمل،

[1]– بوسعدية رؤوف، غبولي منى، آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد الرابع، نوفمبر 2018، ص21.

– تأمين كل وسائل ومنشآت النقل البري والبحري والجوي كالطائرات والمطارات والقطارات والسفن ومحطات النقل البرية، خصوصا في الأوقات التي من المتوقع أن تكون فيها البلاد وجهة سياحية مقصودة،

– تأمين المناطق التي يقوم السياح بزيارتها تأمينا قبليا أي قبل وصول الأفواج وكذلك أثناء فترة الزيارة لإعطاء إنطباع حسن عن أن البلاد آمنة؛ ومن الممكن زيارتها مرة أخرى أو إرشاد الآخرين لزيارتها باعتبارها وجهة آمنة،

– تأمين مناطق إقامة السياح كالفنادق والقرى السياحية والمطاعم وغيرها من المنشآت التي يرتادها السائح في أي وقت من اليوم ليلا أو نهارا،

– وضع خطط أمنية وخطط بديلة مسبقة لتلافي أي إحتمال غير متوقع بوقوع خطر على السياح خصوصا الخطر الإرهابي، والعمل على التفكير في الأسوأ وفي كيفية التدخل السريع لإنقاذ السياح في حالة وقوع الخطر وإجلائهم لمناطق آمنة من خلال التواجد الدائم للإسعاف والأطباء والمعدات اللازمة لتسهيل عملهم،

– مكافحة الإجرام السياحي من خلال عدة إجراءات عملية ذات بعد وقائي كالتفتيش الدوري، وتعزيز نقاط الملاحظة بالمناطق السياحية والأثرية والقيام بحملات تفتيش،

– إسناد مهمة حماية السياح إلى جهاز أمني مختص تكوينا عاليا في هذا المجال، ويعمل بالشراكة مع القطاعات الأخرى وفي تواصل مستمر مع العاملين فيها كافة، حيث بالإضافة للعمل الميداني يعمل هذا الجهاز على تقديم محاضرات للفئات ذات التأثير المباشر في عملية تعزيز الأمن السياحي داخل البلاد كطلاب المدارس والجامعات، وهذا النوع من الأجهزة موجود بالفعل في بعض البلدان السياحية على غرار مصر والأردن.

6- تشجيع الاستثمار السياحي:

تتمثل مجالات الاستثمار السياحي في العناصر التالية:[1]

6-1 الإيواء السياحي: تشمل أنشطة الاستثمار في الفنادق والموتيلات والمباني السياحية الجاهزة ودور الإستراحة، والمجمعات والمدن والقرى والشقق، وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية.

6-2 أماكن الترفيه وقضـاء الفراغ: وترتبط بعمليات الاستثمار في المقاهي، المطاعم، المسابح، ومحطات الاستراحة السياحية وحمامات المياه المعدنية العلاجية.

6-3 النقل والمواصلات: تعتبر من أهم مجالات الاستثمار السياحية العامة والخاصة وهي:

- إستثمارات حكومية تتعلق بإقامة المطارات المدنية (الموانئ)، محطات الزوارق النهرية وأماكن توقف العبارات والمراكب،
- إستثمارات في الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية،
- إستثمارات في نقاط البريد والاتصالات الخدمية ضمن المرافق السياحية.

6-4 التعليم والبحث العلمي: حيث يتم الاستثمار في الكليات والمعاهد ومراكز الدراسات السياحية والدراسات المهنية، لإعداد كوادر سياحية قادرة على تطوير وخلق منتجات سياحية مبتكرة تساهم في الرفع من قيمة القطاع، كما توجد إستثمارات مرتبطة بالدورات التدريبية والبعثات الدولية للتبادل السياحي.

[1]- عزالدين بن تركي، منصف شرفي، الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، مجلة البدائل الادارية والاقتصادية، المدرسة العليا للعلوم التطبيقية، المجلد1، العدد1، 2019، ص113.

6-5 الإدارة السـياحية التكميلية: تتعلق أساسا بإنشاء العمارات والدوائر المعنية بالمرافق السياحية وصيانتها وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وشبكات التواصل واللوازم الأخرى.

6-6 الترويج والإعلام السياحي: تشمل الاستثمارات الموجهة لمراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي، وكل النفقات المخصصة للحملات الترويجية وطبع البوسترات عن الدول ومعالمها السياحية وخدمات الإعلام والتثقيف السياحي.

ولا يكون تطوير القطاع السياحي في الجزائر إلا من خلال:[1]

6-7 توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد، أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

6-8 ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي:

ويكون هذا من خلال:

- حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر،
- تقديم إمتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي،
- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

[1]- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، 2021/2020، ص180.

7- نشر الثقافة السياحية: تعد الثقافة السياحية عملية شاملة ومتكاملة معرفيا ومهاريا ووجدانيا، تتجسد ملامحها في كل ما يمتلكه المجتمع من مهارات ومكتسبات معرفية وسلوكيات وممارسات إتجاه السياحة والسواح، ما يستدعي ضرورة ترسيخها وغرسها لدى الأفراد من أجل ضمان تنمية سياحية مستدامة، وذلك من خلال:[1]

- إعداد برامج توعوية وإرشادية حول أهمية السياحة ودورها في حياة الأفراد والمجتمعات،

- تبني نظرة شاملة بشأن تنمية الثقافة السياحية في المجتمع، والمباشرة بإعداد خطط مستقبلية لهذا الغرض،

- إشراك المجتمعات المحلية في خطط التنمية السياحية المستدامة، وإطلاعهم على أهمية وحساسية هذا القطاع، مع تبني خيارات تتماشى مع الخصوصية الاجتماعية والثقافية والبيئية والتاريخية لكل منطقة،

- التعريف بالمقومات السياحية الداخلية المستغلة وغير المستغلة، والتأكيد على أهميتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الإشارة إلى ضرورة ترشيد إستغلالها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة،

- إستخدام وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في التعريف بالمناطق الطبيعية والسياحية والمعالم التاريخية والأثرية الموجودة حول العالم،

[1]- حسيبة ملاس، الثقافة السياحية للمجتمع المحلي وانعكاساتها على السوق السياحية المحلية-دراسة ميدانية على عينة من السكان المحليين لمدينة حمام دباغ السياحية-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمه لخضر، الوادي، المجلد 13، العدد 2022/2، ص607.

– تنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية حول السياحة والنشاط السياحي داخل وخارج الوطن، وطرق التعامل مع السائح وكسائح، وكيفية المحافظة على المواقع السياحية والمحميات الطبيعية والمناطق التاريخية والأثرية،

– توفير البنى التحتية اللازمة، والخدمات والمرافق الضرورية لتنشيط الحركة السياحية وتعزيز ثقافة السياحة في المجتمع.

المطلب الثالث: مجالات ترقية قطاع السياحة في الجزائر مستقبلا

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مجموعة من الإقتراحات لتطوير القطاع السياحي الجزائري، وهذا من خلال التعرض إلى بعض أنواع السياحة المهمشة بالجزائر ممثلة في السياحة الدينية، السياحة الدامجة، السياحة الحلال والسياحة الافتراضية.

1- تشجيع السياحة الدينية: تجلب السياحة الدينية ما مجموعه 12 مليون زائر حاليا، حسب ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية لوزارة السياحة، ويمكن للجزائر إستقطاب جزء مهم من هذا العدد لو تم تطوير المقومات السياحية الدينية في الجزائر في شكل مركبات كاملة التجهيز، يجد المريد القادم من الخارج شروط السياحة الدينية المناسبة، وعلى سبيل المثال فإن استقطاب مليون مريد في السنة ومع كل سائح إمكانية إنفاق ألف أورو لأمكن دعم الاقتصاد الوطني بمليار أورو وهو ما يساوي كامل التصدير خارج المحروقات، فما بالك مع 12,5 مليون زائر، أي ما يفوق 22% من صادراتنا من المحروقات، هذا ما يجعل إدراج السياحة الدينية ضمن برنامج عمل وزارة السياحة والصناعات التقليدية والشؤون الدينية معا، في إطار المخطط الوطني لتطوير السياحة والتفكير في بدائل أخرى لتنويع مصادر الدخل، وبالطبع تعتبر السياحة الدينية من أهم الحلول الممكنة والمتوافرة لذلك، ولا تحتاج البلاد إلا إلى مخطط وطني سياحي لتحول الجزائر إلى وجهة سياحية مهمة في

منطقة شمال إفريقيا، خاصة أن الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الذي وضعته وزارة السياحة حتى آفاق 2030 لم يدمج هذا النمط في فروع السياحة المطلوب تطويرها، إن كانت جادة فعلا في إيجاد حلول ناجعة للأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد حاليا، خاصة وأن العوائد العراقية تتراوح بين مليار وخمسة مليارات دولار على أكثر التقديرات إيجابية وتفاؤلا، ونجد أن العوائد السعودية بلغت 17,6 مليار دولار عام 2010، وزادت لتبلغ 22,8 مليار دولار عام2017، في حين بلغت العوائد التركية من السياحة الدينية وغيرها نحو 26 مليار دولار عام 2017.[1]

2- تشجيع السياحة الدامجة: يشير هذا المصطلح إلى سياحة ذوي الإعاقة المرادف لمصطلح السياحة الميسرة أو السياحة المتاحة أو سياحة المعاقين أو سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة أو سياحة كبار السن أو السياحة العلاجية، إلى نمط سياحي حديث نسبيا ومرتبط بهذه الفئة الواسعة من المجتمع، وهي مبنية على لمس كل حواس الإنسان والتأثير والإثارة لكل ما هو حسي وغير حسي،[2] وتقوم على توفير متطلبات وخدمات الضيافة، النقل، الإيواء، الإطعام والشراب، الخدمات الترفيهية، الخدمات المساندة، الترفيه والترويح لهذه الفئة من البشر التي حجمها يصل إلى 650 مليون شخص على مستوى العالم بحسب منظمة العمل الدولية، ونحو 35 مليون شخص في المنطقة العربية وفقا لمنظمة العمل العربية، كما تشكل شريحة السياح من فئة ذوي الإعاقة أكثر من 10% من إجمالي السياحة العالمية.[3]

---

[1]- بشطة بلال، بورمانة عبد القادر، السياحة الدينية كخيار لتنويع القطاع السياحي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 15، العدد 01، 2020، ص85.

[2]- زينب صادق مصطفى، حسن عبد علي جواد خياط، سياحة ذوي الإعاقة (متطلباتها في السفر والإقامة والإرشاد السياحي)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2020، ص121.

[3]- زينب صادق مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص122.

كما يمكن تشجيع السياحة الدامجة من خلال ما يلي:[1]

– إعداد مشروع يخص شريحة المعاقين والمسنين مع سن قوانين تخصهم، والسهر على تطبيقها،

– إدراج المعايير الخاصة بالمعاقين في كل المؤسسات الفندقية مع إزالة كل العوائق التي تواجههم،

– تكاثف جهود مختلف القطاعات الفاعلة (وزارات، وكالات سياحية، مؤسسات فندقية، مؤسسات نقل السواح)، لتوفير خدمات مريحة وذات جودة لفائدة هذه الشريحة،

– القيام بمختلف عمليات تنشيط وترويج لمثل هذه السياحة خاصة من طرف الوكالات السياحية،

– إدراج تكوينات خاصة للاهتمام بهذه الشريحة، من بينها تكوين المرشدين السياحيين الذين يتعاملون مع هذا النوع من العملاء،

– تقديم تحفيزات لهذه الشريحة بتخفيض تكاليف التنقل والإقامة باعتبار ضرورة تنقلهم مع أشخاص أقارب لهم أو أشخاص يقومون بخدمتهم، مما يجعل تكاليف قيامهم بالأعمال السياحية مكلفة مقارنة مع الأشخاص العاديين،

– القيام بعمليات تحسيسية تخص هذا النوع من السياحة، مع تخصيص جوائز سنوية تقدم للمهتمين بهذا النوع لتشجيعهم على تحسين خدماتهم.

3– تشجيع السياحة الافتراضية: هي تجربة سياحية في بيئة كرتونية كبديل للتجربة الفعلية أو الرحلة المادية، يسمح هذا النوع من السياحة بالسفر إلى الأماكن عبر تقنيات جديدة خالية من

[1]– يامن بلمرداسي، صليحة عشي، آليات تفعيل السياحة الدامجة –تجارب دولية، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022، ص 56.

القيود المعتادة على الوقت والمسافة والتكلفة والضعف البشري، كما عرفت بأنها نشاط لزيارة مواقع ذات إهتمام عبر الأنترنيت دون السفر شخصيا لهذه الأماكن.[1]

كما اتخذت المنظمة العالمية للسياحة عبارة "السياحة والتحول الرقمي" كشعار لها، لإدراكها التغييرات العميقة والرهانات الجذرية الحاصلة على مستوى الاقتصاديات العالمية، بفعل تأثير التكنولوجيات الجديدة خاصة في مجال الاتصال والرقمنة، وقد رافق ظهور فيروس كورونا الاستخدام الكثيف لوسائل الاتصال بسبب بقاء الناس في منازلهم خلال فترة الحجر الصحي، فضلا عن إحتفاظ أغلبية المؤسسات السياحية بالحد الأدنى من الخدمات في تعاملاتها مع الزبائن، كل هذه المعطيات جعلت منظمة السياحة العالمية تعيد التذكير بضرورة الإسراع في عملية التحول الرقمي والإنتقال إلى إقتصاد سياحي مستدام، له القدرة على الاستمرار والصمود في وجه الأزمات، من خلال طرق وآليات التسويق والعرض والحجز، حيث تشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أن 80 % من المعاملات التي تتم في قطاع السياحة العالمية تتم بطريقة رقمية، وهو ما يتيح للفاعلين في ذات القطاع في العالم بشكل عام والجزائر على وجه الخصوص العثور على بدائل أقل تكلفة وأكثر فاعلية وسرعة، للدفع بقطاع السياحة إلى الأمام حتى في عز الأزمات.[2]

---

[1]– بوهني دليلة، بربار نورالدين، دور السياحة الافتراضية في تسويق الوجهات السياحية لدى وكالات السياحة والأسفار عرض تجارب دولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد17، العدد01، 2022، ص182.

[2]– فتيحة محمدي، السياحة الافتراضية كبديل استراتيجي للسياحة التقليدية في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، المجلد3، العدد2، ديسمبر 2021، ص112.

3-1 مقومات السياحة الافتراضية:

يمكن حصر مقومات السياحة الافتراضية فيما يلي:[1]

3-1-1 الابداع: لا يمكن إنكار أن السياحة كانت دائما عرضة للتغييرات، بل هي أكثر القطاعات تقلبا والتي تعكس تحولات في الأذواق والتفضيلات والتقنيات والسياسات والظروف الاقتصادية، وتاريخ السياحة هو أنها تتأثر بالابتكارات، ومع إتجاهات العولمة الجديدة ظهرت الكثير من الابتكارات التي كانت نتيجة لازدياد المنافسة بين الموجودين فعلا في السوق السياحي فضلا عن الداخلين الجدد.

وهناك ثلاثة أنواع من الإبداع التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر مع قطاع السياحة وهي:

3-1-1-1 المنتوج السياحي: إذ ترتبط عملية الإبداع بالسلعة التي غالبا ما يتم إضفاء ما هو جديد عليها.

3-1-1-2 التقنية: حيث تكمن عملية الإبداع في استخدام التقنيات الحديثة ومدى التطور الحاصل فيها.

3-1-1-3 الإدارة: يكمن الإبداع في الإدارة التي تشكل العمل وذلك عن طريق تطوير عملية الأداء المنظمي بشكل جديد.

إن أولى بدايات عملية الإبداع والابتكار هي التحري ثم يليها فعل الاستغراق، وهو الذي يكمن في إحساس المبدع (الصانع للعمل السياحي) بالصورة الجمالية في سياق التكوينات وكتلة من

[1]- عبد العزيز ماضوي، حكيم، بن جروة، نحو تفعيل السياحة الافتراضية لتنشيط الوجهات السياحية في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة بحوث الادرة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 2، عدد2 خاص، 2020، ص54.

الإطارات غير الواضحة، فيأتي دور المتلقي للإبداع وهو السائح الذي يتولد في داخله نوع من الاتحاد بين البيئة الافتراضية التي تترجم لتتحول إلى حقيقة واقعية يعيشها.

3-2 الحقيقة الخيالية: وهي تمثل المشي عن طريق عالم إفتراضي والذي يكون مكونه الأساسي هو نظام الكهف والذي هو عبارة عن غرفة تكون على شكلين هما:

- غرفة تحتوي على كاميرات حيث يمكن للسائح أن يشاهد كل شئ من حوله داخل هذا الفضاء الافتراضي، أو أن يجد شخصا بعيدا عنه في بلد آخر موجود معه داخل هذا الكهف وكأنه يجلس أمامه،

- الاستعانة بنظارات ثلاثية الأبعاد داخل الكهف كي يتمكن من الدخول في عالم خيالي أكثر دقة، وهنا يتم تطبيق بيئة مماثلة للبيئة الحقيقية التي ينتقل إليها الشخص إفتراضيا عن طريق الحاسوب.

3-3 التذوق الجمالي: يقصد بالمكون الجمالي هو ذلك الشعور الذي ينبعث بداخل المستخدم للسياحة الإفتراضية في لحظة الإنغماس في الفضاء الافتراضي، عندما يعرض أمامه المشاهد الصورية والبيئية الفنية بشكل خاص والحالة الجمالية بشكل عام، حيث يشعر مستخدم السياحة الافتراضية بالمتعة والسرور المقترن بالشعور بالاكتشاف والتأمل والتغير المعرفي والدهشة والاهتمام والتوقع والتخيل والشعور بالغموض وحب الاستطلاع.

إن وصول المشترك بالسياحة الافتراضية إلى التذوق الجمالي لا بد أن يكون هناك وجه للإدراك إذ تبدأ عملية التذوق بالإدراك، وخلال هذه الحالة من الإدراك يكون هناك إحاطة بالمدركات (البصرية والسمعية واللمسية) ثم تكون هناك حالة من التمييز بين هذه المدركات وتحليلها إلى مكوناتها الأساسية، ويعاد تركيبها ثانية في مكون جديد يتداخل فيها الخيال والجمال.

4- تشجيع السياحة الحلال: تعتبر السياحة الحلال نوع من السياحة يوفر وجهات يمكن أن تقصدها العائلات المسلمة الملتزمة بقواعد الشريعة، وتضم فنادق لا تقدم الكحوليات، وحمامات سباحة، ومرافق صحية تفصل بين الرجال والنساء، وتقدم صناعة السياحة الحلال أيضا رحلات جوية لا تقدم على متنها المشروبات الكحولية أو لحوم الخنزير، وتعلن عن أوقات الصلاة، وتعرض برامج ، دينية ترفيهية، وتوفر مصاحف في جيوب المقاعد، وأماكن خاصة تتيح الفصل بين المسافرين الذكور والإناث، كما لا ينحصر هذا النوع من السياحة في الشواطئ والآثار، بل هناك السياحة الرياضية والسياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات والندوات، وسياحة المعارض والأسواق، والسياحة الصحراوية، السياحة الريفية وغيرها من الأنواع التي تم إهمالها.[1]

لقد إجتذبت السياحة الحلال العديد من البرامج السياحية التي تستند كليا على ما يعرف ب " الثقافة الإسلامية"، فيما يتعلق باللباس والسلوك والنظام الغذائي والصلاة، واستهدفت لها العائلات الخليجية المشهود لها بالمحافظة على تعاليم الشريعة الإسلامية، ويتمتع هذا السوق بإمكانات واعدة مما يجعله سوقا مستهدفا، إضافة إلى أن الجانب السلبي للسياحة الغربية تسبب في ظهور السياحة الإسلامية لما لها من تأثير سلبي على المجتمعات المسلمة، ويشكل المسلمون سوقا عالمية ب 1,82 مليار من العملاء المحتملين،[2] يشكلون 23% من سكان العالم، يعيش 62,1 % من المسلمين في منطقة آسيا والمحيط الهادي، 19,9% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 15% في إفريقيا جنوب الصحراء، 2,7% في أوروبا، 0,3% في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة

---

[1]- محمد بن موسى، استراتيجيات تسويق (السياحة الحلال، السياحة البيئية والسياحة الميسرة) كأحد الآليات المعاصرة لترقية الوجهات السياحية: عرض تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد12 / العدد: 03(2020)، ص84.

[2]- محمد بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص86.

استمرار نمو عدد المسلمين فانه من المتوقع أن يشكل المسلمون 26,4% من إجمالي سكان العالم في 2030.[1]

4-1 الإحتياجات الرئيسية للسائح المسلم: تم تحديد 6 إحتياجات رئيسية للسائح أو المسافر المسلم تختلف درجة أهميتها بين مسافر وآخر، هذه الإحتياجات تتمثل في:[2]

4-1-1 الأغذية الحلال: تعد الأطعمة الحلال بما فيها المأكولات والمشروبات المتوافقة مع الشريعة أهم خدمة يتطلع إليها المسافرون المسلمون، وتختلف مستويات قبول ضمان الأغذية الحلال بين هؤلاء المسافرين بناء على المنطقة التي قدموا منها، فمثلا سهولة الحصول على الغذاء الحلال وتوفره يعد الخيار المفضل للزائر المسلم القادم من جنوب شرق آسيا وغرب أوروبا.

4-1-2 مرافق الصلاة: تعد الصلاة من أهم العبادات في الدين الإسلامي، فهي ثاني ركن من أركان الإسلام ووفقا لتقرير Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life فإن 63% من المسلمين يؤدون الصلوات الخمس في اليوم، لكن أثناء السفر فإن البعض منهم يقوم بجمع بعض الصلوات مع بعضها البعض ويؤديها ثلاث مرات في اليوم، ولذلك من أجل تلبية هذه الحاجة فإن الخدمات والمرافق التي يرتادها المسلمون يجب أن تكون مجهزة بغرف للصلاة، مزودة بأماكن للوضوء، وتحدد جهة القبلة وكل ما يحتاجه المصلي لأداء صلاته على أكمل وجه.

---

[1]- بن عمار نوال، السياحة الحلال مقومات وتحديات وتجارب ناجحة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بن بوعلي، الشلف، المجلد2، العدد1، 2020، ص83.

[2]- عرقوب خديجة، مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الرابع، العدد01، افريل 2018، ص74.

4-1-3 خدمات رمضان: على الرغم من أن هناك عددا أقل ممن يسافرون في شهر رمضان، إلا أن هناك بعض الفئات تفضل قضاء هذا الشهر بعيدا عن المنزل خصوصا إذا تزامن مع العطلة المدرسية، ومن أجل جذب المسافرين المسلمين خلال هذه الفترة يجب أن تكون الدولة المستقبلة قادرة على تلبية إحتياجاتهم الخاصة خلال هذا الشهر الفضيل، كمثال على ذلك تقديم وجبات السحور في الفنادق ووجبات الإفطار في مواعيدها.

4-1-4 لا للأنشطة غير الحلال: عندما يتعلق الأمر بالسفر فإن المسافرين المسلمين يركزون على بيئة صديقة للأسرة، تستبعد الأنشطة الحرام كتجنب المرافق التي تقدم الكحول أو التي تحتوي على ملاهي ليلية، أو المجاورة لمنتجعات القمار وغيرها.

4-1-5 دورات المياه الصحية: بالنسبة للمسلمين تلعب المياه دورا رئيسيا في الطهارة والنظافة وكلاهما جانب مهم من الجوانب الأساسية للإيمان، وتعد النظافة الجسدية عنصر مهم للفرد المسلم ولهذا تولى عناية واهتمام خاص بنظافة الحمام والمراحيض، وذلك بضرورة توفر المياه في هذه المراحيض حيث يتسبب عدم وجودها في إزعاج للمسافرين المسلمين.

4-1-6 المرافق والخدمات الترفيهية مع الخصوصية: إن المسافرين المسلمين يبحثون أثناء سفرهم على المرافق التي تقدم أنشطة وخدمات ترفيهية تراعي الخصوصية للنساء والرجال وتشمل هذه المرافق: حمامات السباحة والصالات الرياضية التي توفر الخصوصية في الإستخدام للرجال والنساء، الشواطئ التي توفر مجالات للذكور والإناث في التمتع بالخصوصية.

إن الاحتياجات السابقة الذكر هي أهم ما يميز السياحة الحلال عن غيرها من الأنواع الأخرى للسياحة، فتقديم الخدمات التي تسهل حياة الفرد المسلم أثناء سفره كوجود أماكن للصلاة، وأماكن

للترفيه لجميع أفراد الأسرة خصوصا النساء دون شعور بالحرج أو الإنزعاج هي أقصى ما يتمناه المسافر المسلم.

4-2 دعائم وسبل ترقية السياحة الحلال في الجزائر: يمكن إيجاز دعائم وسبل ترقية السياحة الحلال في الجزائر من خلال ما يلي:[1]

- وجوب الإعتناء بالجانب الإعلامي عبر تخصيص قنوات تلفزيونية، مجلات ونشرات دورية، مواقع إلكترونية وغيرها، لتوعية وإعلام الزبائن الحاليين والاحتماليين، وكذلك المستثمرين ورجال الاعمال بالفرص المتاحة في هذا السياق،

- تشجيع البحوث والدراسات المتخصصة في التسويق السياحي على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي بغية تطوير هذا الجانب الحيوي، والنهوض به على أسس موضوعية ومرتكزات سليمة وبإشراك الباحثين وطلبة ما بعد التدرج في التخصصات الشرعية والتجارية،

- تنمية النسيج الجمعوي عبر إنشاء جمعيات ومنظمات متخصصة في مجال ترقية السياحة الحلال،

- تشجيع الأقاليم ذات القابلية -بحكم طبيعتها الاجتماعية والثقافية- على إحتضان هياكل السياحة الحلال وتوفير مناخ سياحي متطابق مع الأحكام الشرعية، ومن المدن الجزائرية التي يمكن ترشيحها لهذه الغاية، مدينة غرداية وأحيائها العتيقة، وكذلك بعض الولايات التي يمنع فيها رسميا المتاجرة بالمشروبات الكحولية، ومناطق الصحراء الجنوبية،

[1]- عولة عزاز، لطيفة بهلول، السياحة الحلال بين الضوابط الشرعية والمنافع الاقتصادية استعراض بعض النماذج الناجحة مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد34، العدد1، 2020، ص1474.

– توعية الوكالات السياحية والمتعاملين الاقتصاديين في المجال السياحي بأهمية إتخاذ سياسات وخطط استراتيجية للتكفل بفئة السياحة الحلال، من خلال إعتماد نظام حزمة المنتجات على إعتبار أن للمنتج السياحي طبيعة خاصة، إذ يتركب من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات التي يتعذر فصلها عن بعضها البعض (النقل، الايواء، الإطعام، الترفيه، التوجيه،....)،

– تكثيف الجهود مع مختلف الدول المهتمة بقطاع السياحة الحلال، بغية إنشاء هيئات متخصصة بهدف إعتماد معايير موحدة للمنتجات الحلال على غرار التجربة الماليزية.

خلاصة:

تحاول السلطات الجزائرية جاهدة تطوير قطاع السياحة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها خاصة منذ بداية مرحلة التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني، وهذا عن طريق تعزيز المنظومة القانونية وتطوير الإدارة العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتقديم منتجات سياحية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الإعتماد على الإقتصاد الريعي لتحقيق إستقرار إقتصادي قدر الإمكان وبخاصة في المستقبل، كما دفعت زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي إلى إعتماد البرنامج الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2030، وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فمن خلال هذا المخطط السياحي الذي يعتبر برنامجا طموحا يتضمن في محتواه جعل الجزائر وجهة سياحية كباقي دول البحر الأبيض المتوسط، وهذا عن طريق القيام بنهضة شاملة أساسها التوازن الجهوي في إنشاء المرافق السياحية بمختلف أنواعها (قرى سياحية، فنادق، ...) وتحديد أهداف معينة للوصول إليها وهي سنة 2030، من بينها عدد السياح، إجمالي المرافق السياحية والتي من أهمها عدد الأسرة، نسب مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني، التشغيل، كما يتمتع قطاع السياحة في الجزائر بأنماط سياحية أخرى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي حاليا ومستقبلا، وهذا بالنظر إلى تمتع الجزائر بامكانيات معتبرة في هذا المجال، بالاضافة إلى ملائمة البيئة المحلية لهذه الأنماط (كالسياحة الحلال).

خاتمة

يعتبر القطاع السياحي قطاعا ذو أهمية بالغة في الوقت الحالي من كافة النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وهذا بالنظر إلى الخصائص التي تتمتع بها السياحة، بما يتوافق ومتطلبات الوضعية الحالية للنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي تعمل الحكومات على تحقيق من خلاله معدلات نمو اقتصادي حقيقية وفعالة، تنعكس إيجابا على الوضعية الاجتماعية للمواطن، مع المحافظة على البيئة كشرط أساسي، وكل هذا في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

هذا ما دفع بالجزائر إلى محاولة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع السياحي، واستغلال كافة الإمكانيات السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر، مع العمل على تطوير المقومات المادية عن طريق العمل على توفير كافة شروط الراحة للسائح خاصة السائح الأجنبي، من مراكز إيواء بمختلف أنواعها، وسائل النقل (البرية، البحرية، والجوية)، وسائل الاتصال بمختلف أنواعها، كما إهتمت الجزائر بتطوير القطاع السياحي من خلال العمل على تكوين الإطارات البشرية وبخاصة الكفاءات، من خلال إنشاء مراكز تكوين خاصة فقط بالقطاع السياحي، كذلك تم تعزيز وتقوية القطاع السياحي من خلال سن مجموعة من القوانين تشجع نمو قطاع السياحة بالجزائر، بالإضافة إلى تشكيل إدارات تابعة مباشرة للدولة تعنى بالقطاع السياحي وفتح مجال الاستثمار السياحي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي من أجل تقديم منتجات سياحية أفضل، وهذا بهدف تخفيف التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، هذا الأخير الذي جعل الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا مورده الأساسي النفط، وما يؤكده هو سيطرة العوائد البترولية على الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة، وهيكل الصادرات الوطنية والمساهمة الكبيرة في تشكيل الناتج الوطني، هذا ما جعل الاقتصاد الوطني إقتصادا هشا مرتبط مصيره بثروة طبيعية زائلة.

إن كل هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتطوير القطاع السياحي الوطني، وجعله أداة فعالة لتطوير الاقتصاد الوطني لم تساهم إلا بنسب ضئيلة وهو ما يعكسه المساهمة الضئيلة للسياحة في تكوين الناتج الوطني والصادرات، والتي لا تقارن بمساهمة قطاع المحروقات، وهو ما حتم على الجزائر القيام بإصلاحات تخص القطاع السياحي ومحاولة تدارك النقائص المسجلة مستقبلا، وهذا من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، إلا أن هذا الأخير لم يحقق ما كان مرجوا كمرحلة أولى، إذ أن النتائج بعيدة عن ما كان متوقع، ولم تساهم السياحة بنسب فعالة في الاقتصاد الوطني.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: محور الفرضية الأولى يتركز حول ترقية الإمكانيات السياحية لكي تلعب دورا فعالا لتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، ولقد أثبتنا صحة الفرضية وهذا بالنظر إلى كبر مساحة القطر الوطني وهو ما ينعكس بدوره على تعدد العادات والتقاليد المتوارثة منذ القدم، كذلك لعراقة تاريخ الجزائر دورا فعالا في تعدد المقومات التاريخية والثقافية التي خلفتها الحضارات القديمة، كما لا ننسى المقومات الدينية للسياحة الجزائرية منذ بداية الفتح الإسلامي، كذلك عدد السكان الذي يقارب الخمسين مليون نسمة وهو ما يخلف طاقة بشرية يمكن إستغلالها لترقية القطاع السياحي بالجزائر.

الفرضية الثانية: محور الفرضية الثانية يعتبر مساهمة القطاع السياحي جيدة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، فمن خلال دراستنا أثبتنا نفي صحة الفرضية وهذا بالنظر إلى المساهمة الضعيفة للسياحة في الناتج إذ لم تبلغ نسبة 4% من إجمالي الناتج الوطني خلال الفترة (2010-2019) بالإضافة إلى المساهمة الضعيفة في التشغيل، والميزان السياحي الوطني.

الفرضية الثالثة: تتمحور الفرضية الثالثة حول الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر لآفاق 2030، التي يمكن إعتبارها إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع السياحي بالجزائر، لأنها شملت أغلب الميادين التي يمكن أن تساهم في تطوير قطاع السياحة الوطني في المستقبل، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

1- أدت المشاريع السياحية الجزائرية إلى تطوير المقومات المادية للسياحة الجزائرية مقارنة بالماضي، إلا أنها لا تكفي لتحفيز الطلب السياحي، وهذا نتيجة لضعف جانب العرض السياحي.

2- أدرج قطاع السياحة في الجزائر في جدول أعمال كافة السلطات الجزائرية منذ الاستقلال، منذ تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي، وازدادت الأهمية في فترة الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1988، التي عمدت الجزائر إلى البحث عن بدائل اقتصادية للحصول على موارد مالية جديدة من خلال تنشيط قطاعات إقتصادية فعالة من بينها قطاع السياحة.

3- بالرغم من التطور الذي حضي به القطاع السياحي، إلا أن مساهمته في الناتج الوطني تبقى ضعيفة لا تعكس مختلف الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر.

4- يتميز قطاع السياحة بارتباطه بباقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يجعل تطوير القطاع السياحي أداة فعالة لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الرفع من المساهمة في الناتج الوطني وتقليل هيمنة قطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي.

5- يعتبر القطاع الخاص أداة جد فعالة لتطوير القطاع السياحي بالجزائر، وهذا بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها والتي من أهمها إرضاء الزبون السياحي، وهو ما يؤدي إلى تحفيز جانب الطلب السياحي.

6- يعتبر الاقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا بدرجة كبيرة وهذا بالنظر للمساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الوطني، والهيمنة شبه المطلقة للصادرات البترولية على إجمالي الصادرات الوطنية.

7- تتمتع الجزائر بإمكانية توسيع الأنشطة السياحية من خلال تحفيز أنواع سياحية مهمشة في الجزائر يمكن تحقيق من ورائها إيراد معتبر من العملة الصعبة، والتي من أهمها السياحة الحلال.

8- حضي القطاع السياحي بالجزائر بالاهتمام على جميع الأصعدة في إطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر من أهم أجزاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

9- يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية المعول عليها مستقبلا كأداة جد فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، بالإضافة لارتباطه الوثيق بمبدأ الصداقة للبيئة وهذا في إطار التنمية المستدامة.

10- لم يحض القطاع السياحي بنفس الاهتمام الذي حضيت به باقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر وعلى رأسها القطاع الصناعي.

11- تميز تنفيذ المشاريع السياحية في الجزائر بعدم الاكتمال سواء من خلال إتمام إنجاز المرافق السياحية من حيث العدد، أو من خلال إحترام المدة الزمنية لإنجازها.

12- تميزت السنوات الأولى للاستقلال بغياب الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري، مما أثر سلبا على تطور قطاع السياحة بالجزائر.

13- تتميز الصورة السياحية الجزائرية في الخارج بالهشاشة، وهذا بالنظر الى المراتب الضعيفة التي تحتلها وفق مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي.

14- يتمتع القطاع السياحي الجزائري بكافة المقومات السياحية الضرورية لكي يكون قطبا سياحيا عالميا.

15- تسجل حركة السياحة والميزان السياحي الجزائريين أرصدة سالبة، نظرا لتفضيل السياح المقيمين بالجزائر السياحة العكسية، وهذا بسبب توفر مقومات العرض السياحي بالخارج مقارنة بالجزائر.

16- تطور دور القطاع في الاقتصاد الوطني وبخاصة بعد تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي لمعالجة مخلفات النظام الاشتراكي.

17- بالرغم من الشمولية التي تميز بها المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2030، إلا أنه أهمل بعض الأنواع السياحية الهامة متمثلة في: السياحة الدينية، السياحة الحلال، السياحة الدامجة.

توصيات الدراسة:

1- تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره عنصرا جد فعال لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في القطاع السياحي.

2- تقليص دور الدولة في جانب العرض السياحي وفتح المجال أمام الإبتكارات الفردية لتطوير القطاع السياحي الجزائري.

3- تعزيز دولة الإعلام بكافة أنواعه، سمعي، بصري بهدف التعريف بالمقومات السياحية الوطنية للسياح وبخاصة السائح الأجنبي.

4- تنشيط وتطوير السياحة الداخلية باعتبارها من أهم العوامل التي تحافظ على استمرارية الأنشطة السياحية وبخاصة خلال فترة الأزمات، وخير مثال على ذلك أزمة كوفيد 19 لسنة 2020.

5- تعزيز التعاون السياحي العربي والإقليمي والدولي، من خلال توقيع الجزائر لاتفاقيات تعاون مع الدول الأخرى بهدف جلب السياح الأجانب.

6- تعزيز تدخل الدولة في نشر الثقافة السياحية من خلال تقديم إعانات مالية لتشجيع السياحة في صور مختلفة من أهمها سياحة الحوافز.

7- ضرورة السهر على مواصلة تنفيذ برامج المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، مع ضرورة إحترام الآجال المتفق عليها لتنفيذ البرامج السياحية، وهذا بالنظر إلى العوائد الكبيرة للسياحة الجزائرية.

8- العمل على إستغلال العوائد النفطية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

9- العمل على الرفع من حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي، اذ لم تتجاوز عتبة 2,9 مليار دولار كأكبر إنفاق استثماري لقطاع السياحة سنة 2012، وهذا خلال الفترة (2010-2019)، أما من حيث النسبة من إجمالي حجم الاستثمارات لم تتجاوز 1,87% سنة 2016 كأعلى نسبة من إجمالي الإنفاق الاستثماري الكلي في الجزائر.

10- إحترام المقاييس المسطرة في تنفيذ المشاريع السياحية، وجعلها تتماشى والمقاييس العالمية.

11- العمل على جعل القوانين المنظمة للقطاع السياحي مرنة، لجعلها تتماشى مع التطورات المحلية والدولية.

12- العمل على تطبيق التجارب الناجحة على المستوى الدولي بالجزائر، وبخاصة تجارب الدول التي تمتلك مع الجزائر بعض القواسم المشتركة، ومن بين هذه التجارب الناجحة هي التجارب الماليزية فيما يخص السياحة الحلال.

آفاق الدراسة: من خلال ما تم دراسته في هذه الأطروحة، يمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تشكل بحثا مستقبليا كما يلي:

1- دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

2- دور القطاع الخاص في تطوير قطاع السياحة بالجزائر.

3- دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر.

4- إستغلال العوائد النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2008.

2- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، 1999.

3- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان،2007.

4- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.

5- جهاد عيسى الشبار، اقتصاديات السياحة والفنادق (وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية)، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2014.

6- حمزة درادكة وآخرون، مبادئ السياحة، دار الاعمار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

7- خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، ط1، 2014.

8- خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، دار وائل للنشر، ط2، 2003.

9- خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الالكتروني، مارس 2012.

10- زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية، المفاهيم والأسس والمقومات، عمان، 2013.

11- زينب صادق مصطفى حسن عبد علي جواد خياط، سياحة ذوي الإعاقة (متطلباتها في السفر والإقامة والإرشاد السياحي)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2020.

12- سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2017.

13- طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2010.

14- عبد الفتاح مصطفى غنيمة وآخرون، تنشيط السياحة، الأمل المرتجى، مطابع جامعة المنوفية، العراق، 2010.

15- عبد الفتاح مصطفى غنيمة، التخطيط السياحي لأقاليم مصر المعاصرة، دار الفنون العلمية، الإسكندرية، ط3، 2003.

16- عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، 1968.

17- عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

18- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ب ت.

19- عصام حسن السعيدي، الدلالة والإرشاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

20- علاء إبراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي، التاريخ، المخاطر، المهددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

21- فريد كورتل، تسويق الخدمات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ط1، 2009.

22- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان، ط1، 2015.

23- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط2، 2016.

24- محمد أحمد العمري، الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2014.

25- محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.

26- محمد الفاتح محمد بشير المغربي، تسويق خدمات السياحة، دار الجنان، عمان، ط1، 2016.

27- محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005.

28- مرتضى بشير الأمين، وسائل الاتصال والترويج السياحي، دار أمواج، عمان، الأردن، 2016.

29- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1 ،2003.

30- مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وافاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2014

31- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ط1، 2009.

32- مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار مكتبة الحامد، عمان، ط1، 2016-2017.

33- نعيم الظاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2001.

34- زينب صادق مصطفى، حسن عبد علي جواد خياط، سياحة ذوي الإعاقة (متطلباتها في السفر والإقامة والإرشاد السياحي)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2020.

الأطروحات والرسائل:

1- آسيا بلقاضي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2020/2019

2- إيزة آمال، السياحة صناعة مستدامة –دراسة ميدانية لولاية وهران–رسالة ماجيستير في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران2، 2018-2019.

3- أســـــماء خليـــل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015.

4- أوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.

5- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018.

6- بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019.

7- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009/2008.

8- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ما بين (2000- 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2017-2018.

9- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3، 2021/2020.

10- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2008/1998، رسالة ماجستير في التسيير والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

11- حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة (2000-2016) لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.

12- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

13- خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والأفاق-دراسة حالة ولاية قالمة- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.

14- رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

15- زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- ، 2018/2017.

16- ساعد بوراي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2016-2017.

17- سعيدي كريم، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2015-2016.

18- شباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019.

19- شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، 2015/2014.

20- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

21- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000_2012)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2013-2014.

22- صرارمة عبد الواحد، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

23- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

24- صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018/2019.

25- الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2015-2016.

26- عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2000-2001.

27- عروس نسرين، السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام – دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2016-2017.

28- عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

29- عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2014 /2015.

30- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، 2012-2013.

31- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2007/2008.

32- قرارية فتيحة، الصناعة السياحية في الدول المغاربية حالة (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018.

33- قريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

34- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

35- كوري إسماعيل، الاستثمار في النشاطات السياحية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر1، 2020-2021.

36- ماي علي، دور التسويق في تطوير القطاع السياحي، دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

37- مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2013-2014.

38- محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية -2002/1974- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.

39- مراتي عمار، واقع جودة الخدمات السياحية في المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019.

40- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

41- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

42- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية (1970 – 2008) -أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، 2011/ 2012.

43- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، دراسة تجربة: (الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2016-2017.

44- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

45- وزاني محمد، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر"دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة – حمام ربي"-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011.

قائمة المراجع

المقالات العلمية:

1- أحمد ميلي سمية، أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، عدد 02، سبتمبر 2020.

2- إدير رانية، غزازي عمر، الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 09 / العدد:(01)، 2019.

3- أسامة سحاب الجنابي، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات، جامعة بابل، العراق، المجلد4، العدد3، ديسمبر 2014.

4- أسامة طبيب، واقع وآفاق السياحة الداخلية في الجزائر في ظل التنوع البيئي واعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 دراسة تحليلية للفترة ما بين (2015 -2020)، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 1، جوان 2022.

5- إيمان هنشيري، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والأفاق، مجلة حوليات التراث، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 2017/17.

6- بخدة صفيان، الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية الاستثمار السياحي في الجنوب الجزائري ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني على ضوء قانون 16-09، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 06، العدد 02 (2021).

7- براي نور الدين، عمارة نعيمة، التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية (المستدامة SDAT2025) "أنموذجا"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 02، جوان 2018.

8- برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06 (2006).

9- بشطـة بـلال، بورمانـة عبد القادر، السياحة الدينية كخيار لتنويع القطاع السياحي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 15، العدد 01، 2020.

10- بعبع الهام، فردي كريمة، دور مخطط التهيئة السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترقية وتوجيه الاستثمار السياحي، مجلة القانون العقاري، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 09، العدد 01، 2022.

11- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي ي الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، المجلد07، العدد 01، 2018.

12- بن علية لخضر، دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مجلّة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد السابع، جوان 2017.

13- بن عمار نوال، السياحة الحلال مقومات وتحديات وتجارب ناجحة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد2، العدد1، 2020.

14- بن قيلة سلمان، بومدفع الطاهر، كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات)، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد 25، العدد 60، 2021.

15- بن مالك عمار، دهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017.

16- بن مرزوق نبيل، يدو محمد، تنافسية الصناعة السياحية الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 01، (2019).

17- بن نعمة سليمة، بوروبة أمحمد الحاج، دراسة قياسية للإمكانيات السياحية في الجزائر وضرورة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة (خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013)، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد5، سبتمبر 2016.

18- بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغاست، العدد الثاني، جوان2012.

19- بوسعدية رؤوف، غبولي منى، آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد الرابع، نوفمبر 2018.

20- بوفامة بعداش مسيكة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، العدد15، 2006.

21- بوفنارة فاطمة، بوكرزازة حسني، السياسة السياحية في الجزائر: مؤهلات جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ، فاعلون، مناطق التوسع والمواقع السياحية في ولاية قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة1، المجلد 31 – عدد 4 – ديسمبر 2020.

22- بولقرون رندة، برجم حنان، التوجه نحو التنمية السياحية كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد 02، جوان 2019.

23- بوهني دليلة، بربار نور الدين، دور السياحة الافتراضية في تسويق الوجهات السياحية لدى وكالات السياحة والأسفار عرض تجارب دولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، المجلد 17السنة، العدد01، السنة 2022.

24- تني المنتصر بالله، فوزية سكران، الريع البترولي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد الأول، ماي، 2018.

25- حبال سهيلة، حاروش نور الدين، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 11، العدد 02، 2019.

26- حسيبة ملاس، الثقافة السياحية للمجتمع المحلي وانعكاساتها على السوق السياحية المحلية- دراسة ميدانية على عينة من السكان المحليين لمدينة حمام دباغ السياحية- مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمه لخضر، الوادي، المجلد 13، العدد 2022/2.

27- حشماوي محمد، الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، مجلة المناجر، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر3، العدد 01، ديسمبر 2014.

28- حمدان نهاد، بن حواس كريمة، دور التخطيط السياحي في دعم التنمية بالقطاع السياحي الجزائري- دراسة تقييمية-، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، المجلد: 05، العدد: 01، 2022.

29- حمزة بوكـفة، عمار زودة، واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد (44)، 2020.

30- حمي عزاز، حساني رقية، ترويج صورة الوجهة السياحية الجزائرية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الديوان الوطني للسياحة (ONT) أنموذجا، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميلة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

31- حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية -حالة الجزائر-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد 45 – مارس 2016.

32- حياة بن سماعين، زايدي حسيبة، أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحول الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 02، العدد 01، (2013).

33- حيمور مصطفى، تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 2000-2017)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد03، العدد01، مارس 2017.

34- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، 2004.

35- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان2010.

36- خديجة زياني، حنان حراث، التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر، قراءة في تجارب عربية ناجحة، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 04، العدد 02، 2018.

37- خليل عبد القادر، شرع يوسف، مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT2025 ، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد4، العدد7، 2016.

38- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

39- دبيش أحمد، الصناعة الجزائرية تحديات إنماء وقطاع متعثر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، 2013.

40- دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد06، العدد01، 2009.

41- ذراع مسعودة رضا، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، المجلد1، العدد1، مارس 2020.

42- رشيدة أوبختي، محمد بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 16، ديسمبر 2016.

43- زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990- 2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد05، العدد01، مارس2021.

44- زوبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمراقبة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد05، 2014.

45- زين يونس، نصير أحمد، غانية نذير، تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية "قراءة تقييمية لحالة الجزائر وفق مؤشرات المنتدى العالمي "دافوس"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد2، العدد3، ديسمبر 2018.

46- السعيد بن لخضر، شبني صورية، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس-المغرب)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 03، مارس 2018.

47- سماعيني نسيبة، حاكمي بوحفص، السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الاستراتيجية والأثر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، (المجلد السادس، العدد1، أفريل 2020).

48- سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 06، جوان 2017.

49- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2016.

قائمة المراجع

50- شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد: 2015/14.

51- شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد17، عدد04، ديسمبر 2018.

52- شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، سياسة التنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد09، العدد16 مكرر، جانفي2019.

53- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004.

54- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد الثاني، ديسمبر، 2017.

55- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، المجلد17، العدد3، 2019.

56- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد14، العدد19، 2018.

57- طه ياسين مرباح، كرمية توفيق، فطيمة الزهراء عيسات، الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، مجلد 06، عدد 10، جوان 2020.

58- الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، فيفري 2008.

59- عادل أمين مهمل، واقع وكالات السياحة والاسفار في الجزائر ودورها في التنشيط السياحي -دراسة حالة- مجلة التنمية وأداء الموارد البشرية، المجلد 06، العدد02، جامعة لونيسي علي، البليدة2، 2019.

60- عبد الرزاق زهواني، محمد عبادي، المزايا والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار السياحي -ولاية الوادي كنموذج-، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020.

61- عبد العزيز ماضوي، حكيم بن جروة، نحو تفعيل السياحة الافتراضية لتنشيط الوجهات السياحية في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 2، عدد2 خاص، 2020.

62- عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد12، العدد1، 2015.

63- عبد المنعم دفرور، الياس شاهد، محمد الخطيب نمر، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار الصرف، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد12، 2007.

64- عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي (24)(2)، نوفمبر 2015.

65- عزالدين بن تركي، منصف شرفي، الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، مجلة البدائل الادارية والاقتصادية، المدرسة العليا للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المجلد1، العدد1، 2019.

66- عصماني رفيقة، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد09، أفريل 2018.

67- عقون شراف، بوحديد ليلى، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمو لخضر، الوادي، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017.

68- علي رحال، عامر عيساني، التنمية السياحية المستدامة، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01، 2012.

69- عماري عصام، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجهيي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد السابع العدد الثالث عشر، جوان 2018.

70- العياطي جهيدة، بن عزة محمد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الهقار، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، العدد02، جوان 2018.

71- عيه عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد5، جوان2011.

72- الغلم مريم، واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2015-2030، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد 11، العدد1 (2022).

73- فتيحة محمدي، السياحة الافتراضية كبديل استراتيجي للسياحة التقليدية في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر03، المجلد3، العدد2، ديسمبر 2021، ص112.

74- فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد01، جوان2018.

75- فوزية بوخبزة، بن عطة محمد، إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 في الجزائر، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة أحمد زبانة، غليزان، المجلد:03، العدد:01، (2010).

76- قاسم كريم، السياحة الثقافية رافد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة2، العدد التاسع، جوان 2016.

77- قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغاست، المجلد 07، العدد 05، السنة 2018.

78- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر 2005.

79- م.م، فاطمة فرح سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية "دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد19، 2015.

80- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضى، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 24، ط1، 2016.

81- محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي، المجلد12، العدد2، أفريل 2017.

82- محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو، أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1997-2003، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد9، ديسمبر 2015.

83- محمد بن موسى، استراتيجيات تسويق (السياحة الحلال، السياحة البيئية والسياحة الميسرة) كأحد الآليات المعاصرة لترقية الوجهات السياحية: عرض تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد12 / العدد: 03 (2020).

84- محمد دعمي، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 18 / العدد 29، 2022.

85- محمد صلاح، طلال زغبة، حجيلة بن وارث، إشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة-رؤية للمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 13، العدد 02، (2021).

86- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد9، العدد02، 2016.

87- مخالدي يحيى، الجزائر: بين اقتصاد الريع والرغبة في التنويع، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد08، العدد02، 2021.

88- مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمر2019.

89- مرباح طه ياسين، يحياوي عبد الحفيظ، عيسات فطيمة الزهرة، الوعي السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، المجلد 18، العدد 03، 2020.

92- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة1، المجلدأ، عدد48، ديسمبر 2017.

90- مصطفى أمقران، سليمة مباركي، السياحة البيئية في الجزائر، الواقع والإمكانيات، دراسة حالة ولاية البليدة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 33، مارس 2018.

91- مهيدي حسنية، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، السياحة نموذجا، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، العدد 03 /ديسمبر 2018.

92- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد05، ديسمبر 2016.

93- ميسوم خالد، وناس يحيى، الحماية القانونية للحيوانات البرية المهددة بالانقراض في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الثامن، 2017.

94- ناصر صولة، مراد شروف، أهمية التراث الثقافي الصحراوي ودوره في جلب السياحة الصحراوية لتحقيق تنمية مستدامة -الجانب القانوني-، مجلة الإستراتيجية والتنمية عدد خاص بالملتقى الوطني الثاني حول: السياحة الصحراوية، الواقع، الآفاق وسبل التطوير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10 /عدد خاص (أفريل 2020).

95- نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)، مع التركيز على القانون 16-09، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد05، العدد2018/9.

96- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3، العدد السابع، جوان 2012.

97- نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، العدد الثاني عشر، سبتمبر 2020.

98- نور الدين شارف، متطلبات تثمين مواقع التراث الثقافي من أجل تطوير السياحة الثقافية في الجزائر، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 11، العدد الثالث، سبتمبر 2020.

99- هارون بوالفول، عادل مستوي، تحليل واقع الاستثمار السياحي في آليات تفعيله رؤية تحليلية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد السادس، سبتمبر 2018.

100- هامل دليلة، دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد11، سبتمبر 2016.

101- هبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي العدد التاسع، جوان 2018.

102- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، العدد5، يناير 2020.

103- هني حيزية، زيدان محمد، آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد السادس، العدد1، أفريل (2020).

104- يحيى جعفري، مالك عليان، رضا بن بوريش، السياحة الصحراوية قاطرة التنمية السياحية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، عدد خاص (أفريل 2020).

105- يحيى سعيدي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد السادس والثلاثون، 2013.

106- يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد03، 2017.

المداخلات والكتب الجماعية:

1- بليه لحبيب، تطور السياسة السياحية في الجزائر، اليوم الدراسي الموسوم: "السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يوم 2016/11/30.

2- مجدوب علاء الدين، واقع التنمية السياحية في الجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022.

3- دواودي منصورية، خضراوي عقبة، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022.

4- زيتوني عمار، سابق نسيمة، القطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي – بريكة- يومي: 30 و31 أكتوبر 2017.

5- سناء بولقواس، حسين بوخيرة، تطوير وتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر وحتمية التوجه لعقد البوت لتطوير التجارة الدولية، ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، يومي 02،03 ديسمبر 2019.

6- عزوزي خديجة، بلايلية ربيع، تطوير وترقية السياحة بالجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022.

7- قصاب سعدية، آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 23/22 أفريل 2003.

8- محرز نور الدين، لياس عايدة، الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع حول: الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، خلال الفترة 23-25 نيسان 2019.

9- يامن بلمرداسي، صليحة عشي، آليات تفعيل السياحة الدامجة -تجارب دولية، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزء الأول: مارس 2022.

المحاضرات:

1- ساعد محمد، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة بن خلدون، تيارت، 2017.

2- محاضرات في الاقتصاد الجزائري، المحاضرة الثانية: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميلة، 2020-2021.

المواقع الالكترونية:

https://wttc.org

http://www.cnese.dz

https://www.researchgate.net

www.mta.gov.dz

www.mtpt.gov.dz

www.ons.dz